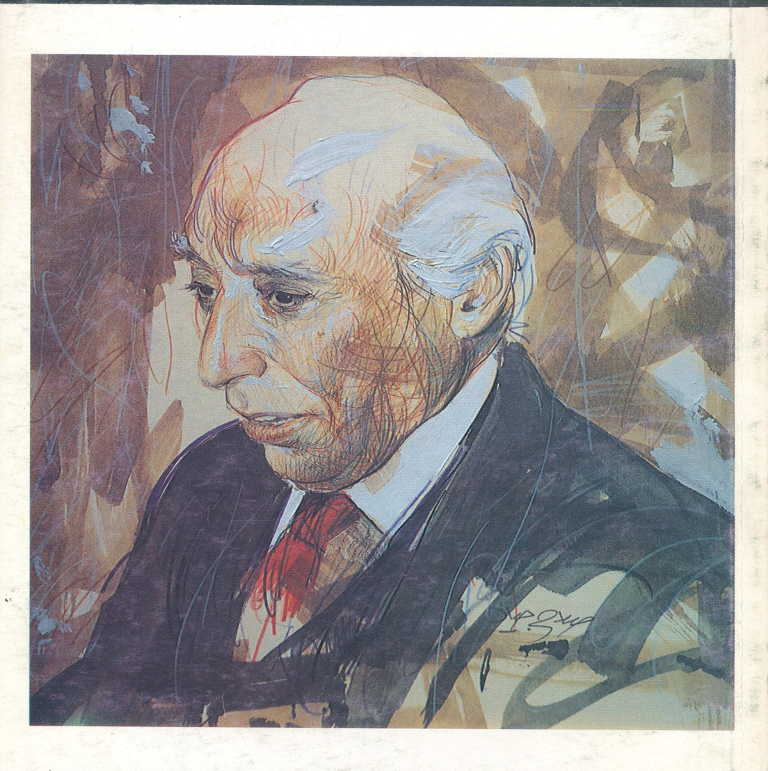
الثقافة الجديدة



272

إهـــــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة



الثقافة الجديدة

رئيس التحرير: د. غانم حمدون

المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

272

تشرين الأول ١٩٩٦

محتويات العدد

أدب وفن

● لوحة الغلاف الأول : «رحيم عجينة» للفنان صلاح جياد ـ ١٩٦٩

● لوحة الغلاف الأخير : «بلند الحيدري» للفنان جواد سليم ـ ١٩٥١

من المحرر

في هذا العدد تواصل «الثقافة الجديدة» الحوار الذي دشنته في العدد السابق حول «الموضوعات...» المطروحة للنقاش العام (نشرت في العدد ٢٧٠) تحضيراً للمؤتمر الوطني السادس (م٦) للحزب الشيوعي العراقي (حشع). ومضامين الموضوعات، كما قلنا، لا تهمّ أعضاء الحزب وحدهم بل تتعداهم حتى الى من يخالفه الرأي في تقييم الأوضاع الراهنة وسبيل انقاذ الوطن من الدكتاتورية، ومواصفات البديل الديمقراطي المنشود بعدها.

وكما في المساهمات المنشورة في العدد السابق، يلمس القارئ في مساهمات هذا العدد الكثير من التباين، حتى بين أعضاء الحزب، في الطروحات، واختلاف آرائهم حول شؤون الوطن وحياة حزبهم الداخلية.

في الملف المكرس للرفيق الراحل رحيم عجينة مساهمتان كانت ث ج قد نشرتهما له عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ ضمن الحوار الذي دار حينذاك تحضيراً للمؤتمر الوطني الخامس للحزب. وهما نموذج لاسلوبه ومعالجاته الرصينة للقضايا العامة والحزبية. ومن يتمعن في قراءة المساهمتين يدرك أن أغلب مضامينهما مازال يحتفظ بالحيوية والراهنية في الحوار الجاري، ومدى خسارة الحزب والمعارضة الديمقراطية عموماً برحيله..

بعيداً عن الوطن، أيضاً، رحل هذا الشهر صديقه الشاعر الكبير بلند الحيدري. ففقدت الساحة الثقافية واحداً من رواد الحداثة الشعرية وناقداً تشكيلياً جاداً، ومثقفاً دائم

الحضور في وسائل الاعلام والمنتديات العربية، هذا بالاضافة الى نشاطه البارز ضمن «اتحاد الديمقراطيين» من أجل البديل الديمقراطي. وفي وداع صديقها بلند الحيدري، تكرس المجلة باب «أدب وفن» في هذا العدد لدراسة ضافية عن مسيرته الشعرية كتبها الناقد العراقي المعروف ياسين النصير في أوائل العام الحالي.

وإذ تضطرنا اهتمامات العدد الحالي الى الاعتذار الى الذين أُشعِروا بنشر نتاجاتهم فيه، كان من المتعذر تأجيل نشر اجابات الخبير الاقتصادي د. سنان الشبيبي حول الآثار الاقتصادية لتطبيق القرار ٩٨٦ الذي انتظره بفارغ الصبر كل المعذبين على الدكتاتورية وأمريكا بنقص الغذاء وشحة الدواء في العراق.

أواخر آب ١٩٩٦

اي حزب واي تجديد يريد الشيوعيون؟*

رحيم عجينة

منذ ثلاثة عقود والنقاش يدور بين الشيوعيين العراقيين، ويثيره آخرون من خارج صفوفهم، حول ستراتيجية حزبهم وتاكتيكه وبنائه وآلية عمله. واحتدم هذا النقاش، بشكل خاص، خلال السنتين الأخيرتين، بفعل استمرار جزر الحركة الوطنية، وما لحق بها وبالحزب من خسائر كبيرة، وبفعل التغيرات العالمية العاصفة الناجمة عن الدعوة والمبادرة إلى التجديد والديمقراطية وما رافقها من ارتداد عن الاشتراكية القائمة وعودة إلى الرأسمالية، والحملة الايديولوجية ضد الماركسية واللينينية، وتحول بعض الاحزاب الشيوعية إلى الاشتراكية ـــ الديمقراطية، وإعادة النظر في مفهوم ميزان القوى العالمي والخلل فيه لغير صالح الحركة الثورية والشيوعية، وتغيره لصالح الرأسمالية.

إن هذا الواقع العالمي، الذي لا نريد الآن الخوض في مغزاه وتحليل أسبابه ونتائجه وآثاره ومقومات النهوض منه، أثار صراعاً فكرياً جاداً وحاداً في كل العالم وفرض نفسه على الشيوعيين العراقيين في كل مناسبة تنظيمية وغير تنظيمية. ولربما أنهم تأثروا أكثر من غيرهم بالتغيرات وتفاعلوا مع الدعوات إلى التجديد. ونجم هذا عن تطلعهم إلى معالجة أزمة الحزب في الفكر والسياسة والتنظيم باعتبار ذلك عاملاً أساسياً لمساهمة الحزب في الخلاص مما أصاب البلاد وأصابهم على يد الدكتاتورية في العراق وأساليبها الفاشية.

* توخيت من هذه المساهمة الصريحة طرح بعض افكاري واطمح إلى مناقشتها وفحصها وتصويب ماهو بحاجة إلى التصويب.

والجدل الجاري يتناول كل جوانب حياة الحزب المترابطة والمتكاملة، وحتى انه يبحث مسألة استمرار وجوده. ومن الصعب أن يدخل المرء في كل قضية مطروحة، ولكن بودي أن أسهم في هذا النقاش بايجاز متطرقاً إلى بعض الموضوعات، وبشكل خاص إلى المبادئ التنظيمية وبناء الحزب، التي أعلق عليها أهمية استثنائية.

هل نحن بحاجة الى الحزب الشيوعي العراقي؟

ينبغي أن لا نغفل، من بين الداعين إلى التجديد هنا، المنادين بانهاء وجود الحزب أو تحويله إلى حزب اشتراكي ديمقراطي أو تغيير اسمه. والمنطلقات في ذلك متباينة. فالبعض ينفي وجود طبقة عاملة عراقية حقيقية وبالتالي ينفي ضرورة وجود حزب لها. وآخرون يجدون عزوفاً لدى العمال والشعب عن اسم الحزب. بينما يدلل قسم آخر على دعوته بالقول ان الهدف البعيد هو الاشتراكية ذات المحتوى الديمقراطي وليس الشيوعية. وهناك من يعتبر أن ما حدث في بلدان اوروبا الشرقية بما فيه الغاء وجود الاحزاب أو تحولها إلى تنظيم جديد هو ظاهرة عالمية، ولا يتردد عن المطالبة بالاقتداء اذا لم نقل المحاكاة.كما يجب أن لا نغفل أيضاً من يرى ان ما يتعطش له الشعب العراقي هو نظام ديمقراطي لبرالي ولا أكثر من ذلك. وتحت لافتة التجديد تجري العودة إلى الدعوات لحل الحزب الشيوعي العراقي وتحويله إلى حزب ديمقراطي لليسار العراقي مثلما جرى في أواسط الأربعينات والخمسينات، متجاهلة تطورات نصف قرن في العراق، حيث أكدت الحياة عدداً من الحقائق أو الغت أخرى، كما صححت بعض المفاهيم والمنطلقات. ونأمل ان لا يفهم من ذلك اننا نعارض تشكيل حزب ديمقراطي يساري واسع، ولكن هذا أمر آخر.

وفي ظل خلط واختلاط المفاهيم ودعوات التجديد المشروعة بالنظرات العدمية والتصفوية، الايديولوجية والتنظيمية، والتنكر لما تحقق من انجازات هامة جداً للحركة الشيوعية (دون اغفال الاخطاء والتشويهات)، في ظل هذا الوضع، أجد من المفيد ذكر بعض الحقائق للاسترشاد بها، وليس القصد استنساخها والجمود عليها.

ان التخلي عن اسم الحزب الشيوعي العراقي، دون التخلي عن محتواه وعن تاريخه وتراثه، ليس أمراً مبدئياً، على الرغم من أهميته. فحينما تاسس عام ١٩٣٤، كان اسمه «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار». وعندما اعاقت حكومة عبد الكريم قاسم، عام ١٩٦٠، اجازته القانونية، بادرت قيادته إلى تقديم طلب جديد تحت اسم «حزب اتحاد الشعب».

وتغتني تجارب الاحزاب في عدد من البلدان بمرونة مبدئية متميزة بالاتفاق بين احزاب الطبقة العاملة المسترشدة بالاشتراكية العلمية (الماركسية اللينينية) فكرياً وتنظيمياً، على اختيار اسماء جديدة من أجل الوصول إلى توحيدها. وناضلت أخرى تحت اسماء ذات دلالات أكثر سعة، ولكنها حافظت على فكرها الشيوعي.

وحين ظهر اسم الحزب الشيوعي في أول وثيقة نظرية وبرنامجية (البيان) قبل قرن ونصف القرن، لم تكن الاشتراكية والشيوعية هدفين قريبين لعمال العالم. لكن ماركس وانجلز أرادا أن يميزا حركة الطبقة العاملة وحزبها المناضلين من أجل الاشتراكية عن تلك الاحزاب والحركات التي تنادي بالاشتراكية والتي لا تؤمن بها أو لا تتجه نحوها لأسباب فكرية ونضالية. ومن ناحية أخرى حرصاً على ان يشيرا إلى المجتمع الذي ستبنيه الطبقة العاملة لتحقيق الرفاهية والتحرر من الاستغلال والسلم الدائم والقيم الانسانية الرفيعة للبشرية كلها.

والدعوة للتحول إلى حزب اشتراكي ديمقراطي تحتاج إلى التوثق من اصالتها بتذكر نشوء ومسيرة مثل هذه الاحزاب وفحص أسباب التخلي عنها، حقاً ان احزاب الطبقة العاملة المسترشدة بالاشتراكية العلمية نشطت تحت راية واسم الاشتراكية الديمقراطية منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر بعد هزيمة كومونة باريس، حيث هجرت اسم الحزب الشيوعي. ثم نشأت داخلها تيارات ومنابر فكرية وتنظيمية اعترضت على أفكار ماركس جزئياً أو كلياً. ودعت إلى الاصلاحية والتعاون الطبقي، واشتركت في سلطة البرجوازية التي قمعت نضال العمال. وأصبح هذا التيار هو الغالب في الاحزاب العمالية التي ايدت حكومات بلدانها في الحرب العالمية الاولى بالضد من قراراتها السابقة، وعارضت ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا. هذه المواقف بلورت الانقسام في احزاب الطبقة العاملة. وكان مما ساعد في تسريع عملية تنظيم التيارات الماركسية وتأسيس الاحزاب الشيوعية وحركتها، مبادرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في روسيا السوفييتية إلى تغيير اسمه إلى الحزب الشيوعي في مؤتمره السابع عام ١٩١٨. ومنذئذ تمايزت الحركتان، الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية. وحدّدت كل منهما موقفها من الرأسمالية والإنتقال إلى الاشتراكية، والصراع الطبقي، وتحرر شعوب المستعمرات، ومن الامبريالية، سواء كان ذلك من الناحية النظرية أو في الممارسة، عندما استلم عدد من الاحزاب من الحركتين السلطة السياسية في بعض البلدان. واليوم نشأت ظاهرات جديدة، ومهام لم يسبق للبشرية أن واجهتها، ينبغي فحصها عند الاقدام على تغييرات جذرية. وسنعود إلى ذلك

في الصفحات اللاحقة.

وبالنسبة للحزب الشيوعي العراقي فقد أكد ضرورته عندما بقي الحزب المنظم الوحيد في البلاد منذ أواسط الثلاثينات حتى أواسط الاربعينات، وعندما احتل، مع الاحزاب والحركات السياسية الوطنية، مكانه البارز في مسيرة الحركة الثورية. في مدها وجزرها، وحينما لم يقم تحالفٌ هادف بنّاء بدونه. ويحق للشيوعيين أن يدللوا على ضرورة حزبهم بحقيقة أن انجازات تاريخية تمت للشعب عندما تمتع الحزب بهامش واسع من حرية النشاط وبنفوذ جماهيري، وبالعكس فان اضطهاده وتقلص نفوذه كان يقترن بضياع المكتسبات، ويشكل مقدمة لاضطهاد القوى الوطنية الاخرى وانتكاسة الحركة الوطنية، على الرغم من انه لم يكن يوماً حزباً حاكماً أو متنفذاً في مواقع السلطة. واسارع إلى القول ان مساره لم يكن خالياً من الاخطاء والنواقص. لكن واقعاً ترسّخ في حياة العراق السياسية والفكرية والاجتماعية، هو ان التيار الشيوعي المتمثل بالحزب، والمستند إلى العمال والطلبة والمثقفين الثوريين والفلاحين وسائر الكادحين، أصبح ضرورة تاريخية. ولم تفلح المحاولات لاقتلاع جذوره العميقة، برغم حملات التصفية الجسدية والسياسية الدورية ضده كل عشر سنوات، منذ تأسيسه حتى نهاية السبعينات، وبصورة مستمرة خلال عقد الثمانينات، وبرغم الحملة الايديولوجية التي لم تتوقف على مدى عمره البالغ ٥٧ عاماً. ومن الواضح ان غيابه عن الساحة يلحق ضرراً فادحاً بالحركة الوطنية وبالبلاد ويشكل خسارة لا تعوض.

ان وجود الحزب وتطوره لا يقررهما في نهاية المطاف، ما يحدث في البلدان الأخرى (ولو أن تطوره يتأثر بذلك) بل ما يحدث في العراق نفسه، لأن الحزب تأسس لحاجة عراقية نابعة من تربة الوطن.

وثمة حقيقة اخرى يحسن بنا أن ندركها، وهي ان القدرة على تعبئة الجماهير حول الحزب وشعاراته واهدافه غير مشروطة بتحوله إلى حزب يساري واسع بل ترتبط أساساً بصحة سياسته وشعاراته، وبتوفر الديمقراطية وموقف السلطة منه. ولنا من تجربته وتجربة حزب التحرر درس غني. وفي ظروف العراق المتميزة بالافتقار إلى التقاليد الديمقراطية وبسيادة الانظمة الدكتاتورية الارهابية، نعيد إلى الذاكرة كلمات «بيان الحزب الشيوعي» المتسائلة: «أي حزب معارض لم يتهمه خصومه القابضون على زمام السلطة بالشيوعية؟ وأي حزب معارض لم يلصق، بدوره، تهمة الشيوعية ــ الدامغة ــ باقسام المعارضة التي هي أكثر تقدماً منه؟...»، وتأكيد البيان «ان الشيوعيين قد آن

لهم ان يعرضوا امام العالم بأسره مفاهيمهم واهدافهم وميولهم...».

وأريد أن اخلص إلى القناعة المترسخة في ان وجود الحزب وتطوره ونفوذه وانجازاته ترتبط بشكل دقيق بهامش الديمقراطية المتوفر في البلاد. وتأسيساً على ذلك يتوجب على الحزب أن يعتبر مهمته الأساسية تأمين الديمقراطية في المجتمع وفي حياته الداخلية.

ولكي نتجنب الانغلاق والتصرف من نظرات مسبقة، يجدر بنا أن نكون مستعدين لمناقشة كل تلك الافكار «الجديدة» لنصل إلى قناعة مشتركة، عبر الحوار والاحتكام إلى المعطيات الجديدة الملموسة. فمن غير المستبعد أن تلجأ احزاب شيوعية في منطقتنا إلى تغيير اسمها وحتى هويتها، كمساهمة منها في الاستجابة إلى ضغوط ظاهرة التجديد العالمية، الأمر الذي تجدر مناقشته أيضاً مع الأحزاب الشيوعية في المنطقة وخارجها.

بناء الحزب

في هذا الجانب يهمني أن أتناول المبادئ التنظيمية والتصورات حول عملية التجديد. ولابد من المرور سريعاً وبايجاز على الموضوعات الاساسية في اهداف الحزب. وليس الغرض من هذه المساهمة تكرار ما جاء في برامجه من مهمات وأهداف ما تزال تحتفظ بحيويتها وصلاحيتها سواءً في الوضع الداخلي أم العربي أم العالمي، وإنما طرح وجهة نظر تدقق بعض القضايا الاساسية، والأمور التي ينبغي التأكيد عليها.

ان الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي اوصل النظام الحالي البلاد اليها، وسعي القوى السياسية النشطة فيها، من علمانية ودينية، لحل هذه الأزمة، كما ترى هي، يجعلان ازالة هذا النظام واقامة بديل ديمقراطي علماني تقدمي هو الهدف القريب للحزب (آخذين بنظر الاعتبار ان بناء الاشتراكية يبقى هدفاً بعيداً له). وبدون ذلك سيواصل العراق العيش في دوامة من الأزمات المتفاقمة.

ويبين فحص تطور المجتمع العراقي انه، مثل بلدان اخرى في العالم الثالث، قد قطع من الناحية الاقتصادية شوطاً في التطور الرأسمالي منذ ثورة ١٩٥٨. لكنه ارتد، خاصة في السنوات الأخيرة، في مجال الحياة الديمقراطية ومؤسساتها، حتى بالمقارنة مع العهد الملكي الاقطاعي. وهذه ظاهرة سائدة في الثورات البرجوازية الديمقراطية في القرن العشرين، ولاسيما في النصف الثاني منه. فالبرجوازية الصاعدة الى السلطة، والمرتعبة من الحركة الجماهيرية في الداخل، والتغيرات العالمية، لجأت إلى الأساليب المعادية للديمقراطية بدرجات متفاوتة، وصولاً إلى الفاشية حسب الظروف الملموسة، الأمر الذي

أدى إلى التشويه والانتكاس في عملية التقدم الاجتماعي.

وعلى هذا فالتأكيد على المكونات الاساسية للديمقراطية السياسية: حرية الرأي والتعبير والمعتقد الديني، حرية الانتماء والتنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي والثقافي، حرية الاجتماع، تحتل الصدارة في المهمات، وهي تشمل حقوق الانسان الأساسية المنصوص عليها في اعلان الأمم المتحدة في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨، ولوائحها الصادرة عام ١٩٦٦ الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، واقامة دولة القانون ومؤسساتها، المنبثقة عن ارادة الشعب المعبر عنها بالانتخابات الحرة الدورية، ومراقبة المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك حسب القرار المتخذ في ٢٣ آذار ١٩٧٦.

ويكتمل ذلك بالديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، بما يؤمن تصفية بقايا العلاقات الاقطاعية، والتخلص من التخلف الحضاري، وضمان تحرر المرأة، واقامة اقتصاد وطني متنوع ومتعدد الملكية (الدولة والمختلط والتعاوني والخاص)، ومستقل متحرر من التبعية للاحتكارات الرأسمالية، ويضمن الارتفاع بالمستوى المعاشي، المادي والروحي للشعب، والرقابة الشعبية الفعالة، وفي مثل هذا التطور المتكامل المنشود يؤدي الانتقاص من الديمقراطية السياسية إلى ضياع المكاسب والانجازات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن ناحية أخرى فان كل كلام عن الديمقراطية، في العراق، ينتهي إلى لغو فارغ اذا لم نتبنَّ الحل الديمقراطي للقضية القومية الكردية والاقليات القومية المتعايشة مع العرب في الكيان السياسي الواحد المعترف به دولياً.

وفي هذا الشأن لا يعاني الحزب الشيوعي العراقي من خلل في موقفه المبدئي الذي يعترف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره بنفسه وللأقليات القومية بحقوقها الثقافية والادارية. كما انه طور وأغنى حلوله العملية تمشياً مع الظروف المتغيرة. ومن المهم ان نتفق على ان الحلول الملموسة هي عملية متطورة، في ظل ما تعرض له الشعب الكردي من اضطهاد وابادة، وفي ظروف طرح قضيته دولياً وتزايد دور العامل الخارجي في حل الصراعات الداخلية والاقليمية، والظروف العالمية الراهنة وما غيرته في الخارطة السياسية والاجتماعية، وهذا يستدعي عدم الجمود على صيغة كانت صائبة في الماضي، بل تطوير صيغة الحكم الذاتي بما يقبله الشعب الكردي ويضمن تطوره وتقدمه، ويصون مصالحه ومصالح الشعب العربي والاقليات القومية. ولا أجد تبريراً للحساسية المفرطة من الصيغة الفدرالية الديمقراطية للدولة العراقية. ففي تصوري أنها تشكل، عندما تتبناها الجماهير الكردية، احدى الضمانات الرئيسية لوحدة العراق واستقلاله وحل أزمته

المستفحلة.

ويبدو بالنسبة للنظام الديمقراطي العلماني (في حالة الظفر به، وكما تؤشر موازين القوى الداخلية ،الاقليمية والتحولات على المستوى العالمي) انه سيقطع مرحلة طويلة نسبياً تغلب أو تسود فيها العلاقات الرأسمالية. وبفضل ثروات العراق واستخدام منجزات الثورة العلمية التكنولوجية واشاعة الديمقراطية، يستطيع نضال الجماهير الشعبية، والطبقة العاملة بوجه خاص، تحقيق اصلاحات هامة سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل مثل هذا النظام. وعند نجاح القوى الثورية، وبضمنها الحزب الشيوعي العراقي، في أن تلعب دوراً فعالاً في تعبئة الجماهير، في سلطة ذلك النظام أو من خارجها، فمن الممكن ان تجعل من تلك الاصلاحات تحولات جذرية تركيبية في العلاقات الاجتماعية على طريق لاحق للتحول الاشتراكي.

حول تجديد المبادئ التنظيمية

نظرية الحزب ومنطلقاته الفكرية

ان أزمة الحركة الشيوعية العالمية، التي غطت على أزمة الرأسمالية وفكرها، وشغلت المفكرين الماركسيين عن تعرية نظامها، أثارت وتثير لدى عدد من الشيوعيين الشكوك في صحة النظرية الماركسية وصلاحيتها لتحليل تطور المجتمعات البشرية. وصار انهيار انظمة بلدان اوروبا الشرقية يعتبر نتيجة حتمية للاسترشاد بهذه النظرية. وأغفل التطبيق الخاطئ والجمود على مفاهيم ومقولات لم تعد صائبة في الظروف الجديدة، وتجوهلت الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتخلفة التي نشأت فيها الانظمة الاشتراكية، وما تحقق، رغم ذلك من انجازات بارزة في هذه الميادين. كما اغفلت حقيقة ان تلك الانظمة تخلفت عن مواكبة العصر في عالم سريع التطور، ولم تسترشد قياداتها بوصايا مؤسسي النظرية، ماركس وانجلز، واضافات لينين العميقة، حول ضرورة اغنائها وتطويرها بالاستفادة من الاكتشافات والمنجزات العلمية والتكنولوجية.

وعلى كل حال يتوجب علينا أن نحدد مفهومنا للاشتراكية وتأكيد جوهرها، وهو الغاء استغلال الانسان للانسان، بتشريك وسائل الانتاج، وعدم التمسك بنموذج لنظام اشتراكي ينبغي بلوغه، أو تصديره للعراق أو فرضه عليه. فالاشتراكية عملية اجتماعية تبنيها الجماهير، نابعة من البلاد ولحل أزمتها الملموسة، وبطريقتها الخاصة (على ان

توضع في الاعتبار مرحلة تطورها وخصائصها القومية والنفسية والدينية والظروف المحيطة بها)، وهي قائمة على النظام الديمقراطي العلماني التعددي. ومثل هذا النظام لا يحرم على الحزب الشيوعي، مثلما يريد بعض الداعين إلى التجديد، سعيه ونضاله للحصول على ثقة الشعب ولتحقيق اهدافه وبرامجه. سوى أن دور القيادة السياسية الذي يمكن ان يفوز به في هذه الظروف لن يأتي بقرار من الحزب، ولا بنص قانوني أو دستوري، ولن يفرض بقوة الارهاب، فهو يتعارض مع «مبدأ» الحزب الواحد ومع احتكار السلطة، ويفترض السعي حثيثاً وجدياً للتحالف. وهو معرض للفقدان اذا لم يبرر الحزب (أي حزب) ثقة الجماهير.

ولنترك التسميات، الماركسية واللينينية، على الرغم من أهميتها ودلالاتها، علماً ان بعض الاحزاب تخلت، قبل التغيرات الأخيرة بوقت غير قصير، عن النص على الاسترشاد باللينينية، وأخرى عن الماركسية واللينينية، وأكدت في انظمتها الداخلية على تبنيها الاشتراكية العلمية.

ولننتقل إلى جوهر المسألة المطروحة، وهي: أي منهج ينبغي أن يهتدي به الحزب لفهم تطور المجتمع العراقي وأزمته وكيفية تحويله؟

سيفقد الحزب هويته اذا تنازل عن منهج ماركس وانجلز في دراسة عملية تطور المجتمع البشري، أي إذا تخلى عن حقيقة أن مسيرة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والقيم الروحية يقررها، في التحليل الأخير، اسلوب الانتاج للحياة المادية. وقد اثبتت الحياة ان طرفي العملية، القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي، يتبادلان التأثير والحسم حسب الظروف المتغيرة. ومن هذا المنطلق الفكري نعاين النظام الاجتماعي في العراق.

ان الوصول إلى الماركسية جاء تتويجاً متطوراً للتراث الايديولوجي الانساني المشترك، الذي تراكم على مر القرون، وساهم في تكوينه علماء ومفكرون من كل الشعوب. ونحن، اذ نهتدي بها، نأخذ بعين الاعتبار ما في التراث الاسلامي والعربي من تبشير بالحرية ورفض الظلم، ونستفيد من النزعات التقدمية في هذا التراث، وكذلك من تراث النضال ضد الاضطهاد لدى القوميات التي تعايشت في العراق، وبشكل خاص تراث النضال الكردي الذي يجسد التوق إلى تقرير المصير.

ولابد لكل تجديد في فكر الحزب ان ينطلق من التغيرات في العالم، ويدقق في كل الطروحات وفي مدى انطباقها على ظروف نشاطه في العراق، المتأثر بتلك التغيرات.

فعلى صعيد آخر يجب الإشارة إلى ان غالبية شعوب آسيا وافريقيا استكملت تحررها

بنيل استقلالها السياسي، ولم تبق الا شعوب قليلة جداً في طريقها إلى ذلك. وان ما كنا نطلق عليه حركة التحرر الوطني تحول إلى حركة تحرر ديمقراطي اجتماعي. وقد بدأت هذه العملية وتسارعت بعد الحرب العالمية الثانية بوتيرة متصاعدة. ولكنها لم تنل التحليل المعمق، وبالتالي تخلف الموقف الفكري والعملي منها. والحركة مدعوة اليوم، في الظروف العالمية الجديدة، لأن تعير اعتمادها على نفسها وزناً أكبر من السابق، ولأن تكون أكثر دقة ويقظة في صياغة شعاراتها وبرامجها، لتكون قابلة للتحقيق، لاقامة أنظمة ديمقراطية متحررة من الاستغلال الامبريالي وللسير قدماً في عملية التقدم الاجتماعي.

وإلى جانب ذلك عجّلت الثورة العلمية التكنولوجية والمعلوماتية وتطبيقاتها في الحياة ونضالات عمال وشعوب العالم، بشكل هائل، تلك العملية التي شخصها ماركس وانجلز قبل قرن ونصف القرن. ذلك أن صلات وثيقة شاملة نشأت بين الأمم، التي اصبحت مترابطة ببعضها في كل الميادين، في الانتاج المادي والانتاج الفكري. وهكذا أقامت العملية المذكورة العالم المترابط، المتفاعل، المتكامل والمتناقض، واحدثت تحولات جذرية في بنية المجتمع.

وولد استخدام منجزات الثورة العلمية التكنولوجية باهظة التكاليف، في مجال التسليح، نتائج متناقضة، فمن جهة صار نشوب حرب عالمية يهدد وجود البشرية والحضارة الانسانية، لما للأسلحة المتطورة — التقليدية والنووية — ووسائل نقلها من قدرات تدميرية هائلة. ومن جهة أخرى أصبح امتلاك تلك الاسلحة وتوفرها لدى أكثر من طرف يشكلان خطراً حقيقياً وفي الوقت نفسه رادعاً لاستخدامها، ويحدان لدرجة كبيرة من فاعلية التفوق العسكري واحتمال اللجوء إليها، بسبب استحالة الأمان منها، وبطلان نظرية الضربة الاستباقية. وبالارتباط مع ذلك أخذت تبرز في الصدارة، ومنذ سنوات، ضمن مهمات الحركة الثورية، أهداف نضالية مثل الحفاظ على السلام في العالم ونزع السلاح، واقامة نظام جديد للعلاقات الدولية، وانهاء التكتلات الدولية واحلافها العسكرية، وكذلك ضمان حقوق الانسان والديمقراطية. . .الخ.

وفي إطار هذه التغيرات، نناقش المقولة الجديدة القائلة بأولوية القيم الانسانية والديمقراطية كمحرك لتطور المجتمع، على الصراع الطبقي، بهدف التوصل إلى موقف صائب منها. إن القيم الانسانية والديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوى الاجتماعية وبالصراع الطبقي الذي هو، في آخر المطاف، المحرك لسير المجتمع العراقي. فلهذه القيم مفهومها الطبقي بالاضافة إلى المفهوم الشامل. والفصل القسري بينهما كالفصل

القسري بين الديمقراطية السياسية والاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الحق، وهو يلحق افدح الاضرار بالحركة الثورية. وبالتالي ليس من الصحيح تعميم مقولة اولوية القيم الانسانية وتغليبها في كل ظاهرة في الظروف العالمية الجديدة. فأولوية أي منهما تعتمد على الظاهرة المعينة وظروفها. ففي القضايا المتعلقة بالحروب الكونية وقضايا البيئة، على سبيل المثال، تغلب مسألة الحفاظ على الحضارة البشرية والسلام على ما عداها. والوصول إلى موقف عالمي شامل لصالحهما لن يتم دون نضال الطبقات الثورية. وبالمقابل، يحتل الصراع الطبقي الصدارة في قضايا التناقضات الاجتماعية في بلد معين، وارتداد الثورة والعودة إلى الرأسمالية في بلدان اشتراكية والنضال ضد الامبريالية.. علماً ان اتخاذ مواقف في هذه المسائل المتناقضة المتشابكة لا يجوز تبسيطه. كما لا يجوز اخضاع قضايا خاصة بشعبنا لقضايا أكثر شمولاً، حسب مقولة ليست كلية الصواب، وبعد ان جرى تشويه في فهمها وتطبيقها، وهي إخضاع الوطني للأممي. فهما متكاملان واضعاف احدهما اضعاف للآخر، والتضحية بالوطني يهدد بفقدان الاممي والعكس صحيح أيضاً.

أخلص من ذلك إلى الدعوة للتخلي عن الموقف القاطع المطلق غير الملموس تاريخياً.

حزب أية فئة اجتماعية؟

للحزب هويته الطبقية (كحزب للعمال والفلاحين والكادحين والمثقفين الثوريين) المتلازمة مع هويته الايديولوجية، وله اهدافه القريبة التي يؤدي إنجازها إلى تحقيق اهدافه البعيدة. والموضوعة التي نواجهها في مناقشاتنا هي: هل تتكون عضوية الحزب على أساس اهدافه القريبة أم على أساس حركة المجتمع نحو الاشتراكية؟ أي هل يكون حزباً واسعاً يتطابق مع برنامجه الواسع، أم حزباً جماهيرياً بهويته الطبقية المتلازمة مع ايديولوجيته واسمه، ولكن ببرنامجه الواسع في المرحلة الراهنة؟ وهنا نتخذ الموقف الملموس بالنسبة للعراق وليس لبلد آخر. فالنظرية والتطبيق وضمان تحقيق الأهداف القريبة تؤكد الخيار الثاني.

ولايكفي هذا وحده، فنحن مدعوون لمعاينة دور الشرائح الاجتماعية في العملية الثورية في ظروف العالم الجديدة وبالارتباط مع تجربتنا في العراق.

ان مقولة حزب العمال والفلاحين، وحلف العمال والفلاحين، تحتاج إلى وقفة فاحصة لدعمها بمقولة وموقف ونشاط خاص في مجال الطلبة والمثقفين وذلك بالاعتماد على

نضالهم السياسي والفكري ومواقفهم العملية، وليس بالانطلاق فقط من موقعهم في عملية الانتاج المادي واصولهم الطبقية. لقد كان دورهم هاماً وبارزاً في العراق على مدى عقود عديدة، ومن الملاحظ أن دور الطلبة تعاظم في بلدان العالم الثالث، وفي البلدان المتطورة في السنوات الأخيرة. واذا استعرضنا دور المثقفين، والشبيبة الطلابية بشكل خاص، نجد انهم فجروا الوضع السياسي، قبل غيرهم، في مظاهرات الطلبة في أواخر العشرينات، ووثبة ١٩٤٨ وانتفاضتي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ودورهم في التمهيد لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، والتحرك الجماهيري أثناء العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧، والوقوف ضد الحرب العراقية ـــ الأيرانية (رفض معسكرات التدريب). وشكلوا نسبة عالية جداً من منتسبي حركة انصار الحزب الشيوعي العراقي.

ان نمو وازدياد تأثير دور الشبيبة الطلابية تحول إلى ظاهرة عالمية خلال العقدين الاخيرين في البلدان الرأسمالية المتطورة. وما يزال هذا الدور في تصاعد. وهم الذين فجروا الاوضاع في بلدان اوروبا الشرقية. ولم يعد كافياً ولا مقبولاً تحديد الموقف منهم بالحكم التقليدي المسبق عليهم بالتأرجح وعدم الثبات الفكري والسياسي. وتستند الدعوة إلى دراسة هذه الظاهرة، والتأكيد على أهمية العمل في صفوف المثقفين والطلبة، إلى المعطيات التي تطرقنا اليها في السطور السابقة، وإلى الحقائق التالية:

ـــ يتجاوز حجم الكتلة البشرية الطلابية في جميع مراحل الدراسة (٤) ملايين شخص، أي حوالي ربع سكان العراق.

ـــ يقرب تعداد الهيئة التعليمية من (٢٠٠) الف.

ـــ يصل مجموع الطلبة في المرحلة المتوسطة والثانوية والمهنية إلى اكثر من مليون.

ـــ يبلغ عدد منتسبي الجامعات والمعاهد العليا حوالي (٢٠٠) الف.

ـــ يصل تعداد الكتلة البشرية بين عمري ١٥ و ٢٤ سنة في التعليم الثانوي والجامعي إلى أكثر من مليون شاب متميز بالاندفاع والحماس، يتجمعون باعداد ضخمة في المدارس والكليات في جميع مناطق العراق (١٠ جامعات حكومية، و ٣ للقطاع الخاص وحوالي ٢٤٠٠ مدرسة ثانوية).

ان هذه الحشود الطلابية الضخمة متحررة من المسؤوليات الاقتصادية العائلية على العموم، وتتيسر لها سبل الثقافة، وتتأثر إلى حد كبير بالثورة المعلوماتية، وتتلقف القيم الانسانية المتحررة والقيم الديمقراطية، الأمر الذي يخلق تربة خصبة لتخليصها من تاثيرات الايديولوجية الشوفينية الرجعية التي ينفثها الاعلام الحكومي المسترشد بالنهج

النازي، والتي تحاول مناهج الدراسة تربيتهم بروحها. ومن ناحية اخرى فان المجتمع العراقي حساس ازاء موقف الطلبة ويتأثر به وبالموقف منهم، ومن بينهم تتكون اعداد غفيرة من شرائح المجتمع الوسطى التي يقرر موقفها إلى حد كبير جداً مصير مسيرة التقدم الاجتماعي، مواصلتها أم الارتداد عنها.

والمسألة بالغة الأهمية هنا هي القدرة على تعبئة جماهير الشبيبة الطلابية ومثقفي المستقبل حول القيادة والافكار الثورية وزجهم في النضال، الأمر الذي يتطلب من النظام الداخلي ان يستوعب هذه الحقائق ويعبر عنها بدقة.

الموقف من وحدة الحزب الداخلية

لم يعترض الشيوعيون العراقيون على ضرورة التمسك بنظرية الحزب وبرنامجه وخططه العملية، المتجسدة بموضوعة وحدة الارادة والعمل والتنظيم، وعدم جواز تشكيل منابر وتكتلات تنظيمية تعبر عن فكر مختلف وسياسة مختلفة لتجمعات داخل الحزب كتعبير عن الديمقراطية الحزبية. لم تعن وحدة الحزب نفي، بل تفترض، تعدد وصراع الآراء والاجتهادات في إطار نظريته وسياسته، من أجل اغنائها وتعزيز وحدة الارادة والعمل والتنظيم، ولو أن ضيق الصدر بالاجتهادات والآراء المغايرة وقمعها كان هو الصفة الغالبة في الممارسة.

ان التعرف على الخلل الخطير في حياة احزاب بلدان اوروبا الشرقية ومبادرة بعض الاحزاب فيها وفي اوربا الغربية إلى ارساء حق تكوين المحاور والمنابر، حفز بعض الشيوعيين العراقيين على الاقتداء بها معتقدين ان ذلك يطور نظرية الحزب ويساعد على تدقيق سياسته. ووضع البعض منهم ضوابط، ومنها ان تكون المحاور فكرية وغير تنظيمية، وان تطرح آراءها على الحزب وتتقيد بتنفيذ السياسة المقرة.

أولاً وقبل كل شيء يجب الاقرار والنص على ان تعدد الآراء والاجتهادات حق مشروع، ولكن هل يجب ان يتم ذلك بالاقتران بتشكيل محور أو اتجاه يجمع عدداً من اصحابه؟ وما هو عدد المحاور التي تتكون حول مختلف الموضوعات؟ وكم عدد أعضاء كل واحد منها، وكيف تنشط؟

يبدو أن المحور الفكري هو نواة تنظيمية على الرغم من ان بعض الداعين اليه ينفون ذلك. وتجربتنا وتجربة الاحزاب الاخرى لم تزكِّ المحاور والمنابر تحت أية واجهة كانت. ولكن ضمان حرية الاجتهادات والآراء يحتاج إلى وسيلة تنظيمية. وهذا ما نعالجه في

الفقرة التالية:

آلية حياة الحزب الداخلية

المركزية الديمقراطية هي الآلية التي عملت بها فصائل الحركة الشيوعية لتنظيم حياتها الداخلية منذ تأسيسها. وفي الواقع فان احزاباً وتنظيمات سياسية واجتماعية ونقابية وثقافية مختلفة تعمل بها أيضاً. وفي المقابل فان بعض الاحزاب الشيوعية التي تحولت إلى الاشتراكية ــ الديمقراطية تخلت مؤخراً عن هذا المبدأ التنظيمي. وتعرض هذا المبدأ ويتعرض لهجوم شديد من خارج الاحزاب ومن داخلها، لأن سوء تطبيقه والايغال المفرط المخل في المركزية تفسخا إلى آمرية وبيروقراطية الحقت اضراراً فادحة بالحركة واحزابها، بعد أن تفشت في ادارة المجتمع، وليس فقط في حياة الأحزاب. فكان ذلك أحد الاسباب الأساسية لتقويض الانظمة الاشتراكية. ومن ناحية أخرى يوجه المعادون للشيوعية نارهم على المركزية الديمقراطية بهدف تخريب الأحزاب وتحطيم وحدتها. ولا نبتعد عن الحقيقة اذا أشرنا إلى ان الدعوة للتخلي عن المركزية الديمقراطية متباينة الطروحات. البعض يرفضها اسماً ومحتوى، والأخر يريد التخلي عن الاسم. أما الرأي الغالب فيريد الجمع بين جانبي الآلية التنظيمية بشكل حيوي، متطور وملموس.

ومرة أخرى لنضع التسميات جانباً، ولنتفق على أهداف آلية تنظيم حياة الحزب، لتحقيق اهدافه:

ــ حزب واحد موحد.

ــ خط فكري سياسي عام واحد للحزب.

ــ قيادة مركزية واحدة.

ــ ديمقراطية داخلية حقيقية.

لقد توصلت التجربة النضالية إلى صياغة عدد من الضوابط الاساسية التي ينبغي الالتزام بها فكرياً وعملياً لبناء الحياة الحزبية التي نريدها وهي:

* اجراء الانتخابات لكل الهيئات القيادية من الأسفل إلى الأعلى.

* تقديم الهيئات القيادية تقارير عن نشاطها للهيئات التي تقودها، لتمكين الاخيرة من مراقبة عمل الأولى وللمساهمة في مناقشة ورسم خط الحزب العام.

* الالتزام بتنفيذ القرارات المتخذة بالاجماع أو بالاغلبية، وبقرارات الهيئات العليا.

* تقديم الهيئات السفلى تقارير إلى الهيئات العليا عن نشاطها وتنفيذها سياسة

الحزب.

لقد تخلف الحزب كثيراً في مجال انتخاب الهيئات القيادية. ويرجع جزء من هذا التخلف إلى أسباب خارجة عن ارادة القاعدة والقيادة الحزبية. واذ ابتدأت هذه العملية الديمقراطية تشق طريقها وسط صعوبات جمة، فمن الواجب مواصلتها وتطويرها وتشذيبها من الشوائب العديدة التي لازمتها. ومن بين هذه الصعوبات عدم اقتران الاقتراع السري في عملية الانتخابات بالعلنية الداخلية حول المرشحين للمواقع القيادية، بهدف التعرف على تاريخهم النضالي ومواقفهم الفكرية والسياسية وقدراتهم التنظيمية. وينبغي تثبيت حق الناخبين في أن يتراجعوا عن اختيارهم اذا اثبتت الحياة ان العضو المنتخب لم يكن عند التوقعات.

ومبدأ الانتخاب لا ينفي ان تقوم الهيئات القيادية، في ظروف معينة، بتقديم كوادر لاستكمال هيئات منتخبة، أو حتى تشكيل هيئات قيادية أخرى، على أن يتم ذلك وفق ضوابط منصوص عليها في لائحة الحزب الداخلية المقرة في المؤتمر، وباستشارة الهيئات الحزبية المعنية واستحصال موافقتها، والالتزام بالعودة إلى الانتخابات بأسرع وقت.

ويدور نقاش متشعب حول انتخاب وتجديد قيادة الحزب، يتناول الجوانب الرئيسية والثانوية، وتختلط فيه الطروحات الديمقراطية الاصيلة بتلك التي تؤدي إلى تشتت الحزب وفقدان خبرته وبالتالي «تفليشه».

وتكمن نقطة الانطلاق لحل هذه المعضلة في الاحتكام الديمقراطي للقاعدة الحزبية. فمنها تنبثق أعلى سلطة حزبية، وهي المؤتمر الوطني أو المجلس الحزبي. وثمة حاجة حقيقية لأن تنتخب القاعدة بالفعل هذه السلطة، لأن تجربتنا السابقة لم تكن «صافية» تماماً عندما توفرت الظروف. ويجدر بنا في رأيي أن ندرس قيام الهيئات العامة لمنظمات المحافظات واقليم كردستان بمهمتين في هذا المجال: الاولى انتخاب المندوبين للمؤتمر الوطني، والثانية انتخاب أعضاء للقيادة المركزية مباشرة. وبذلك تتجدد القيادات الحزبية بمساهمة فعالة من القاعدة. وتتعزز العلاقة والتفاعل بينها وبين قيادة الحزب وتتقلص الحلقات الوسطية في الهرم التنظيمي.

واستمراراً للحوار حول المركز القيادي يرى البعض أن يضم المركز كذلك حملة رأي الاقلية، معتبرين ذلك تربة صالحة للتفاعل وقيادة الصراع الفكري بشكل مبدئي واشاعة الحيوية والحفاظ على وحدة الحزب. ان العودة إلى تجربة الاحزاب تغني هذه المنطلقات بنتائج متباينة. فهذا الرأي يحمل جانباً ايجابياً جديراً بالاهتمام. ولكن كيف يتم تحقيقه؟

مرة أخرى نركن إلى الديمقراطية، أي ان الهيئات العامة ذات الصلاحية يجب ان تقول كلمتها في انتخاب من يحمل رأي أقلية. ومن جانب آخر ينبغي ان يطرح الرأي المخالف بصراحة حول كل قضية على الحزب، وأن يقترن اذا ما انتخب ممثله بتنفيذ قرار الأغلبية، وأن لا يكون وسيلة لعرقلة خط الحزب العام. وفي هذا السياق يجدر بنا ان نشخص شكوى القاعدة الحزبية وعدد من كوادر الحزب من عدم معرفة فكر ومواقف عدد من قادتها أو ازدواجيتهم أو انها تعرفهم على غير حقيقتهم. ويعزى هذا أحياناً إلى المركزية الديمقراطية.

واذ نواصل الحوار حول مبدعة العجائب، الديمقراطية، نتطرق بايجاز إلى المساهمة في وضع سياسة الحزب واغنائها وتدقيقها وتصويبها عند الضرورة. ويعتمد ذلك على النشاط الحيوي في حياته من جانب الاعضاء والهيئات، أي كل الحزب الذي يتجسد ليس بقيادته فقط ولا بكادره وانما بمجموعه.

وبنفس القدر الذي يتحتم فيه على القيادة أن تسارع إلى رصد التغيرات وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، عليها ان تسارع إلى استشارة الاعضاء والكوادر، الذين عليهم ايضاً أن يبادروا إلى دراسة المستجدات واقتراح الحلول للمعضلات الناشئة. لقد آن الاوان لوضع نهاية لحالة التلقي السائدة في الحزب، والتي غذتها قياداته، ولننشئ ونرع ونشجع العضوية والهيئة المبادرة والمنفذة، بدل العضوية والهيئة المنفذة وحسب.. ولا نعتقد اننا بحاجة إلى التأكيد على خطأ الاصوات الداعية إلى امتناع الهيئات القيادية عن اتخاذ أي قرار أو اصدار أية وثيقة قبل استشارة القاعدة. فهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى شلل القيادة وتحللها عن مسؤوليتها.

ان اصالة المساهمة في وضع السياسة تتطلب التحلي باستقلالية الرأي في تحليل الظواهر واتخاذ المواقف، وعدم الركون إلى الصيغ الجاهزة، باعتبارها مسلمات معصومة من الخطأ أو النقص. وينبغي ان لا نفهم الاستقلالية على أنها عدم احترام القرارات، أو التمسك بالرأي المسبق أو حتمية الاختلاف، بل نفهمها على أنها التوصل إلى استنتاجات بالاعتماد على معطيات ملموسة. وفي الغالب الأعم تتوصل الاغلبية الساحقة إلى الاتفاق.

ومن صلب موضوعاتنا، هنا، العلاقة بين الأكثرية والأقلية. فرأي الأولى، الذي تم التوصل اليه بعد البحث والتدقيق، ملزم للجميع. وعندما نصر على ان الديمقراطية ضرورية للوصول إلى رأي الأكثرية، فانها (الديمقراطية) ضرورية، ولربما أكثر ضرورة للأقلية التي تحمل رأياً مخالفاً وتتمسك به. فتطلعها ودأبها على نشر فكرها واقناع الآخرين

به وتحويله إلى حقيقة في نهج الحزب حق مشروع لها. وقد قدمت حياة الاحزاب، وبضمنها حزبنا، أمثلة على صواب رأي الأقلية في حالات غير قليلة. ثم أن الجديد الخلاق يظهر أولا عند أقلية قبل أن يتحول إلى قوة فاعلة حين تتبناه الأغلبية. ومن هنا الحاجة لتوفير الفرص لتمكين الأقلية من التعبير عن رأيها. ويتوجب على الهيئات القيادية ان تنظم هذه العملية بعقد الندوات والموسعات وتكريس المجال لها في صحافة الحزب. ويكتسب هذا اهمية استثنائية في القضايا الفكرية العقدية في الوقت الحاضر. ولم يعد مقبولاً ان يصرف النظر عنه وان تنصح الأقلية بطرح وجهات نظرها في هيئاتها الحزبية.

ويشكل تمتع المنظمات الحزبية بصلاحياتها واستقلاليتها في مناطق نشاطها ركناً أساسياً في الديمقراطية الداخلية. ويتجلى ذلك في تمثيل الحزب، ووضع الخطط التفصيلية لتنفيذ خطه وسياسته المقرة حسب ظروف منطقة عمل المنظمة المعنية، وفي إطار النظام الداخلي. وما أعنيه بذلك هو انتهاج لا مركزية التنفيذ وتعزيز القيادة الجماعية.

العلاقة بالجماهير

عززت الانتكاسة الخطيرة في الحركة الشيوعية مصداقية أحد المبادئ التي يعتمدها بناء احزابها، وهو ضرورة العمل بين الجماهير وتعبئتها والارتفاع بمستوى وعيها وبما يحصنها ويقوي مناعتها ضد الديماغوجية، وبالتالي قيادة نضالاتها لكي يحسم دورها المباشر في العملية الثورية نتائج المعارك لمصلحة التقدم. ولعله من المفيد ان نبرز دور الجماهير من خلال الظواهر السلبية التي عطلت ذلك الدور وشكلت أحد أسباب الانتكاسة:

- انعزال الحزب عن الجماهير.
- اندماج التنظيم الجماهيري بالدولة والحزب.
- تضليل الجماهير وحجب الحقائق عنها أو تشويهها.
- تعطيل دورها في عملية تحويل المجتمع.. اغترابها.
- منع أية حركة أو مبادرة جماهيرية بدون قرار فوقي.

واستخلاصاً للدروس من التجربة الأممية، ومن تجربتنا، في العمل الجماهيري أوجز بعض الملاحظات في ثلاث قضايا أساسية من وجهة نظري:

الاولى: التمسك الثابت بدور الجماهير في احداث التحولات التقدمية والتخلص من الدعوة إلى وتبني الانقلابات الفوقية المنعزلة عن الجماهير، تحت أية صيغة كانت. وهذا يعتمد على الايمان بالديمقراطية أي بالحركة الجماهيرية وبانبعاثها وتعاظمها عبر العمل

المثابر على الرغم من الارهاب الفاشي الدموي.

الثانية: التنظيم الجماهيري باطره المختلفة: النقابية والمهنية والاجتماعية والثقافية، هو تنظيم طوعي واسع، مهمته تحقيق الأهداف المباشرة لمنتسبيه، وهو يتمتع بهوية وطبيعة مستقلة وتصدر قراراته عن هيئاته القيادية ولا يحق لأية هيئة حزبية تعطيل هذه القرارات.

الثالثة: ظروف المجتمع العراقي، والمسيرة التي قطعتها المنظمات الجماهيرية وواجبنا في العمل بين الجماهير، كل هذا يدلل على ان تعددية التنظيم الجماهيري هي ضرورة موضوعية. فلقد الحقت وحدانيته، ونزعة الاستئثار به واحتكاره اضراراً فادحة بالحركة الوطنية والحركة الثورية.

ولم تكن مساهمة الحزب بعيدة النظر عندما توفرت ظروف ملائمة لتشريع قوانين المنظمات الجماهيرية، بعيد ثورة ١٩٥٨، اذ ساعدت على تكريس وحدانية التنظيم الجماهيري. ولما انتكست الحركة واستبعد الشيوعيون عن المنظمات بالتزوير والتسلط والارهاب، وجد الحزب نفسه معوّماً دون صلة الجماهير، بالاضافة إلى قصوره الذاتي في ميدان العمل في المنظمات الحكومية. إن فرض وحدانية التنظيم الجماهيري، بقوة القانون، من أجل تكريس وحدة الحركة الجماهيرية، في المجال العمالي والفلاحي والمهني والطلابي والشابي والنسائي.. الخ، أمر لم تزكه الحياة. ولم نستوعب الدروس المتعلقة بتعددية التنظيم الجماهيري وأهميتها في البلدان الاخرى، الأمر الذي حرم أوساطاً جماهيرية واسعة من قيادة حقيقية تدافع عن مصالحها، وجعلها فريسة للديماغوجية والتسلط. ان مبادرة الحزب إلى تشجيع ودعم تشكيل منظمات جماهيرية لا يخرق مبادئ التنظيم الجماهيري الواسع التي أشرنا اليها في الفقرات السابقة.

الهوية الأممية

ان الهوية الطبقية للحزب تميزه بالوطنية والأممية في آن واحد. ويبرهن تاريخ ونضال الحزب على ذلك. ونحن معنيون بتدقيق مفاهيمنا حول هذه الهوية عند تعديل النظام الداخلي.

للطبيعة الأممية للحزب بعدان، أحدهما عراقي يستند إلى كون العراق دولة ثنائية التركيب القومي، وتعيش فيها كذلك اقليات قومية. اما البعد الآخر فهو عالمي ــ أممي.

وبخصوص المنطلق العراقي، كان الحزب، منذ تشكيله، التنظيم السياسي الذي

ناضل في إطاره الثوريون من العرب والكرد والتركمان والآثوريين والارمن، لأنه يمثل مصالح الكادحين من مختلف القوميات، ولأنه ينبذ النزعات الشوفينية وضيق الأفق القومي، ولأن أهدافه القريبة والبعيدة تتجاوب وطموح وأماني الشعب بمجموعه.

ان الطابع القومي لكردستان العراق والاعتراف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره، وبث الوعي لدى الجماهير الكردية لتأخذ قضيتها بيدها، هو الذي حدد وطور صيغة التنظيم الحزبي في المنطقة الكردية. ويمكننا الجزم ان موقف الحزب من القضية القومية الكردية، سياسياً وتنظيمياً، اتسم بالمبدئية والحيوية. لكن تطور نضال الشعب الكردي وتعمق اهدافه ومطالبته بتطوير صيغة الحكم الذاتي الحالية (المعترف بها قانونياً ولكن بدون محتوى ديمقراطي)، تفرض علينا تطوير موقف الحزب في الجانبين السياسي والتنظيمي.

إن أفق العلاقة بين منطقة كردستان والحكم المركزي يصعب تحديده. ولكن نهج النظام الشوفيني ومأساة الشعب الكردي، اسقطتا مقومات العلاقة الحالية، وتزداد المطالبة بالدولة العراقية الاتحادية الديمقراطية. وهذا يملي ضرورة البحث عن اقامة علاقة تنظيمية فدرالية للحزب الشيوعي العراقي بحيث يضم في الظرف الراهن، كجزء أو فرع منه، الحزب الشيوعي لمنطقة كردستان العراق، في أهدافه ونظامه الداخلي، بالاضافة إلى مهمات الخصوصية القومية للفرع. وهذه العلاقة قابلة للتغيير والتطوير بالارتباط مع طبيعة النظام الفدرالي، اذا ما تحقق، مثل تشكيل دولة اتحادية لجمهوريتين واحدة عربية وأخرى كردية.

وعند مناقشة هذه العلاقة، طرحت آراء تطالب بالحزب الشيوعي الكردستاني المستقل. ويستند بعض هذه الآراء إلى موضوعتين:

الاولى: الاعتراف بحق تقرير المصير يجب ان يقترن باقامة حزب شيوعي كردستاني أو كردي مستقل. وهذا المنطلق لا يفرق بين الاعتراف بحق تقرير المصير — أي حق الانفصال وتشكيل دولة وطنية مستقلة — وبين ممارسة هذا الحق في الظرف الملموس. ويسوق اصحاب هذا الرأي تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني مثلاً للإقتداء به. ان المقارنة هنا غير صالحة. فالارضية التاريخية والسياسية مختلفة. وهو، من ناحية اخرى، يمثل نزعة انفصالية تلحق الضرر الفادح بالنضال المشترك للشعبين العربي والكردي والاقليات القومية في العراق وبقضية الشعب الكردي وأفق تطورها، وهو ما أكدته فصائل الحركة العراقية، الكردية والعربية، ووثائق الجبهة الكردستانية.

الثانية: ان تشكيل حزب شيوعي كردستاني مستقل له سابقة في وجود أكثر من حزب شيوعي في بلد واحد. وقبل مناقشة هذا الرأي، لايغيب عنا أن هذه الظاهرة غير مرغوب بها وضارة، وتبذل جهود كبيرة لانهائها. والجوهري فيها انها نشأت بسبب خلافات فكرية وسياسية، ستراتيجية وتكتيكية، أدت إلى الانقسام، ولم تنشأ على أساس قومي. فالتنظيمات الشيوعية في البلد الواحد متعدد القوميات تضم في عضويتها منتسبي هذه القوميات.

وبخصوص المنطلق الأممي للحزب، فالنظام الداخلي أكد دائماً على ان الحزب فصيل في الحركة الشيوعية العالمية، وميّز في علاقاته مع الأحزاب المختلفة، ونادى بمقولة الحزب الطليعي في الحركة على الرغم من تخلي الحركة عن هذه المقولة.

واليوم لم تعد المنظومة الاشتراكية ولا المعسكر الاشتراكي قائمين، وبعض الاحزاب تنفي وجود الحركة الشيوعية أو جدوى الحديث عنها. فما هو موقفنا من ذلك كله؟

اذا احتكمنا إلى الواقع فان الحركة قائمة، ولكن في كيفية مختلفة، في وضع يجمع بين التحديد والانتكاسة والانقسام، وهو وضع لم نكن في السابق نتصور أنه ممكن حدوثه. ومع ذلك فانه لا يلغي وجود الحركة ووجود فصائلها المكونة. وكونُ الحزب أحدها، يتطلب منه ان يميز علاقته بها في النظام الداخلي. وهنا نطرح التصورات التالية:

ـــ الحزب فصيل مستقل في الحركة، يقيم علاقته مع الفصائل الاخرى على أساس المساواة والتكافؤ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ويتجنب الاضرار بنضالها، والاحترام الكامل لنهج وأساليب نضال كل فصيل لتحقيق اهدافه في بلاده، والتضامن المتبادل بين أطراف الحركة.

ـــ تنظيم المشاورات واللقاءات بين فصائلها، بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف، اقليمياً، وعالمياً، من أجل تبادل الخبرات والتعرف على اوضاع بلدان أطرافها.

ـــ الاسهام الفعال في حركة التضامن الأممي مع القوى السياسية والاجتماعية (العلمانية والدينية) والنقابية... على أساس المضامين الجديدة لهذه الحركة من أجل:

* الحفاظ على السلام والحضارة البشرية.

* نزع السلاح ومنع الحروب وحل النزاعات الاقليمية والعالمية بالوسائل السلمية، وتصفية التكتلات العسكرية..

* الدفاع عن استقلال الشعوب وحريتها في تقرير مصيرها واختيار النظام الاجتماعي والسياسي الذي تريد، ودعم نضالها من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي

وحقوق الانسان.

* حماية البيئة والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا.

* اقامة نظام عالمي جديد للعلاقات بين دول العالم على أساس المساواة والمصالح المشتركة والمتبادلة.

* تنمية العالم الثالث.

ظروف نشاط الحزب ونظامه الداخلي

تنطلق بعض المناقشات من تأثير العوامل الخارجية لحث الحزب على الاقدام على خطوات معينة بشأن وجوده داخل الوطن وشرعية نشاطه. ويستوحي البعض مثالاً لحزبنا من التغيرات في بعض البلدان العربية والشرق أوسطية مثل اجراءات التخفيف من الارهاب واجازة الاحزاب الشيوعية. حقاً اننا نعيش ظروفاً يجب حسابها، لكن العامل الخارجي الذي يتزايد تأثيره يبقى غير متجانس ومحكوماً بعوامل داخلية عديدة، في مقدمتها ميزان القوى الاجتماعية، ومدى استعداد الجماهير للعمل ومدى انبعاث حركتها، وطبيعة السلطة الحاكمة وأساليبها وعلاقاتها مع العوامل الخارجية، وقدرات القوى الثورية، وكذلك الموقع الجغرافي.

اننا، اذ نتقدم لتعديل النظام الداخلي وتجديده، لابد ان نستوعب الواقع العراقي والعوامل التي أشرنا اليها. ولا ننطلق من الممكن المستقبلي. وهذا لا يتعارض مع، بل يتطلب، الوجود داخل الوطن والنضال من أجل الديمقراطية والتعددية وشرعية الحزب، ولكن ليس في ظل قوانين الدولة الحالية، اذ ان شعار سيادة دولة القانون يجب ان يقترن بتعريف الدولة التي نريد، وهي الدولة الديمقراطية. وهذه عملية نضالية بدأنا بها ونحتاج إلى الارتفاع بنشاطنا ونضالنا لبلوغها.

وحين نضع النظام الداخلي على أساس تطلعاتنا، فاننا ملزمون بوضع عدد من الحقائق في الاعتبار. فكلنا يجمع على ان ساحة النضال الرئيسية هي الوطن وليس المهجر، الذي يرفد حركة الشعب بالتضامن المتنوع. والحزب في موقع نشاطه الحاسم يعيش ظروفاً قاسية وبالغة السرية، وان علنية نشاط الحزب خارج الوطن، وهي متفاوتة أيضاً، لا تنفي سرية التنظيم التي تضمن انتقال كادر الحزب من موقع إلى آخر، كما ان سرية التنظيم لا تلغي الديمقراطية الداخلية ولا تشوهها، وليس هناك بديل لها أو تراجع عنها في عملية التجديد، حتى في حالة الاضطرار إلى وقف العمل بهذا الجزء أو ذاك من

النظام الداخلي في هذه المنظمة أم تلك عندما تعترضها ظروف الحزب الصعبة.

اننا جميعاً نعلق أهمية استثنائية على عقد المؤتمر الخامس لمناقشة وضع الحزب وأزمته ووضع الحلول الصائبة لها. وقد خصصت الثقافة الجديدة صفحات عديدة للمناقشات تمهيداً للمؤتمر، الأمر الذي يلقى ترحيباً حاراً. ولكن هذا لا يعفينا من التبصير ببعض المسائل العملية لكي لا نصطدم بعقبات تولد خيبة الأمل.

أين نعقد المؤتمر؟ المؤتمرات السابقة تمت جميعها داخل الوطن. اثنان في بغداد، احدهما سري (١٩٤٥)، والثاني علني (١٩٧٦)، واثنان في كردستان (في ١٩٧٠ و ١٩٨٥) خارج هيمنة السلطة، وبحماية الانصار الشيوعيين. كما انعقدت ثلاثة مجالس حزبية، اثنان سريان في بغداد (١٩٤٤ و ١٩٥٦)، والثالث في كردستان بحماية الانصار ايضاً (١٩٦٧).

من الصعب ان نتصور عقد المؤتمر الذي نطمح إلى نوعيته ومهماته، داخل الوطن. وعقده خارج الوطن ليس بدعة جديدة لم يقدم عليها حزب في السابق. ولكنها حالة مفروضة وغير مستحبة. ثم يجب ان نبحث في عضوية المؤتمر. وكلنا يطالب ان تكون الكلمة الحاسمة للرفاق المناضلين في الساحة الرئيسية. ولم يتطرق إلا القليلون إلى الصعوبة القصوى ان لم نقل استحالة توفير الظروف الامنية لانتخاب المندوبين ووصولهم إلى المؤتمر، وعودتهم إلى الوطن من جديد. وليس لديّ جواب جاهز.

وكذا بالنسبة لانتخاب وتجديد قيادة الحزب، فكيف نضمن تركيبها بشكل رئيسي من الرفاق المناضلين في الداخل؟

من الواضح ان المؤتمر الذي نريد والمهمات الملقاة على عاتقه، يواجه عقبات جدية. فلا مناص من التفتيش عن بديل ينهض بتلك المهمات وله نفس الصلاحيات كعقد مجلس حزبي لحسم القضايا المطروحة على الحزب. ومسبقاً، يبدو واضحاً ان مشاركة رفاق الداخل ستكون محدودة جداً، ولا أعتقد ان رفاق الداخل مشغولون الآن بمسألة عقد المؤتمر.

فلنتوصل بالعقل الجماعي، بالاحتكام إلى قاعدة وكوادر الحزب إلى معاينة هذا الوضع.

كانون الأول ١٩٩٠

ملاحظات موجزة

هل من تجديد في الموقف من الجيش؟

رحيم عجينة

تقديم:

ان الهزيمة العسكرية واستسلام الجيش العراقي المذل في المعركة غير العادلة وغير المتكافئة التي زجه فيها صدام حسين مع قوات الدول المتحالفة واحتلال الأخيرة اجزاء من وطننا، والانتفاضة الشعبية المتميزة في تاريخ العراق المعاصر دفعت المهتمين، في داخل العراق وخارجه، إلى ترقب انقسام الجيش وتحول أكثريته وأقوى وحداته الضاربة إلى صف الشعب الثائر ضد الدكتاتورية الطاغية والأقلية الحاكمة المعزولة. وساد الشعور بقرب خلاص البلاد من التسلط، وسيرها على الطريق الديمقراطي المنشود، وذلك انطلاقاً من كون الانقسام والتحول المذكورين يشكلان شرطاً لانتصار قوى الشعب.

وكان هذا الترقب مبرراً من الناحية الموضوعية، حيث تجمعت عوامله على مدى فترة طويلة. وهي بالأساس:

* استمرار الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وهي ليست موضوع بحثنا هنا).

* زج الجيش في الحرب العدوانية على الجمهورية الاسلامية الايرانية في ايلول ١٩٨٠، وخروج النظام مهزوماً في واقع الأمر من قادسيته بخسائر بشرية ومادية فادحة، ودون أن يحقق هدفه، ومن ثم تنازله لايران عن كل ما طالب به وبدأ حربه العدوانية من أجله.

ثم جاء غزو الكويت وما نتج عنه من استسلام مذل بعد مائة ساعة فقط من الهجوم البري لقوات الدول المتحالفة.

وكان هذا أمراً متوقعاً، بسبب موازين القوى البشرية والعسكرية والتكنولوجية، وبسبب جهل صدام حسين بفن القيادة العسكرية الذي طالما ادعى اتقانه وامتلاك ناصيته.

والانكى من ذلك انه بقي متشبثاً بالسلطة ولم يبادر إلى التنحي، كما ينبغي ان يفعل كل مسؤول عن أقل من هذه الهزيمة التاريخية. والحقيقة ان من يعرف صدام حسين وفكره ونشأته السياسية، لم يكن ليتوقع منه ان يفعل ذلك. وعلى العكس فقد اقدم على ما تنبأ به الحزب الشيوعي العراقي وسائر قوى المعارضة. اذ استأسد على الشعب الثائر واغرقه بالدماء التي كان قد توعد الجيش الامريكي بها. وأضاف إلى جريمة التدمير الذي احدثته طائرات الدول المتحالفة، دماراً جديداً وتضحيات قدرت بعشرات الالوف من القتلى والجرحى. ثم تحول إلى من صار المواطنون يسمونه «السيد يس مان Yes Man» امام شروط الولايات المتحدة المتزايدة.

ولم يمتلك صدام حسين وسيلة أخرى للحفاظ على سلطته غير العنف الدموي. ولربما يكون من المفيد ان نذكّر بما توصل اليه الباحثون وقادة الحركات الاجتماعية في تشخيص أركان السلطة السياسية في دول عصرنا الحالي، وهي: موافقة الشعب، القوة الاقتصادية، والعنف. ترى ما نصيب سلطة النظام العراقي من هذه الاركان؟

وصل النظام العراقي إلى السلطة بانقلاب عسكري فوقي معزول عام ١٩٦٨، وليس عن طريق القبول به والتصويت له بانتخابات حرة ديمقراطية. وعلى الرغم من كل وسائل الاعلام الديماغوجي واحتكار مؤسسات التعليم وعمليات غسل الدماغ ومشاريع تأطير المجتمع، لم تستطع السلطة ان تعالج أو تخفف عزلتها عن غالبية الشعب العراقي، بقوميتيه العربية والكردية وأقلياته القومية وطوائفه الدينية. ولم ينبثق عن النظام العراقي «برلمان» إلا في العقد الاخير، وعن طريق «التعيين الانتخابي»، في عملية تتسم بالتزييف وبفرض شروط تثير الاستنكار والسخرية في آن واحد.

أما الشعب فقد صوت، بطريقته الخاصة، مرات عديدة، ضد السلطة، وصوت من جديد في آذار ١٩٩١ بالانتفاضة المسلحة الشاملة، وبنزوح الملايين خارج الحدود العراقية، الأمر الذي أفحم كل الذين حاولوا ان يتصوروا نظام الحكم على غير حقيقته، وفاجأ الذين يأسوا من الجماهير الشعبية ووصموها بالاحباط والخنوع، أو وضعوا الشعب والحكم في خانة واحدة. ولا يجدي الحكام واعوانهم الادعاء واتهام المنتفضين

والنازحين بالوقوع ضحية تأثيرات وقوى اجنبية، والضلوع في مؤامرة امبريالية. ان هذا «التصويت» يستند إلى حقائق ملموسة لا يمكن ان لا يراها إلا المغرضين وغير المنصفين.

أما بالنسبة للعامل الاقتصادي، فقد تمتع النظام بقوة اقتصادية مؤثرة استمرت لبضع سنوات، بعد تأميم الثروات النفطية والطفرات في أسعار البترول، ومضاعفة الموارد المالية والعملات الصعبة مرات عديدة، واقامة قطاع الدولة الصناعي والتجاري الواسع، الأمر الذي ساعد كثيراً على تشديد قبضة الحكام على الحياة الاقتصادية وعزز نفوذهم السياسي. ومن ناحية ثانية وفر فرصة للسلطة لتنفيذ مشاريع تنموية هامة وعديدة، ورفع مستوى المعيشة نسبياً لفئات غير قليلة من السكان واقامة قاعدة اجتماعية لها.

ومن الجدير بالملاحظة ان السلطة اقدمت، أواسط ١٩٨٠، على زيادة رواتب واجور الموظفين والمستخدمين والعمال في قطاع الدولة بنسب متباينة. وخصصت لذلك حوالي (١٥٠٠) مليون دولار سنوياً (وهذا يشكل حوالي ٣٪ فقط من عوائد النفط سنوياً آنذاك). كما حدد الحد الادنى لأجر العامل بـ(٥٨) ديناراً شهرياً. وشملت هذه الزيادات أكثر من مليون مواطن في قطاع الدولة. وخلقت قاعدة اجتماعية للسلطة في الجهاز البيروقراطي، وفئات رأسمالية كبيرة من مئات أصحاب الملايين.

لم يقتصر تأثير القوة الاقتصادية على تحييد فئات اجتماعية معينة وكسب أخرى، وانما ساعد أيضاً على تأمين دعم خارجي من دول عديدة في الشرق والغرب، وذلك عن طريق العلاقات والتبعية الاقتصادية والقروض والرشوات.

لكن كل هذه الافضليات المتراكمة جرى استنزافها، كما جرى سلب المكاسب التي تحققت للفئات الشعبية، منذ مغامرة صدام حسين في العدوان على ايران، الامر الذي أدى إلى تدمير العديد من المشاريع والقدرات الاقتصادية، وضياع الاحتياطي النقدي وازدياد الديون. واعقبت ذلك مغامرة الكويت وما ترتب عليها من دمار شامل، قال عنه ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة انه أرجع العراق إلى ماقبل عصر الثورة الصناعية، ومن تبعات مادية هائلة. وقضى كل هذا على أي أمل للنظام بالتمتع بنفوذ اقتصادي، اذا ما قدر لسلطته البقاء لفترة أخرى طويلة نسبياً. والأهم من ذلك، ان هذا العامل الاقتصادي سيلعب دوراً كبيراً في اسقاط الطاغية.

لم يبق للنظام من وسيلة، بين أركان الحفاظ على السلطة، غير الايغال في تشديد القهر. فبالاضافة إلى عنف القوانين والسجون ونشاط أجهزة الأمن والاستخبارات، لجأ إلى العنف المسلح السافر الشامل.

لا أعتقد اننا نجافي الحقيقة اذا قلنا ان النظام العراقي ينفرد في عالمنا اليوم بعدد وتنوع وقسوة قوانين العنف وأجهزته وأساليبه الفاشية التي يستخدمها في محاربة معتقدات ونشاط المختلفين معه والمعارضين له، وانزال العقاب بالمواطنين حتى على نواياهم التي يتصورها الدكتاتور. ولا نعلم اذا ما كانت هناك حكومة في العالم غير حكومة العراق تحاكم مواطنيها حسب قوانين سرية لا يعرفها إلا مجلس قيادة الثورة ويجهلها من قد يتعرضون للمسألة بسبب خرقها.

ونضيف إلى هذا احتكار السلطة والتنظيم السياسي والجماهيري والعمل في وسائل الاعلام ومؤسسات التعليم، على مختلف مستوياتها، وتحريم انتساب أفراد القوات المسلحة لأي حزب سياسي غير حزب السلطة، حتى قبل استيلائه عليها. ولا نعرف حكومة غير الحكومة العراقية، سنت مثل هذا العدد من القوانين التي تعاقب بالاعدام.

وعندما تلجأ قوى المعارضة للتعبير عن رأيها ومواقفها بنشاط سلمي، ديمقراطي، سائد في غالبية دول العالم، كالتجمع والتظاهر والاضراب، ترد السلطة على ذلك بالقوة المسلحة. وتحفل مسيرة النظام بالأمثلة على ذلك منذ ١٩٦٨ حتى يومنا هذا، مما يدفع قوى المعارضة بالضرورة، بين فترة وأخرى وحسب الظروف، إلى العنف المسلح، المحدود في غالب الأحيان.

لماذا لم يتحول الجيش إلى جانب الانتفاضة بشكل حاسم؟

ان هذا السؤال مطروح على قوى المعارضة للدراسة والتحليل واستخلاص الدروس. وللاجابة على هذا السؤال تهمنا هنا العوامل التي منعت انقسام الجيش وميزان القوى فيه الذي يعتمد على ظاهرتين: الأولى وضع الجماهير وقوى المعارضة، والثانية الوضع داخل الجيش. ولا نغفل هنا دور القوى الخارجية.

فبالنسبة للظاهرة الأولى، كانت الجماهير الشعبية تتحين الفرص للقيام بعمل حاسم ضد الديكتاتورية والقضاء عليها، بعد تراكم عوامل انبعاث تحركها على مدى عقدين من السنين. لقد كانت تعيش في أزمات خانقة متلاحقة، سواء كان ذلك في كردستان أم في الجنوب والوسط. وشخصت بسليقتها ان هزيمة الطاغية العسكرية غيرت موازين القوى، ووجدت فيها فرصتها. فانطلقت أولاً في الجنوب في الزبير وابو الخصيب (المدينتين السنيتين في غالبية سكانهما) وانتقلت إلى البصرة. وهي المنطقة التي عاشت مرارة الحرب العراقية ـــ الايرانية، وقصف قوات الحلفاء، وكانت أول من استقبل الجنود

الغاضبين المنسحبين من الكويت، وهم في حالة يرثى لها نفسياً وجسدياً. وسرعان ما انتشر التحرك الجماهيري إلى المدن الأخرى ليشمل العراق كله، بما في ذلك ضواحي مدينة بغداد (مدينتا الثورة والكاظمية)، ربما عدا المناطق الشمالية الغربية والغربية (مدينة الموصل ومحافظة الانبار) ومركز العاصمة بغداد. وساعدت الثورة التكنولوجية المعلوماتية، ساعة فساعة، على انتقال وقائع الانتفاضة وتفاصيلها وعدواها إلى كل مدينة وبيت، وكل قرية وحقل.

لقد كانت الانتفاضة الشعبية عفوية. وفاجأت التنظيمات السياسية لقوى المعارضة ولجنة العمل المشترك المنشغلة بتنظيم مؤتمرها في بيروت (١١/٣/١٩٩١). ولم يكن في حساباتها ان تتهيأ لانتفاضة شعبية مسلحة أو تضعها في جدول عملها. ودون ان نظلم أحداً، يمكننا ان نقول ان بعض قوى المعارضة الذي لم يقيّم تجربته السابقة بموضوعية وصواب، كان يعيش في وهم «المصالحة الوطنية» ويراهن عليها. وقد سارع إلى «الحوار» في أصعب ظروف النظام ورئيسه، الذي يواجه المطالبة بمحاكمته كمجرم حرب. وكان بعض آخر يعيش مرحلة صراع فكري داخلي غير جريء، غير صريح، وغير محسوم، للتخلي عن العنف المسلح من جانب واحد في التعامل مع ديكتاتورية صدام حسين الفاشية، مستنداً إلى التطورات العالمية، في الوقت الذي قام به الداعون إلى نبذ العنف في العلاقات الدولية، والنزاعات الاقليمية، ولا نتحدث عن الصراعات الاجتماعية الداخلية، بتأييد استخدام العنف لاجبار صدام حسين على الانسحاب من الكويت والرضوخ لارادة المجتمع الدولي.

وفي المحصلة، التحقت القيادات السياسية بالانتفاضة لتقودها، وليس لديها برنامج للانتفاضة ولا تنسيق في الوسط والجنوب، أو بين القيادات في هذه المنطقة والجبهة الكردستانية العراقية التي تمكنت، بالرغم من تأخرها، من قيادة الانتفاضة في كردستان، مستفيدة من تجاربها الغنية ومما تبقى لها من وحدات مسلحة.

واضر بالانتفاضة كثيراً نشاط بعض تنظيمات قوى المعارضة في عملية الاصطفاف في موازين القوى، وذلك في إصرارها، بالاقوال والافعال أو بالتحدث بشيء وممارسة شيء آخر، على اضفاء طبيعة ضيقة، دينية شيعية أو قومية كردية على الانتفاضة. فاذاعة «صوت العراق الثائر» دعت إلى تشكيل «اللجان الثورية» على غرار تنظيمات «الكوميتة» في الجمهورية الاسلامية الايرانية، والى ادارة المناطق المحررة وفق الشريعة الاسلامية. وكانت هناك أيضاً التصريحات والمقابلات الصحفية والاذاعية والتلفزيونية

لبعض قادة القوى الاسلامية والكردستانية. ولم يساعد قول هذا القائد أو ذاك ان الانتفاضة ليست اسلامية أو كردية، في الوقت الذي تدلل كل المعطيات الملموسة على السلوك الانعزالي والانفرادي الضيق، علماً أن كل أطراف المعارضة العراقية تعلم جيداً ان الانتفاضة ذات صفة شاملة جداً، وساهم فيها الاسلاميون والقوميون، العرب والاكراد والديمقراطيون والشيوعيون والمستقلون وحتى بعض المحسوبين على النظام من القوات المسلحة والجيش الشعبي. وأظهر المساهمون نضجاً وسعة أفق حينما أكّدوا في مقابلاتهم مع الاعلاميين الاجانب شموليتها، من ناحية القوى المشاركة فيها وأهدافها الديمقراطية الواسعة.

أما الاعلام الغربي والمسؤولون في الدول الغربية فقد أصروا، بشكل يجلب الانتباه، على التحدث عن ثورة أو تمرد شيعي في الجنوب وكردي في الشمال. وكان هدفهم حرمان الانتفاضة من الدعم الكامل في الداخل ومن التضامن الاقليمي والعالمي، وبالتالي الحاق الهزيمة بها. وقدموا الدليل على ذلك حين وفرت القوات الامريكية مساعدات عسكرية للنظام العراقي في بناء جسور وقتية والسماح بنقل قواته من بغداد إلى الوسط والجنوب لكي ينفرد بمناطق الانتفاضة كل على حدة.

فالولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون يريدون، بعد الحصول من صدام حسين على اقصى مايستطيعون، ان يتخلصوا منه وهو محاصر ومنبوذ داخلياً وعربياً وعالمياً. ولكنهم لا يريدون بديلاً شعبياً ديمقراطياً تجيء به الانتفاضة، وانما بديلاً هم صانعوه. ولم يخفوا دعوتهم إلى انقلاب عسكري فوقي والعمل من أجله.

ويشكل انهيار السلطة بكل مؤسساتها في المدن والريف، انجازاً كبيراً جداً للإنتفاضة، ولكنها لم تقم سلطة بديلة لادارة شؤونها. وبذلك لم يكن الانهيار كافياً كما انه ليس كافياً ان نؤكد حقيقة ان اسقاط الدكتاتورية يتم في نهاية المطاف في العاصمة بغداد، مركز القيادة السياسية والعسكرية، دون ان تكون لدى قوى المعارضة خطة من أجل ذلك. وليس من المعقول ان نتوقع مثل هذه الخطة في الوقت الذي لم تكن هناك أية خطة للانتفاضة أصلاً.

أما بالنسبة للجيش، فالهزيمة التي لحقت به أمام قوات الحلفاء اضعفته، دون شك، إلى حد كبير لكن السلطة احتفظت بقوة ضاربة هامة متفوقة كثيراً على قوى الانتفاضة العزلاء نسبياً. ولم يتغير ميزان القوى لصالح الجماهير بهروب أعداد كبيرة من الوحدات العسكرية وانضمام أعداد غفيرة منها إلى الانتفاضة، ولا بانهيار الجيش الشعبي وأجهزة

الاستخبارات والأمن. فقد كان لابد، لكي يتحقق التغيير المطلوب، ان تنحاز قطعات هامة أخرى إلى جانب الشعب أو ينقسم الحرس الجمهوري على نفسه، وهو القوة الضاربة التي حرصت السلطة على تحشيدها بعيداً عن المواجهة المباشرة مع القوات الامريكية والمتحالفة لكي تستخدمها للدفاع عن نظامها ورئيسها.

أمام تلك اللوحة السياسية والقصور الذاتي لقوى المعارضة، لم ينقسم الأخير واستمر على اخلاصه لتنفيذ اوامر قادته بكل قسوة لقمع الانتفاضة والانتقام من الشعب، الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرات الالوف من القتلى في البصرة وكربلاء والنجف ومدينة الثورة في العاصمة وكركوك وغيرها، وإلى الاعتداء على المدن الدينية وعتباتها المقدسة. وينبغي ان نضع في الاعتبار ان جزءاً هاماً من الجيش والحرس الجمهوري بالذات كان قد أعد لمثل هذه المهمة، اذ تمت تصفيته من كل العناصر المتحفظة والمعترضة على خطط صدام حسين، ومن المشكوك في اخلاصهم وحتى نواياهم ازاءه من منتسبي الحزب الحاكم ذاته. ودأب الدكتاتور على اصطفاء قادة الحرس ومراتبه في الغالب من أبناء عشيرته ومدينته وطائفته الدينية. وهو ما أطلق عليه «الجيش العقائدي»، لكنه في حقيقة الأمر فرق محترفة ربيت بالروح الشوفينية والطائفية، ووفرت لها الامتيازات المختلفة والمرتبات العالية، وآخرها قرار مجلس قيادة الثورة بزيادة المرتب الشهري لمنتسبي الحرس الجمهوري مبلغ (١٠٠) دينار، فيما لم تزد الزيادة بالنسبة لمنتسبي القوات المسلحة الأخرى على (٢٥) ديناراً.

لمحة تاريخية عن دور الجيش والموقف منه:

عندما أعلن وزير الدفاع (جعفر العسكري) في ١٩٢١/٥/٢٦، بدفع من المندوب السامي البريطاني، قانون التطوع للجيش ودعوة العراقيين للانخراط فيه، أهدت الحكومة البريطانية بالمناسبة بطاريتي مدفعية إلى الجيش العراقي. وكان مغزى ذلك واضحاً. فالهدية موجهة ضد الشعب الكردي وبعد التطوع ارتفع عدد القوات المسلحة من بضع مئات إلى (٦٥٠٠) جندي. لكن الحكومة الوليدة لم تكتف بذلك. وحاولت ان تشرع قانوناً للتجنيد الاجباري عام ١٩٢٧. وأبرز رئيس الحكومة لائحة التشريع في «مجلس النواب» في ١٩٢٧/٦/٢٧ بما يلي:

* ان مهام الجيش هي «للأمن الداخلي والدفاع عن الوطن». وهكذا انيطت بالجيش منذ تأسيسه مهمة بوليسية داخلية.

* ان تكاليف الجيش التطوعي تشكل ٢٥٪ من الميزانية العامة. وهي نسبة يصعب على الدولة تحملها. بينما يقلص الاعتماد على التجنيد الاجباري هذه النسبة.

* ويظهر هنا ان الوعي بالاعباء المالية للجيش وتسليحه كان مبكراً.

* ان الدول المجاورة (تركيا وايران) تمتلك جيوشاً قوية وينبغي للعراق ان يمتلك جيشاً متكافئاً.

* فتح أبواب الجيش أمام جميع طبقات الأمة للدفاع عن الوطن، وليضم كل الصفات العنصرية والقومية.

ومن المستبعد ان الحكومة آنذاك كانت تدرك بعمق ماذا يعني وجود كل طبقات الأمة في القوات المسلحة، أو انها درست كيف ستتصرف هذه الطبقات في الأزمات.

لكن المندوب السامي البريطاني، الأكثر حنكة، عارض القانون، لخشيته من أن يكتسب الجيش الطبيعة الشعبية الملازمة للخدمة العسكرية الاجبارية. وقد أخَّرَ تشريع القانون الذي لم ينفذ إلا بعد استقلال العراق وقبوله في عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

واذا ما استعرضنا مسيرة الجيش العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية إلى عام ١٩٥٨، سنجد ان السلطة استخدمته، باعتباره قوتها الضاربة، حوالي ٤٥ مرة ضد المظاهرات الجماهيرية والتحركات الفلاحية العشائرية واضرابات العمال والنشاطات الاحتجاجية على الضائقة الاقتصادية وعلى المعاهدات العراقية البريطانية والانتفاضات الفلاحية ومواكب العزاء الشيعية والثورات الكردية والحركات اليزيدية وانتفاضتي ١٩٥٢ و ١٩٥٦. ولم يعص الجيش الأوامر الصادرة اليه بذلك ولم يقف ولا مرة واحدة مع الشعب ضد السلطة.

أما حركتا، عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤١ ضد الحكومة، فكانتا انقلابيتين فوقيتين، جسدتا مؤامرات القصور واستغلال الاستياء الشعبي لتصفية الحسابات بين المتنافسين على كرسي الحكم. ومع ذلك فانهما حظيتا بتأييد جماهيري، وذلك لاشتراك جماعة «الاهالي» التقدمية في الأولى، ولوقوف الثانية ضد الاستعماريين البريطانيين. لكن الجيش لم يتدخل لدعم حركة المطاليب الجماهيرية التي انطلقت خلال فترة حكومة انقلابيي ١٩٣٦. ولم تفلح جماعة «الأهالي» في الاستفادة من الانقلاب الذي تورطت فيه. وسرعان ما تعرضت الحركة الجماهيرية والشيوعيون للملاحقة والاعتقالات والسجون. وجرى تنظيم حملة ضد الشيوعية قادها بكر صدقي زعيم الانقلاب.

أما ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي بدأت بانقلاب عسكري أيضاً، فتميزت بارتباطها

بالحركة الوطنية والديمقراطية وجبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت عام ١٩٥٧، وجسدت الأهمية القصوى لنشاط القوى الوطنية بين صفوف القوات المسلحة، ولتفاعل الأخيرة مع الصراع الدائر في المجتمع ومع التطورات في منطقة الشرق الأوسط والعالم. ولكنها تفسخت إلى حكم عسكري دكتاتوري معزول عن الشعب، أمعن في قمع الحركة الديمقراطية وطرد أعداد كبيرة من الكوادر العسكرية الديمقراطية والثورية، ومهد النهج الدكتاتوري الفردي الطريق لانقلاب ٨ شباط الفاشي عام ١٩٦٣.

وفي العهد الجمهوري، ومنذ عام ١٩٦١ حتى الآن، كان الجيش من جديد أداة السلطة في حروبها الشوفينية ضد الشعب الكردي الذي تعرض لابشع الجرائم، كالتهجير وحرق القرى والحقول واستخدام الاسلحة الكيمياوية المحرّمة دولياً.

يتضح لنا، من هذا العرض السريع، أن مهمة الجيش الأساسية هي الحفاظ على «الدكتاتورية ملكية كانت أم جمهورية».

وبالنسبة للموقف من الجيش، فالاحزاب السياسية المعارضة، قبل ثورة تموز، في غالبيتها ان لم نقل كلها، لم تول الاهتمام المطلوب لدور القوات المسلحة، وعالجته في برامجها بايجاز ودون تعمق، فيما تحاشى بعضها ذلك لخطورته ولكي يخفي نشاطه السري التآمري.

فجمعية الاصلاح الشعبي التي أريد لها ان تكون التنظيم السياسي لانقلاب ١٩٣٦، وحظيت بدعم القوى التقدمية والحزب الشيوعي العراقي وانضمام عدد من كوادره اليها، دعت إلى: «تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش وتعزيز سلاح الطيران. وبث روح الجندية بين أفراد الهيئات الشعبية، واصلاح الشرطة، ليكون مجموع هذه القوى قادراً على الدفاع عن البلاد ازاء أي اعتداء».

واحتوى الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي (١٩٤٤) نقلة نوعية أولية إذ أكد على:

«الاعتناء بالجندي العراقي المكلف، بصحته وتغذيته، وتربيته التربية الديمقراطية، الغاء الأساليب غير الانسانية المتبعة في الجيش كالضرب والسجن، وايجاد ضبط ديمقراطي، وتنظيف الجيش من الرتل الخامس والعناصر الرجعية، وتكوين جيش يخدم مصالح الشعب ويدافع عن استقلال البلاد».

وجاء في الوثيقة البرنامجية لحزب التحرر الوطني (١٩٤٦)، الذي ضم العديد من الشيوعيين وقادتهم في صفوفه: «يدعو ويعمل الحزب لتقوية جيشنا الوطني وجعله

جيشاً عصرياً، وعلى استعداد للدفاع عن حياض الوطن وعن كرامة الشعب وسيادته الوطنية، وتزويده باحدث الآليات والمعدات وبالعلوم والفنون الحربية الحديثة، وتثقيف الجندي وتربيته التربية الديمقراطية، والاعتناء بمرتبه وملبسه وغذائه وبوسائل تسليته، ورفع الاساليب غير اللائقة التي يعامل بها الجنود كالضرب والسجن والعقاب وما أشبه».

وأكد برنامج حزب الشعب (١٩٤٦)، على العمل من أجل: «تقوية وسائل الدفاع، رفع مستوى الجندي مادياً وثقافياً، وتعزيز الروح الوطنية وتهذيبهم بالأساليب الديمقراطية لضمان خدمة الشعب، والدفاع عن استقلال البلاد».

واكتفى برنامج الحزب الوطني الديمقراطي (١٩٤٦)، بالاشارة إلى: «اصلاح الجيش وجعله جيشاً عصرياً مدرباً».

ودعا حزب الاستقلال (١٩٤٦)، إلى: «العناية بالجيش وتسليحه وتثقيفه لتعزيز الروح الوطنية والدفاع عن كيان البلاد والمساهمة في الامن العالمي».

ولم يذكر حزب الاتحاد الوطني (١٩٤٦) شيئاً حول الجيش في برنامجه.

يتضح اذن ان احزاب المعارضة آنذاك تجنبت المطالبة بحرية العقيدة الفكرية. الانتماء السياسي لمنتسبي القوات المسلحة. لكن هذا لم يمنع نشاط تلك الاحزاب لكسب الجنود والضباط وتنظيمهم سرياً كاعضاء حزبيين أو اقامة الصلات والعلاقات السياسية معهم. وبرز الحزب الشيوعي العراقي في هذا المجال، منذ أواسط الثلاثينات، وحزب البعث بعد تأسيسه في العراق في أوائل الخمسينات والذي اعتمد اسلوب الانقلابات العسكرية.

وفي هذا السياق، لا يمكننا ان نغفل حقيقة ان الجيش العراقي، مثل سائر جيوش العالم، وبشكل خاص الجيوش في «العالم الثالث»، تأثر كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية بالحركة الديمقراطية العالمية إثر الحاق الهزيمة بالفاشية. وتأثر أكثر من ذلك بأزمة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة، وبما شهدته البلدان العربية وبلدان الشرق الاوسط من غليان شعبي وتطورات عميقة وانتفاضات شعبية وانقلابات عسكرية. وازداد النشاط السياسي لمنتسبي القوات المسلحة (هذا النشاط الذي لم توله برامج أحزاب المعارضة الأهمية الضرورية). وأدرك الضباط انهم يمتلكون قوة فاعلة بامكانها ان تحسم مسالة غياب الديمقراطية السائد في البلاد، وذلك بالاستيلاء على السلطة باسلوب غير ديمقراطي. ومن ناحية اخرى، تضاعف الاهتمام بمراتب الجيش المختلفة، على الرغم من بقائه كمؤسسة ضاربة بيد الدكتاتوريات الرجعية الحاكمة ضد الشعب.

ماهو الموقف من الجيش في ضوء هذه الخلفية وفي ضوء النضال من أجل البديل الديمقراطي؟

من الطبيعي والمفهوم ان تتكون اليوم نظرات ومواقف متباينة بشأن دور الجيش في العراق، وأن يجري التعبير عنها مجاهرة.

ثمة من يعتبر الجيش قوة رجعية ضاربة تنفذ أوامر الدكتاتورية بطاعة عمياء، لأنها جزء منها. ولذلك ينبغي تحطيمها وتخليص الشعب من شرورها.

وهناك بالمقابل من لا يرى خلاصاً للعراق إلا بانقلاب عسكري فوقي يقوم به الجيش، ويقضي على الطاغية ونظامه. ولا يعتقد هذا البعض الآخر بجدوى الانتفاضة التي اندلعت في آذار الماضي، ويعتبرها اندفاعاً جماهيرياً ساذجاً أو مغامرة طفولية كان ينبغي الوقوف بوجهها أو تبريدها واطفاؤها بـ «دش بارد»، وليس دعمها ودفعها كما فعلت قوى المعارضة.. ولا يرى ذوو هذا الرأي افقاً لانبعاث انتفاضة لاحقة، بعد قمعها في نيسان الماضي من قبل الجيش الذي سيقمع أية انتفاضة جديدة.

ان تغييرات كبيرة حدثت في القوات المسلحة، فبعد ان كان عدد أفرادها حوالي (٤٦) الفاً عام ١٩٤١، وصل تعداد الجيش النظامي، قبل غزو الكويت، إلى حوالي المليون، يضاف إلى هذا العدد أفراد الجيش الشعبي، الذي قدر تعداده بما يتراوح بين ٧٥٠ الف وميلون، وعشرات الالوف من قوى الأمن والشرطة والاستخبارات (بلغ تعداد قوات الشرطة عام ١٩٥٨، ٢٣٣٨٣).

وكان هذا الجيش مجهزاً، حسب رأي البنتاغون، بثلاثة آلاف قطعة مدفعية، وأربعة آلاف دبابة والفين وسبعمائة ناقلة جنود وعربة مدفع، وسبعمائة طائرة مطاردة ومائتين وخمسين قاذفة، وآلاف الصواريخ. هذه الاسلحة ذات التكنولوجيا الرفيعة التي استنفدت ثروات الشعب، اذ كلفته ١٤ مليار دولار، نصف ناتجه القومي عام ١٩٨٤. واستورد العراق بين ١٩٨٢–١٩٨٥ ما قيمته ٤٢٫٨ مليار دولار من السلاح وابتاع نحو ١٠٪ من مجموع الاسلحة التي بيعت في العالم في الفترة ١٩٨٥–١٩٩٠، ويعتبر العراق أكبر مستورد للسلاح في العالم.

ان هذه المؤسسة الضخمة تشكل مجتمعاً يضم «جميع طبقات الأمة والصفات القومية والعنصرية»، قارب تعدادها تعداد الطبقة العاملة العراقية. وهي تتطلب وجود عدد كبير من المتخصصين والفنيين، وتوفر لهم الصلة مع أحدث التكنولوجيا في الهندسة الكهربائية والميكانيكية والمدنية والكيمياوية والنووية وهندسة الاتصالات.

واذا كانت السلطة قادرة على «التوثق» من ولاء واخلاص الهيئات القيادية في المستويات المختلفة، فانها عاجزة عنه، ولا تتطلبه. في ظروف الخدمة الاجبارية ولاسيما مع تضخم عدد القوات المسلحة بهذا الشكل الهائل نسبة لسكان العراق. غير أن الهزيمة العسكرية ادخلت تغييراً كمياً ونوعياً على الجيش وعلى مستقبل مهماته. فتعداده تقلص إلى حد كبير عن طريق الابادة والاعاقة والهروب والتسريح. من ناحية أخرى يمكن القول ان نسبة الموالين للنظام فيه قد ازدادت كثيراً نتيجة ذلك.

ما العمل، اذن، مع هذه المؤسسة القهرية التي يحرم على غير أعضاء الحزب الحاكم أو مؤيديه ان ينتسبوا اليها، ويعدم فيها كل من يعثر على عدد واحد من مجلة «الثقافة الجديدة» تحت وسادته (كما حدث عام ١٩٧٨)، أو من يتبرع بمبلغ زهيد جداً لمنظمة ديمقراطية مثل اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي (كما حدث عام ١٩٧٥)، و «يعدم كل عسكري أو شرطي متقاعد أو مسرح، بمن فيهم اولئك الذين انتهت خدمتهم لأي سبب كان، بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ يوم الانقلاب الذي أوصل الحزب الحاكم في العراق إلى السلطة) في حالة انتمائه إلى حزب أو اتجاه سياسي غير الحزب الحاكم، أو خدمته له ولمصلحته». (المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات). وما هو البرنامج المطلوب للقوات المسلحة في أعقاب الهزيمة والشروط المذلة التي فرضتها الدول المتحالفة، والتي يتحمل صدام حسين المسؤولية الرئيسية عنها؟

لا نتصور ان هناك من يتبنى موقفاً عدمياً من الجيش، أو يدعو إلى اهماله وبالتالي تركه أداة للعدوان والقمع الداخلي ضد الشعب ونضاله. ومنذ سنوات دأبت القوى الوطنية والديمقراطية على كسب انصار لها من الضباط والجنود. وكانت تفتش دائماً عن السبل الملائمة لنشاطها من أجل تغيير موقف الجيش. الأمر الذي يعتمد على انطلاق الحركة الجماهيرية كما حدث في انتفاضة آذار ١٩٩١ أو أية حركة جماهيرية ذات طبيعة جديدة تنشأ ملامحها وتبرز بأعمال ملموسة في الظروف الجديدة.

وينطلق هذا التقدير من التمييز بين النظام ورئيسه، صاحب القرار الفردي، وبين القوات المسلحة، على الرغم من تربيتها على تنفيذ الأوامر والطاعة العمياء، إلا اننا نأخذ بنظر الاعتبار عصيان تلك الأوامر في ظروف متغيرة وانقسام الجيش، وبخاصة في حالة اختلال موازين القوى لصالح الحركة الجماهيرية المنتفضة. وليس من المتصور ان يحصل مثل هذا التحول دون عمل وبرنامج مسبقين. كما ينطلق هذا التقدير من التمييز بين القوات المسلحة كمؤسسة عسكرية بيد السلطة وبين أفرادها وانتسابهم لشرائح

اجتماعية متباينة، هذه الفئات المرتبطة بوشائج عديدة ومتنوعة مع ما يجري في المجتمع، والمتأثرة بالصراعات السياسية والطبقية والايديولوجية فيه.

ونحن اليوم نحتاج إلى نظرة جديدة لدور القوات المسلحة في برنامجنا، أو ما نسميه «سياسة عسكرية للنظام الديمقراطي المنشود»، الذي ينبغي ان يقترن بدمقرطة القوات المسلحة. وفي هذا الشأن يؤكد الحزب الشيوعي العراقي في برنامجه ان ذلك يتطلب «ضمان حرية الانتماء السياسي لمنتسبي القوات المسلحة، رفع الوعي الديمقراطي والثوري في صفوفها، واقامة علاقات ديمقراطية بين الجنود والضباط، واشاعة روح التعاون والتآخي بين الجيش والشعب ومكافحة النعرات العنصرية والطائفية والاقليمية، وبقايا التربية الفاشية، واعادة جميع العسكريين الوطنيين المفصولين لأسباب سياسية إلى الخدمة في صفوف القوات المسلحة». ونعتقد ان سياستنا في هذا الشأن لابد ان تستند إلى التطورات الجديدة في العراق والمنطقة والعالم، وقد تكون الأسس التالية مرشدة لنا:

١ـ ان دمقرطة الجيش لا تتم بمعزل عن دمقرطة حياة المجتمع والحياة السياسية في البلاد. والعمليتان مترابطتان لا يمكن فصلهما. ومن العبث التفكير بتكوين جيش تسود فيه الحياة الديمقراطية في ظل الدستور العراقي الحالي واحتكار التنظيم السياسي وسيادة مقولة الحزب الواحد والقائد، ومجلس قيادة الثورة والقوانين والتشريعات واللوائح الفاشية والمعادية للديمقراطية، ووجود آلاف السجناء والمعتقلين السياسيين، واقتراف الجرائم البشعة بحق الشعب. وبالتالي لا يمكن التفكير بدمقرطة الجيش في ظل الحكام الحاليين.

٢ـ الجيش ضرورة للدفاع عن الوطن والسيادة الوطنية وعن النظام الديمقراطي.

٣ـ الجيش هو جيش البلاد والشعب كله، وليس جيش فئة سياسية معينة. وان الوصول إلى هذا الواقع هو عملية معقدة وتحتاج إلى نضال دؤوب عملي وفكري ووعي عميق لظروف العراق. وهذا المنطلق لا يعني اعتبار الجيش مؤسسة مستقلة عن المجتمع أو فوقه، أو عن أجهزة الدولة الأخرى. والمقصود هنا هو ضرورة صياغة الضمانات التشريعية لكي يقوم الجيش بحماية الدستور والنظام السياسي الاجتماعي الذي يختاره الشعب بارادته الحرة وعلى أسس ديمقراطية حقيقية، وان لا يزج به كقوة بوليسية لقهر الشعب عامة، والشعب الكردي خاصة. وسيؤدي الاخلال بهذه الضمانات بالضرورة إلى اعتماد العنف المسلح والانقلابات العسكرية.

٤ـ يبني جيش الدفاع العراقي أساساً على الخدمة العسكرية الالزامية، لفترة زمنية محددة، ويجري تسريح المكلفين، واعتبارهم جيش الدفاع الاحتياطي، وتوضع برامج لدعوتهم للتأهيل لفترات قصيرة وتدريبهم على المنجزات العلمية والتكنولوجية في مجال السلاح والفنون العسكرية. ويتلازم هذا التوجه مع انهاء مفهوم الجيش العقائدي على أساس التطوع، وكذلك مع عدم الاحتفاظ بمؤسسة عسكرية كبيرة العدد من نخبة محترفة تتمتع بامتيازات ومكافآت خاصة، مثل الحرس الجمهوري. وبدل هذا يتم الاحتفاظ بعدد محدود ومناسب من الجيش التطوعي.

ان الاعتماد على الخدمة العسكرية الاجبارية يوفر قوة دفاعية كبيرة، ويقيم علاقات وطيدة بين الجيش والشعب.

ويتم تأمين ظروف معيشية مناسبة لجيش الدفاع فيما يتعلق بالغذاء واللباس والخدمات المختلفة، وضمان عودة المسرحين من الخدمة إلى العمل والدراسة.

٥ـ ضمان حق منتسبي القوات المسلحة في التصويت والترشيح لانتخابات المجالس التشريعية والمحلية، وضمان حقهم في الانتساب إلى الاحزاب السياسية. ولكن طبيعة القوات المسلحة ومهامها لا تسمح بنشاط الاحزاب السياسية داخلها.

ومن بين اجراءات اشاعة الديمقراطية، ضمان حق انتخاب الجنود من المكلفين والمتطوعين، على قدم المساواة مع الضباط ونواب الضباط للجان تدافع عن حقوقهم واللجان التحقيقية.

٦ـ تخضع مهمات القوات المسلحة وميزانيتها وتسليحها للقرار السياسي لممثلي الشعب ـ البرلمان.

٧ـ يلتزم النظام الديمقراطي بعدم زج الجيش العراقي في عمليات عسكرية عدوانية خارج حدود البلاد.

٨ـ يجري التخلص من الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية والتقليدية ذات التدمير الشامل والالتزام بعدم انتاج الاسلحة النووية.

٩ـ ان الظروف التي يعيشها العراق ووضع منطقة الشرق الأوسط لا تحصر مهمة صيانة استقلال العراق والدفاع عن سيادته ووحدة كيانه السياسي على الشعب العراقي وجيشه فقط، وانما تتطلب ضمانات دولية صادرة عن الأمم المتحدة، ونظاماً أمنياً لبلدان الشرق الأوسط ورقابة الأمم المتحدة، وتحريم انتاج واستخدام اسلحة الدمار الشامل التقليدية والكيمياوية والبيولوجية والنووية في جميع البلدان.

ان الشعب العراقي يواجه، لسنوات طويلة قادمة، مهمات جسيمة وشاقة للنهوض من كوارث صدام حسين ونظامه ومخلفاته.

أوائل أيار ١٩٩١

المصادر بالعربية:

ــ تاريخ الوزارات العراقية ــ ١٠ أجزاء ــ عبد الرزاق الحسني.

ــ مذكرات كامل الجادرجي (١٩٧٠).

ــ وثائق الحزب الشيوعي العراقي.

ــ الانقلابات العسكرية ــ أحمد حمروش (١٩٨٠).

ــ دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ــ زكي خيري، سعاد خيري (١٩٨٤).

ــ حرب الخليج ــ الملف السري ــ بيتر سالينجر، ايريك لوران (١٩٩١).

بالانكليزية:

ــ الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية العراقية ــ حنا بطاطو (١٩٧٨).

ــ الجيش والسياسة ــ جاك ووديس (١٩٧٧).

ــ الصحافة الاجنبية التي تلت حرب الخليج في ٢ آب.

من الذكريات

«التفوق العلمي والعودة للوطن»

د. رحيم عجينة

(...) انتهت دراستي في مصر ولم يغادرني طموحي لمواصلة تحصيلي والتخصص في الطب. وكان هاجسي التوجه الى بريطانيا. ولكن ذلك لا يصح ان يتم قبل العودة الى الوطن أولا وزيارة الوالدة والوالد والاخوات والاخوان بعد الغيبة الطويلة. فالنظام الدراسي في كلية الطب لم يوفر عطلاً كافية للعودة الى العراق كل سنة. فخلال فترة الثماني سنوات لم ازر الأهل والنجف إلا مرة واحدة عام ١٩٤٧ حين قطعت المشوار بالقطار عبر قناة السويس الى فلسطين مروراً بغزة وحيفا ومنها بالسيارة الى بيروت، ومن بيروت الى بغداد عبر الصحراء في باص شركة (نيرن).

عدت الى بغداد في تموز ١٩٥٣. وبعد فترة قصيرة سأل الوالد عن وجهتي ومشروعي. أفضيت له بطموحي فشجعني.

غادرت الى مصر من جديد ومنها الى لندن بالباخرة.

الى مرسيليا الى باريس الى لندن في اواسط ايلول (ربما ١٧ أيلول) ١٩٥٣.

بدأت في اليوم التالي من وصولي الى لندن في اواسط أيلول (ربما في ١٧ منه) بتنظيم قبولي في جامعة لندن. واستعنت بالسفارة العراقية بشخص الصديق الهميم والشهم محسن الجزائري، السكرتير في الممثلية العراقية. وكانت خطتي هي الحصول على التخصص في الأمراض المتوطنة والصحة العامة لحاجة العراق لمثل هذا التخصص،

* مقتطفات من مخطوطة كان الراحل قد كتبها بصيغة أولية.

وبعد ذلك العمل في المستشفيات البريطانية للتمكن من العيش ومواصلة الدراسة واكتساب الخبرة الضرورية للتقدم لامتحان عضوية كلية الاطباء الملكية في لندن أو ادنبره. وسارت خطوات التنفيذ حسب الخطة، فالتحقت بكلية لندن للأمراض المتوطنة والصحة العامة.

الحصول على البطاقات التموينية كانت مهمة أخرى ينبغي إنجازها. فآثار الحرب العالمية الثانية ماتزال باقية، ومنها تزويد السكان بالمواد الغذائية بكميات مقننة لانها لم تكن متوفرة حسب قانون السوق الحر. على أية حال لم تكن هذه المهمة صعبة وكذا السكن في منطقة مناسبة على مقربة من العراقيين وليست بعيدة عن الكلية. سارت الامور على خير وجه في هذه الشؤون وغيرها من تدابير الحياة اليومية.

حصلت على دبلوم الاختصاص بعد اداء الامتحان الاول، وساعدني في ذلك منهج دراسة الطب في الجامعات المصرية. وعام ١٩٥٤ حصلت على عمل في مستشفى في أسكسي وكنت حريصاً على أن أكون قريباً من لندن. وامضيت في المستشفيات التابعة للمنطقة الشرقية حوالي السنة والنصف عاملاً كطبيب مقيم في قسم الامراض الباطنية وفي قسم الطوارئ، ورئيساً للأطباء المقيمين وبعدهما عملت كطبيب أقدم في مستشفى بانبري في محافظة اكسفورد وغادرتها أوائل عام ١٩٥٦.

كما وجدت من الضروري ان التحق بعدد من دورات الدراسة في الأمراض العصبية، في معهد الامراض العصبية في لندن، وفي دورة دراسية في ادنبره لمدة اربعة اشهر في الأمراض الباطنية وامراض المناطق الحارة أو المتوطنة كما يسمونها، وانا اسميها امراض البلدان النامية والمتخلفة.

وبمساعدة المجلس البريطاني للدراسات الطبية العليا، توفرت لي فرصة للتدريب في الطب الباطني في مستشفى ويستمنستر في لندن. كان الطب بالنسبة لي مهنة وهواية وامنية انسانية. تقدمت لامتحان الحصول على عضوية كلية الاطباء الملكية في لندن وادنبره ثلاث مرات واوشكت على اجتياز الامتحان الا ان ثورة تموز ١٩٥٨ انفجرت وانتصرت قبل تحقيق أمنيتي العلمية والإنسانية. فواجهت اختياراً جديداً، وتم الاختيار..! دراستي في بريطانيا هيأت لي ظروفاً مختلفة نوعياً عما سبقها. وأعتبرها عملية جديدة للتكوين الفكري والسياسي.

لم اهدر وقتاً في دراستي الاكاديمية كما لم اتوانَ في التفتيش عن الشيوعيين العراقيين في بريطانيا، وكنت أعرف عند استعراض الأسماء أن عددهم كثير على خلاف

ما كان سائداً في الإسكندرية والقاهرة. ولابد من القول انهم لم يكونوا هم المبادرين الى الاتصال بي. كانوا حذرين اكثر من اللازم رغم اني لم أكن غريباً على بعضهم. ولا لوم في ذلك على هذا أو ذاك من الرفاق. فلسنا بريطانيين أو اوروبيين حتى ننتمي عن طريق البريد بملء قسيمة تقتطع من جريدة الحزب اليومية، فالارهاب يلاحق الشيوعيين العراقيين ليس في العراق فقط، كما ان صلتي السابقة انقطعت.

جرى الاتفاق على أن نكوّن حلقة للدراسة الماركسية. أما العضوية في الحزب، ففي الظروف الصعبة التي تعيشها الحركة ينبغي تحصيل قرار من قيادة الحزب في الوطن حول ذلك. هكذا بدأنا من جديد في عملية متواصلة لم تنقطع، وفي مسيرة اكثر وضوحاً وارسخ تنظيماً.

انصب الاهتمام بشكل أساسي على التكوين الفكري عبر دراسة ومناقشة ما نحصل عليه من الاعمال الماركسية وهي متوفرة الى حد كبير سواءً كانت اعمالاً لمفكرين بريطانيين ام غير بريطانيين...

(...) لم يكن التأثير على تكويننا الفكري والسياسي مقتصراً على الأعمال الماركسية والشخصيات الشيوعية والصحافة الحزبية، وانما ساهم في صياغة افكارنا واسلوب عملنا قادة عديدون من حزب العمال وتقاليد الحياة الثقافية والديمقراطية والحريات العامة في بريطانيا والصراع الطبقي المستعر...

(...) وأعرنا اهتماماً خاصاً لما كتبه البريطانيون عن العراق وتاريخه وحركته السياسية، ولا سيما المستشارون العاملون في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ولبضعة عقود. وكنا نلجأ الى مكتبة المتحف البريطاني للحصول على مثل هذه المراجع الهامة والى المكتبات التجارية الزاخرة بالكتب القديمة في شارع المتحف البريطاني ونعثر فيها على تقارير هامة عن العراق.

ان متابعتنا لتطور العراق السياسي والاقتصادي ولما كتبه الباحثون الشيوعيون البريطانيون وغير الشيوعيين من المختصين بشؤون الشرق الأوسط، اقنعتني ان من يريد أن يتصدى للعمل السياسي في العراق، أو أن يدرك ما يجري فيه من تغيير سياسي — اجتماعي، ينبغي عليه أن يستوعب الف باء اقتصاد النفط في بلادنا. ويجدر التأكيد في هذا الشأن على مؤلف (بالم دات): «ازمة الامبراطورية البريطانية».

من الطبيعي أن يكون تنظيم الشيوعيين العراقيين في ذلك الوقت سرياً. فالحريات المتوفرة في بريطانيا لا تبرر لهم اعلان هويتهم الحزبية، لكن نشاطهم كان بارزاً في

مجالات عديدة، ولا سيما في الحركة الطلابية في المملكة المتحدة. وهذه صيغة تصلح حتى في ظروف قمع الحريات والارهاب: تنظيم سري ونشاط علني: سياسي، نقابي، ثقافي..الخ.

تم التوصل تدريجياً الى بلورة المهمة الأساسية التي تجمَّع من أجلها هذا العدد الكبير نسبياً من الشباب الشيوعي العراقي. وهي أنهم جاؤا من أجل الدراسة والتأهيل العلمي والعودة إلى الوطن للمساهمة في بناء العراق، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. أما المهمات السياسية، وبالرغم من أهميتها، فانها لم تكن السبب الذي جئنا من أجله الى بريطانيا. واحتاج هذا الاستنتاج، الذي قد يبدو بديهياً، وقتاً غير قصير للتغلب على نزعة البعض لاهمال دراستهم واستصغار جدواها ما دام العراق غير متحرر ويحكمه نظام ملكي مستبد..الخ. وبفضل ذلك الاستنتاج الهام جرى التوصل الى صياغة شعار هام لجمعية الطلبة العراقيين وهو: «من أجل التفوق العلمي والعودة إلى الوطن». واستنهض الشيوعيون والقريبون منهم هممهم ليكونوا مثلاً يحتذى في تطبيق هذا التوجه. فالعمل الحزبي تركز على الارتفاع بالمستوى الفكري والثقافي للأعضاء ومناقشة سياسة الحزب وتحليلها والمساهمة في تشخيص المستجدات وكسب أعضاء جدد وأصدقاء للحزب، وتعبئة الحملات التضامنية مع الحزب، وتعزيز العلاقة مع الحزب الشيوعي البريطاني، وتوجيه الشيوعيين للمبادرة الى النشاط المتميز في الحركة الطلابية في المملكة المتحدة، العراقية والعربية وغير العربية.

برزت المنظمة الشيوعية العراقية في بريطانيا وبرز الديمقراطيون والشيوعيون من العراقيين في الحركة الطلابية العراقية والعربية والأفروآسيوية، وتطورت لهم علاقة وطيدة مع الاتحاد الوطني للطلبة في بريطانيا NUS.

وفرت الديمقراطية البريطانية، الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي التي بقينا نلعنها لفترة من الزمن الى أن صحونا وأدركنا أنها مكسب هام ومعلم لنضال الجماهير، وفرت هذه الديمقراطية فرصة لقيام تنظيم طلابي بادر الى تشكيله الديمقراطيون والشيوعيون العراقيون باسم جمعية الطلبة العراقيين في المملكة المتحدة ISS عام ١٩٥٢. وعندما وصلت الى لندن عام ١٩٥٣ كانت الجمعية وطيدة بين التجمع الطلابي العراقي في بريطانيا الذي نما بسرعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتدفق طلبة البعثات الحكومية والدارسين على نفقتهم الخاصة للدراسة الجامعية الأولى أو للدراسات العليا.

حرصت منذ الأيام الأولى لوصولي على أن أكون عضواً نشطاً فيها، مساهماً في

فعالياتها ومؤتمراتها وكاتباً في مجلتها «وحدة الطلبة» ومشاركاً في مهرجاناتها الربيعية في برمنغهام وبورتسموث ومنطقة البحيرات..الخ، حيث يشارك الجميع في نشاطات ثقافية ورياضية وفنية...

(...) ساعدت علاقات المنظمة الطلابية الواسعة والمتفتحة على الاحزاب البريطانية (العمال والمحافظين والاحرار) وعلى النقابات والمنظمات الاجتماعية والانسانية، ساعدت هذه العلاقات على ان تتبنى هذه المؤسسات الهامة قضايا الطلبة العراقيين والدفاع عن حقوقهم والتصدي لاجراءات السفارة العراقية في تنفيذ قرارات الحكومة في بغداد بفصل ٢١ طالباً من زمالاتهم الدراسية وقطع المخصصات عنهم وتهديدهم بالابعاد عن بريطانيا. ولكنها لم تفلح في إبعاد خمسة منهم. وطرح وويلي غريفيتس، النائب العمالي من مانجستر، ما يتعرض له الطلبة العراقيون ودافع بثبات عن حقوقهم، وكان النائب العمالي جون بيرد، متحمساً لقضايانا الطلابية والوطنية، وغيرهما من النواب الآخرين الذين بقوا يتابعون شؤوننا حتى بعد مغادرتنا بريطانيا. وبقينا على صلة بهم. وتحولت مبادرات الطلبة العراقيين الذين جاؤوا بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية الى تقليد ثابت ورثته المجموعات الطلابية اللاحقة وطورته ووطدته.

أقامت الجمعية صلة وثيقة مع «حركة تحرير المستعمرات» التي كان يرأسها النائب العمالي فنر بروكواي، الشخصية البريطانية المسالمة البارزة Pacifist المعروف برفضه الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الأولى انطلاقاً من موقف وجداني رافض لكل الحروب Conscientious Objector. وأسست هذه الحركة، التي يقودها حزب العمال البريطاني، لجنة الشرق الأوسط لحزب العمال البريطاني برئاسة فنر بروكواي وسكرتيرها ومنظم أعمالها النائب العمالي الديناميكي انتوني بن. وهو بالاصل من المجموعة الفابية Fabians المؤمنة بالتحول الاشتراكي عن طريق الاصلاح البرلماني المتدرج. توني بن رفض أن يصبح عضواً في مجلس اللوردات وريثاً لوالده لورد ستانسكيت، الذي قاد الوفد البريطاني في المفاوضات مع الحكومة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية. واصر توني بن على أن يكون منتخباً من الشعب في دائرته في برستل. وناضل حتى نجح في تعديل قانون وراثة العضوية لتصبح اختيارية. وعاد الى مجلس العموم ليحتل مراكز قيادية في حزب العمال وحكومته وجناحه اليساري. (وتجدر الإشارة الى أن ونستون تشرشل رفض هو أيضاً أن يصبح عضواً في مجلس اللوردات بعد تقاعده وتمسك بمقعده في مجلس العموم).

دعيت جمعية الطلبة العراقيين لعضوية هذه اللجنة، والجمعية بدورها نسبّتني لهذه المهمة وعملت فيها الى أن غادرت بريطانيا. وكنا نجتمع اسبوعياً في مبنى البرلمان، نبحث الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونتخذ مواقف تضامنية بشكل واضح مع الجزائر. ولكننا لم نستطع أن نحصل على قرار أو بيان منها بادانة حلف بغداد، لأن مثل هذه الإدانة لا تنسجم مع سياسة حزب العمال. . .

(. . .) الأحزاب والشخصيات السياسية البريطانية تقيم علاقات مع التجمعات الطلابية من بلدان المستعمرات السابقة المقيمة في بريطانيا وتعلق أهمية خاصة على الطلاب الدارسين في الجامعات والمعاهد المختلفة. فالمؤسسات البريطانية الحكومية والصحافية وغيرها ترى في هؤلاء الطلبة حكام المستقبل في بلادهم. . . العلاقات التي قامت بين جمعية الطلبة العراقيين وحزب العمال البريطاني والشخصيات السياسية تقع تحت واحدة من هذه التطلعات.

لم تحصر المنظمة الطلابية صلاتها بالمؤسسات البريطانية للدفاع عن حقوق أعضائها. ووجدت من واجبها الاتصال بالسفارة العراقية ورجال الحكم أثناء زياراتهم الى لندن وعرض مشاكل الطلبة والمطالبة بحلول عادلة لها. فكانت لها وفود، شاركتُ في العديد منها، للقاء مع الأمير زيد السفير العراقي، وفاضل الجمالي واحمد حقي الحلي الملحق الثقافي وخلفه جاسم الوهابي. لم تخل تلك الصلات والمقابلات من الحدّة والتوتر وفي الوقت نفسه لم تخل من فائدة ولكنها لم تصل إلى نتائج كبيرة. ورفضت السلطات إعادة حقوق الـ ٢١ طالباً المفصولين، الأمر الذي حفز الجمعية الى تنظيم حملة تبرع شهري من أعضائها لتوفير ما يمكن هؤلاء الطلبة من مواصلة دراستهم وانهائها بنجاح. وقد تم لهم ذلك.

كما لم يمتنع عدد منا من حضور حفلات السفارة ببعض المناسبات حين توجه الدعوة لهم. وحضرت مرة واحدة منها في دار السفير مع علية الشخصيات البريطانية ورجال السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي بمناسبة ذكرى ميلاد الملك فيصل الثاني. هناك مؤسسة واحدة قاطعها التجمع الديمقراطي العراقي، وهي الجمعية العراقية ــ البريطانية وينتمي إليها شخصيات مثل كورنواليس وسندرسن باشا ورجال شركة النفط العراقية. ولكن طلبة آخرين حرصوا على المساهمة في فعالياتها.

جمعية الطلبة العراقيين في المملكة المتحدة جسدت القناة والوسيلة التي من خلالها ينهض الديمقراطيون والشيوعيون بنشاطهم الوطني أيضاً.. وليس الطلابي فقط. فلم يكن

آنئذ هناك أي نشاط علني باسم المنظمة الحزبية وتتم كل العلاقات المعلنة مع التشكيلات والمؤسسات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية باسم المنظمة الطلابية. وبذلك حصلت، من الناحية الرسمية، على اعتراف واحترام وشرعية لصفتها التمثيلية لقطاع ديمقراطي واسع من المجتمع العراقي. وتحولت الى النشاط السياسي الوطني في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ لتقوم بأوسع حملة تضامنية مع ثورة تموز في بريطانيا.

نقلت الاذاعة البريطانية الخبر في الساعات الأولى من صباح يوم الإثنين ١٤ تموز. وما ان حلت الساعة الثامنة والتاسعة صباحاً حتى انهمك الشيوعيون والعراقيون عموماً في اتصالاتهم التلفونية. واخبرت الذين اتصلوا بي أو اتصلت بهم بأني متوجه الى السفارة العراقية، القريبة من محل سكني، لاستجلاء الأمر والتوثق من الاخبار. ومن هناك الى مقر الجمعية.

إن ما وجدته في غرف تلك البناية وعلى وجوه طاقم السفارة كان إنهياراً كاملاً. وسمعت منهم كلمات التودد والمجاملة. وكان الملحق العسكري، العقيد عبد القادر فائق، أكثر حركة ونشاطاً... وسألت البعض عن موقفهم من النظام الجديد وضرورة المبادرة لدعمه. لاذوا بالصمت وأكدوا أنهم بانتظار الأخبار من وزارة الخارجية في بغداد.

(...) اجتمعت اللجنة التنفيذية للجمعية في اليوم نفسه وتدارست الأوضاع الجديدة وتنظيم الحملة التضامنية مع النظام الجمهوري الوليد والمساهمة في هذه الحملة... وتم توسيع الهيئة القيادية للجمعية باضافة محمد محمود عبد الرحمن و رحيم عجينة. وكان عبد الخالق البياتي (عَباده) رئيساً للجمعية آنذاك. فوضع فريق العمل الجديد خطة التضامن المتشعبة:

ـ القاء كلمة في الشوارع وهايد بارك للجمهور البريطاني.

ـ الإتصال بالاحزاب البريطانية والتحدث عن الثورة وخلفياتها.

ـ الإتصال مع الصحف البريطانية، وقد لعبت المحافظة منها دوراً سلبياً في تضليل الرأي العام البريطاني عن طبيعة النظام الملكي وتسترت على معاداته للديمقراطية.

ـ اللقاء مع السفارات العاملة في بريطانيا ودعوتهم لحث حكوماتهم للاعتراف بالجمهورية الوليدة.

ـ اللقاء مع النقابات.

ـ اللقاء مع أعضاء البرلمان والطلب اليهم الضغط على الحكومة البريطانية للاعتراف بالنظام الجديد. والتأكيد على حرص الجمهورية العراقية على التعاون واحترام الاتفاقات

الدولية وجريان البترول العراقي.

ـــ عقد اجتماعات عامة للجالية العراقية والجالية العربية وحركة الطلبة الأفروآسيوية.

ـــ إرسال برقيات إلى الأمم المتحدة.

وكلّفتني اللجنة التنفيذية باعداد كراس مركز حول الأسباب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لثورة تموز وتوزيعه بشكل واسع على أعضاء البرلمان والأحزاب والصحافة وفي التجمعات والمظاهرات وذلك للتصدي للحملة المعادية الشرسة التي شنتها الأوساط المحافظة مستغلة تصفية العائلة المالكة العراقية وأعمال العنف الأخرى التي صاحبت الثورة.نهض أعضاء الجمعية بهمة ونشاط وتشكلت فرق عديدة تقاسمت المهمات بينها وجرى التنفيذ من الساعات الأولى صباحاً حتى المساء، وتواصلت هذه الحملة التضامنية المكثفة على مدى اسبوعين متواصلين.

(...) كان اجتماع الجالية العراقية حاشداً في قاعة داينسن في منطقة فكتوريا. وطلبنا من السفارة العراقية أن تشارك وأن يلقي ممثل عنها كلمة في الإجتماع. ترددوا في ذلك. وبعد أخذ ورد بادر الملحق العسكري بالحضور وإلقاء كلمة حماسية في دعم الثورة.

وأثناء سير الإجتماع استلمت رئاسته طلباً من عبد الرحمن البزاز لالقاء كلمة. تشاورت مع «عَباده» ودعوته إلى إلقاء كلمته باعتباره من المعارضين لحكومة نوري السعيد. لم تلق هذه المبادرة استحسان عدد من اصدقائنا الذين لهم مآخذ جدية على سلوك البزاز ومداهنته وقمعه للطلبة أثناء عمادته لكلية الحقوق. ولكننا في ذلك اليوم كنا نريد أوسع دعم للنظام الجديد وللثورة الوليدين المهددين بالتدخل الأجنبي.

(...) عكفت، خلال تلك الأيام الحافلة بالعمل والمحفزة لبذل جهود مضاعفة على إعداد الكراس عن العراق مستفيداً من دراستي ومتابعتي لشؤون العراق المختلفة، وانجزته. وبدأنا بتوزيعه ابتداء من ٢٢ تموز ١٩٥٨ وكان تحت عنوان «العراق والحقائق»....

(...) انتهى النصف الثاني من تموز وهدأت نشاطاتنا التضامنية وتحركاتنا لدعم الثورة. ودعيت بعض الكوادر الحزبية إلى اجتماع للتداول في مهماتنا المقبلة في ضوء رسالة وصلت من قيادة الحزب تؤكد الحاجة إلى كوادر حزبية لاستيعاب المهمات الجديدة وتدفقات المد الجماهيري الذي بانت علائمه أو بشائره منذ اليوم الأول للثورة. تم

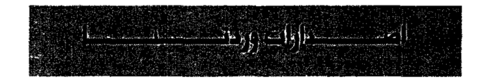
عقد اجتماع في مكان اقامتي. وجرى التوصل إلى إجراءات ملموسة للتعامل مع رسالة الحزب على الشكل التالي:

ـ الرفاق الذين انهوا دراستهم الجامعية ولم يرتبطوا بدراسات عليا ينبغي عليهم العودة.

ـ الرفاق الذين لم ينهوا دراستهم ينبغي أن يبقوا في بريطانيا ويبذلوا الجهد لانهائها بنجاح.

ـ الرفاق في الدراسات العليا الملتزمون بمراحل معينة من دراستهم يواصلونها، إلا إذا رغبوا في قطع دراستهم والعودة إلى الوطن. فالخيار متروك لهم.

كنا، عَباده ومحمد محمود عبد الرحمن وأنا أول مجموعة تنطلق من مطار لندن متوجهة، عبر القاهرة، الى بغداد في آب ١٩٥٨ لنفاجئ الأهل بوصولنا، وليسعدنا الحظ، بعد يومين أو ثلاثة، فنشهد مظاهرة ٥ آب تهدر في شارع الرشيد في طريقها الى وزارة الدفاع لتحيي عبد الكريم قاسم ولنلحظ منذ تلك الأيام الأولى الشعارات المتعارضة في محتواها وفي سبل أدائها. . .



ابراهيم أحمد : طفل الـ CNN ، رواية ، دار المنفى ، السويد .

سلام ابراهيم : رؤيا الغائب ، دار المدى ، دمشق .

في تأبين رحيم عجينة

يحاججك حتى الكلل

صلاح چياد*

الحضور الكرام

نقف اليوم لنرثي رفيقاً ومعلماً وعلماً من أعمدة الحزب والحركة الوطنية، فخسارتنا كبيرة لاتعوض. فقدناه عنصراً فاعلاً دائم الحركة في جسد الحزب، يجمع بين الفكر والواقع بابداع، أرضيّ في تقديراته السياسية، بصيرته ثاقبة رصينة، متزنة، متأملة بعيدة عن التطير والتشظي، تهتدي عند الولوج الصعب بأرضية الملموس والتجربة الغزيرة، تستقي أصعب التساؤلات أجوبتها من معرفته الشاملة، لايجزّئ في نشاطه، يجعل كل حركة فيه حلقة متصلة في سلسلة المهام، مبادر بلا تردد، ترتقي في رأسه موضوعة ضرب المثل، لا يكل عن معاودة مايتصل بهذه الموضوعة حتى الارهاق. لقد عرفته رفيقاً وانساناً تتناغم مكوناته باتساق، صرامة ومرونة على قاعدة الانضباط، إتقان العمل لديه ضرورة وإنجاز أبسط المهمات يتماثل مع أصعبها، هيكلها المسؤولية والشعور بها، مدعوماً بالقناعة والوعي ونبذ الذات، متفائل. يتراءى لك للوهلة الأولى متعباً مهموماً بعينيه الغائرتين اللتين كساهمها رماد التاريخ المتحفر بملح الأرض. لكن ذهولك يستحيل الى مطرقة تدك باب صحوتك وانت موغل في هموم التساؤل، يباغتك خلسة ويحاور مافيك، يدخل قلبك في أبوابه الموصدة، له أسانيد العقل وحكمته، يستحيل شهيقاً يبعث الحياة، يذهب بعيداً الى قاع مملكة افكارك، يحاورك على قاعدة قناعاتك، يستقي منك. يحاججك حتى الكلل، لترتمي في النهاية في قاع قناعاته. لقد علمنا

* كلمة الفنان صلاح في الحفل التابيني الذي اقيم في باريس في ٧ حزيران ١٩٩٦.

الرفيق الشيء الكثير. علمنا كيف تتجبّل أبسط الاشياء وتتظافر في سبيكة العمل. التهيئة لنشاط ما عمل مضني لكنه ممتع، ضرب خارق في الانضباط، المهام مقسمة، وكل مسؤول عن مهمته المتسقة مع المهام الأخرى. في عيد اللومانتية يكرر دائماً بأن على الرفيق ان يتجاوز جدول النار، فهو امتحان صعب لكنه يفضي حتماً الى قاعدة راسخة وضامنة لاساليب العمل الصحيحة، ويكرر دائماً بأسلوبه الاخاذ والمازح «أين تتباطأ أو تخفق في مهمتك، فهذه (وكسة الوكسات) كيف أراك وانت تقبع على دفة السلطة. إضغط على زناد دماغك يا رفيق إقدح بفتيل تفكيرك، كن فاعلاً في بودقة العقل الجماعي».

كلفني الرفيق ذات مرة برسم بوستر عن الأنصار الشيوعيين في كردستان العراق. فشرعت وقتها بتهيئة المستلزمات الضرورية لانجاز العمل وبدأت التنفيذ في ظل خيمتنا «العسكرية» العتيدة التي قضينا معها شطراً لا يستهان به من عمرنا. قطعت شوطاً وأنا ارطّب فرشاتي بوفر بيخال ورراوندوز. وكلما همّت أداتي تنسج وشاح قُمم سراراش الفضّية إعترتني برودة عجيبة. الدكتور متربص، يرصدني من بعيد، يتشيت بالمسافة الفاصلة بيني وبينه، يرميني بين الحين والحين بنظراته المعروفة، أحلت هذا الفعل الى تزاوج كلمتي المودّة والاعجاب المعروفتين في قاموس صداقتنا، استرسلت منهمكاً حتى المشارفة على نهايته. إنتبهت، واذا بالرفيق الحجّي قابعاً فوق رأسي، وأنا منكبّ على عملي. قلت: ما رأيك يا رفيق؟ أجزم ان العمل قد أعجبك. قال لي: دعني أقصّ عليك ما كان بين الرفيق فهد والفنان رشاد حاتم من حادثة: وقف الرفيق فهد في إحدى المرات بجوار الفنان رشاد حاتم وهو يهمّ بانجاز عمل تشكيلي مليء بالواقعية في احدى ردهات السجون التي لا تحصى. حاول رشاد الاستئناس برأي الرفيق فهد.. أتعرف يا رفيق صلاح ماذا كان جواب الرفيق فهد؟ قلت: رفيق أبو شهاب أعرف جوابه جيداً (كنت قد سمعته من فمه في بيته الكائن في (البقچه) في الكاظمية) فقال الرفيق: اذن دعني اكرره عليك ثانية. فالرفيق فهد أجاب: «ما ترسمه جميل وفني يا رفيق رشاد، تكوينات عملك متماسكة ومادتك غزيرة. أمانتك بنقل الواقع لا نقاش فيها، ولكن يا رفيق أما ترى أننا غائبون عن مسرح عملك؟ لقد احلتنا الى سكون مطلق. أين نحن فيه، أين بصمات ماتستشرفه أفكارنا؟». فردّ عليه الرفيق رشاد: «طبعاً يا رفيق، حضورنا فيه قائم كفعل الخميرة في العجين، لا تلبث ان تجعل عجينك الى خميرة كبيرة تضع طعام الاجيال. فرد عليه الرفيق فهد بمزاح المتمعن ومودة الصديق وصراحة الرفيق: «عجينك يا رفيق لا يصنع خبزاً حتى لنزلاء ردهتنا. إدفع جدران السجن لترى العالم فسيحاً، اهدم يا رفيق مايحول بينك وبين الناس لتتعرف عليهم عن كثب. فقلت له: وأين نحن من كل هذا؟ فقال: «يا رفيق ألا تعرف مقولة

الهيمنة عند كراشي؟ هيمنة السياسي المتعشق بالثقافي». فقلت له: تقصد هيمنة السياسي على الثقافي بتشديد العلي؟ فقال لي: «ما أقصده (سبيكة السياسي والثقافي) لاتجزئ يا رفيق». ثم أردف: «أين بصماتنا على هذا العمل؟ أين حرارة أفكارنا وصدقها فيه؟ يا رفيق لا أرى إلا برودة الثلج. دع ذخيرة النصير تلعلع لتثير الدفء والحرارة في موضوعك؟

يحدثك بأسلوبه الاخّاذ عن منهج هيجل، عن فكره الرائع ومفهوم الجمال لديه، ويقرّب لك الصورة بمقارنات مختلفة. فيثب من قاعدة هيجل ليصل الى المفهوم الجمالي لتشيرنشيفسكي، واذا تعذر عليه مواصلة خيط معلوماته باكرك وفي جعبته مايكفي الموضوع ويغطي.

تتكرر لقاءاتنا في مقهى يقع في منعطف متطفل بكثرة صبيانه بقرب محطة جوريس. وكما هي العادة نتوارى في عمق المقهى بحثاً عن الدفء والابتعاد عن أعين المتربصين. وفي غمرة الحديث المخضب بعصارة القهوة الكولومبية يترنم ببعض من أبيات الشعر الشعبي. وكان يردد مقولته: «إن عملت فأنت ميت، وإن لم تعمل فأنت ميت، فاعمل ومُت» هذا المقولة جاءت في شعار الروائي الطاهر جعوط لاحقاً إذ قال: «ستموت إن كتبت، وستموت إن لم تكتب، فاكتب ومُت» فاقول له: يا رفيق تنحى قليلاً صوب العمق فيبادرني بضحكته المعهودة: «الموت يغشانا يا رفيق».

كان حافظة للأمثال الشعبية والحكم والحكايات.. حكايات أهلنا وديارنا.. ينتهز فواصل الكلام وهي تغفو ليقول: «للهواء، يا رفيق. فعلٌ فاعل في عقول الناس. فالحرارة تبعث الهمم، وتحفّز السرائر، وتثير المشاعر في النفوس. يستفيض في كلامه ليشرح ما كتبه إبن خلدون عن الهواء وتأثيره على عقول البشر ويسترسل بعيداً في محطات التاريخ النائية موضحاً عبرها ودروسها، فيهب بعلي بن محمد والخرّمي وحمدان قرمط، وينعطف صوب الَخليج حيث إمتدت افكار ابو سعيد الجنابي وبرامجه الى واقعها ليؤسس أول شكل متحضر لنظام إقتصادي إجتماعي. ينحني، يتلمس مكانه ليقول: دعنا يا رفيق نتيمم بالأرض التي سقط عليها جوريس ونذهب ويذهب متفحصاً تمثال جوريس النصفي الذي ما برح يشدّ الناظرين إليه.

أي نعش غيّب في ظلامه قوام من تاريخ. أي كفن جاحد تخضب فيك، ازدان برائحة الكافور وأوراق السدر الخجلى.. ترثيك ايها الرفيق وانت ترتصف في جيش الشهداء، ترثيك قائداً ومعلماً وصديقاً.

باريس ١٩٩٦/٦/٥

مجد المناضل وذكراه العطرة

نــعــي

تنعي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الرفيق الدكتور رحيم عجينة (دحام) الذي توفي في لندن في ٢١/ ٥/١٩٩٦ اثر مرض عضال لم يمهله طويلاً.

لقد خسر حزبنا بوفاته، واحداً من ألمع كوادره الكفوءة التي عملت في شتى مجالات العمل الحزبي بكفاءة عالية. فقد عمل الرفيق في مجال العمل الديمقراطي عندما كان في بريطانيا في الخمسينات. في (جمعية الطلبة العراقيين) و (اتحاد الطلبة العرب في بريطانيا).

وعندما انتصرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بادر الى تعريف الرأي العام البريطاني بها وبمقدماتها وطابعها بكراس غني بمعلوماته وتحليلاته. وعجل بالرجوع الى الوطن ليسهم مع رفاقه في حماية الثورة وتطويرها. وكان وجها بارزاً من وجوه الحزب في مجال العمل بين المثقفين. وأحد المحررين الاساسيين لمجلة (المثقف) التي اصدرتها جمعية الخريجين العراقيين. وعمل في اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي وممثلاً له فيما بعد في اتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي عام ١٩٦٢.

وكان في أعقاب انقلاب ٨ شباط الفاشي من الكوادر النشيطة في تأسيس لجنة الدفاع عن الشعب العراقي وفي نشاطها الواسع للتعريف بقضية شعبنا وتنظيم التضامن مع مناضليه ضد الانقلابيين وحملتهم الدموية ضد القوى الديمقراطية جميعاً.

عاد الى الوطن عام ١٩٦٧ وعمل بدأب ونكران ذات كبيرين قبل انقلاب ١٧ تموز

١٩٦٨ وبعده في صحافة الحزب السرية والعلنية. فكان محرراً رئيسياً في طريق الشعب السرية وفي الثقافة الجديدة والفكر الجديد، الى جانب عمله في لجنة العلاقات الوطنية والاممية، وفي قيادة مجلس السلم والتضامن وسكرتارية الجبهة الوطنية والقومية التقدمية حتى بدء الهجمة الفاشية الدموية التي استهدفت تصفية حزبنا والقوى الديمقراطية عام ١٩٧٨.

اضطر إلى مغادرة الوطن عام ١٩٧٩. وعمل في باريس ممثلاً للحزب لدى الحزب الشيوعي الفرنسي الشقيق. وبفضل جهوده بالتعاون مع الأشقاء الفرنسيين، اقيمت لجنة التضامن الفرنسية مع الشعب العراقي.

وبعد ذلك عمل ممثلاً لحزبنا في جمهورية اليمن الديمقراطية. فكان من خيرة من مثل حزبنا لدى الأشقاء في الحزب الاشتراكي اليمني طيلة سنوات. التحق بعدها، بطلب منه، للعمل في صفوف الانصار. وعمل في كردستان منذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٨، كعنصر قيادي في الهيئة القائدة للكفاح المسلح وفي تحرير جريدة طريق الشعب. وفي قيادة لجنة العلاقات الوطنية، ومن موقعه هذا اسهم بفعالية كبيرة في إقامة الجبهة الكردستانية العراقية، وإعداد وثائقها البرنامجية، وتوقيع ميثاقها في مقر حزبنا في خواكورك في حزيران ١٩٨٨. مما جعله، بالإضافة إلى كل مواقفه النضالية، موضع الاحترام الكبير من قبل قيادات الحركة التحررية الكردستانية.

وعند خروجه من الوطن في مهمة حزبية بعد ذلك اعتقل في ايران، وظل رهن الاعتقال حوالي السنة. نسبه الحزب بعدها للعمل كممثل للحزب في هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية في براغ. وقيادة لجنة تنظيم الخارج. وظل في هذا الموقع حتى عام ١٩٩١. اذ التحق بعد ذلك بالعمل في قيادة الحزب في كردستان كعضو في المكتب السياسي.

وفي اوائل عام ١٩٩٣، ذهب الى بريطانيا. وظل لصيقاً بالعمل الحزبي وباداء مهماته النضالية والاسهام بفعالية في مناقشة سياسة الحزب ومواقفه حتى آخر يوم من حياته النضالية الغنية.

تعازينا الحارة لرفيقة دربه طيلة ما يزيد على ثلاثة عقود ونصف رفيقتنا العزيزة بشرى برتو ولعائلته الكريمة ورفاقه واصدقائه الكثيرين. ولفقيدنا الكبير د. رحيم عجينة مجد المناضل وذكراه العطرة.

الراحل في سطور:

ولد عام ١٩٢٥ في النجف الاشرف لعائلة وطنية تقدمية.

درس الطب في جامعة الاسكندرية وتخرج فيها عام ١٩٥٢.

عمل في بريطانيا في الخمسينات.

عاد للوطن في اعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

عمل في بودابست وبراغ بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

عاد للوطن عام ١٩٦٧ وساهم في اعمال المجلس الحزبي العام الثالث في نفس العام.

شارك في المؤتمر الوطني الثاني للحزب عام ١٩٧٠.

انتخب في المؤتمر الوطني الثالث للحزب في أيار ١٩٧٦ عضواً في اللجنة المركزية.

جدد انتخابه لعضوية اللجنة المركزية للحزب في المؤتمر الوطني الرابع عام ١٩٨٥.

وبعدها انتخب لعضوية المكتب السياسي وظل يعمل في هذا الموقع حتى أواخر عام ١٩٩٢.

اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي العراقي

١٩٩٦/٥/٢٢

ينبغي صياغة الشعارات التي تبلور حركة جماهيرية واسعة

ثابت حبيب العاني

نشرت اللجنة المركزية في إجتماعها الأخير الوثيقة الرئيسية المعدة للمؤتمر السادس للحزب والتي جاءت تحت عنوان «موضوعات للمناقشة حول سياسة الحزب ومواقفه للتحضير للمؤتمر الوطني السادس». إن نشر الوثيقة في الصحافة والدعوة لمناقشتها وفتح صفحات مجلة الثقافة الجديدة لهذا الغرض هي بادرة تستحق التثمين والتقدير. وانعكس نفس هذا المسعى في العدد الأخير من جريدة طريق الشعب الذي إحتوى على مواد فكرية نحن بأمس الحاجة لتناولها في الظرف الراهن. ويجب الإستمرار على نهج المناقشة والجدل من أجل دعوة المثقفين والسياسيين للمساهمة في رسم سياسة الحزب. إن هذا النهج من شانه أن يوفر الارضية السليمة لثقافة الحوار وأجواء الحوار الديمقراطي والإستعداد لسماع الرأي الآخر. والمهم هنا أن يكون الحزب هو المبادر لفتح صفحات منابره الإعلامية وبشكل علني لمختلف الآراء لمناقشة المحاور الأساسية الهامة التي تمس حياة شعبنا العراقي والعالم العربي إضافة إلى الأوضاع الدولية. وفي إطار الوثيقة المطروحة، أود التركيز على الأمور التالية:

أولاً: طبيعة السلطة ــ النظام الحالي في العراق هو نظام إستبدادي شوفيني طائفي يعتمد الأساليب الفاشية في الحكم. وهو بطبيعته نظام عدواني في إطار تعامله مع الدول والشعوب المجاورة. وإزدادت عدوانيته الآن رغم الهزيمة التي مني بها إثر عدوانه على

الكويت. النظام الآن ما هو إلاّ حكم لعائلة يتربع في قمته دكتاتور تحيطه فئة قليلة من المرتزقة ويسيطر على المؤسسات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية في البلاد. وفي السنوات الأخيرة التي تلت غزو الكويت، غدت هذه الزمرة تتحكم في السوق وإحتكرت قوت الشعب، وكونت مافيا لتحقيق مآربها مما أدى إلى الإنفلات الأمني وإنتشار السرقة والتجاوزات الخطيرة على الشعب. وبسبب من إنحسار قاعدته الإجتماعية، أصبح الحكم أكثر دموية وإرتكب ومازال يرتكب مجازر جماعية واسعة تمثلت في مجازره أثناء قمع الإنتفاضة عام ١٩٩١ بآثارها المدمرة على المجتمع وحتى المجزرة التي إرتكبها بحق أقرب المقربين له وهو حسين كامل وعائلته. هذه المجازر والأفعال الإجرامية تدل على أن رأس النظام لا يتحمل أي شكل من أشكال المعارضة أو من يخالفه في الرأي وتفضح دعواته التي يطلقها بين حين وآخر حول إقامة دولة المؤسسات.

ثانياً أزمة الحكم — إن ما جاء في الوثيقة حول هذه المسألة يدل على الأزمة العميقة التي يعيشها الحكم. هذه الأزمة تترك آثارها السلبية على الشعب، وتولد تراكمات هائلة تتزايد آثارها بفعل الكبت والحالة الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية المتفاقمة والإنفلات الأمني في مختلف مناطق العراق، بل وفي العاصمة بغداد. هذه الحالة تخلق المقدمات لإنفجار جماهيري أو حركة جماهيرية، وُلكنها عفوية على الأكثر، مما يتطلب الإستعداد لها لحسم المعركة لصالح الشعب. وهنا من الضروري التركيز على القضايا الأساسية الملحة مثل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والتركيز على ما يجمع المعارضين للنظام وتجنب ما يمزق وحدة المعارضة كما جرى في إنتفاضة آذار عام ١٩٩١.

ثالثاً: رفع الحصار عن الشعب — في الواقع مهما حاولنا التمييز بين شعارنا حول رفع الحصار والشعار الذي ترفعه الزمرة الحاكمة، إلاّ أن هناك نقطة لقاء لا يمكن نكرانها رغم دعوتنا أيضاً إلى التضييق على النظام. إن النظام سيسعى لإستغلال رفع الحصار لتعزيز إمكانياته العسكرية وأجهزته الأمنية وخلق جيش من المرتزقة والأعوان والعصابات من حثالات المجتمع. وفي هذا الإطار سيسعى النظام إلى كسب القوى الإقليمية والدولية وعقد الصفقات النفطية أو العسكرية. ونواجه إتجاهين، الأول إنساني يركز على مصالح الشعب ومعاناته والتضييق على الدكتاتورية ولكنه لا يملك آلية التنفيذ ما دام صدام متربعاً على كرسي الحكم، بينما يملك الطرف الآخر بزمام آلية التنفيذ

والصلات الواسعة مع الأطراف الدولية. ومن خلال هذا الإستعراض، أرى أن نركز على الشعارات التي تمس حياة المواطن العراقي في الوقت الحاضر وربط ذلك بموقف النظام من هذه الشعارات، مثل زيادة الحصة التموينية ورفع مستوى العناية الصحية وتوفير الأدوية بدلاً من بناء القصور وشراء الأسلحة والعناية بالتعليم والمؤسسات التعليمية ووضع حد للإنفاق على المؤسسات الأمنية وشبه العسكرية كـ «فدائيي صدام» والمطالبة بإستتباب الأمن ومكافحة المافيا. ويمكن إستخدام أساليب بسيطة لتحقيق ذلك مثل تقديم العرائض وخط الشعارات على الجدران. ورغم صعوبة تحقيق مثل هذه الشعارات، إلاّ أنها تخلق الأرضية لتبلور حركة جماهيرية وإصطفاف سياسي جديد.

أعتقد أنه بالرغم من أهمية رفع الحصار بإعتباره يشكل خطوة هامة لرفع المعاناة عن الشعب، إلاّ أنه سوف يخدم النظام علاوة على إن هذا الشعار لايوحد المعارضة بسبب الموقف المتباين للمعارضين ازاءه. تنص الوثيقة على العبارة التالية: «ولم يكن هذا الموقف يعني بأي حال من الأحوال القبول بفك عزلة النظام السياسية والدبلوماسية أو تمكينه من التحكم بعائدات النفط وبناء ترسانته العسكرية من جديد» — ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وماهي إمكانيات الحزب أو المعارضة لتحقيق هذا الهدف؟ إن نظرة سريعة إلى الحالة وقبل رفع الحصار تؤكد أن غالبية الدول الكبرى والشركات تعمل منذ الآن على عقد الإتفاقيات مع النظام لتنفيذها بعد رفع الحظر. وهذا بدوره سيعزز مكانة النظام الدبلوماسية ولا يساعد على عزله. إن تحقيق شعار رفع الحظر لصالح الشعب لا يتم إلاّ في حالة سقوط النظام الدكتاتوري الدموي الحالي. لذا أرى أن نرفع الشعارات التي تمكن من خلق حركة جماهيرية ضد النظام بإعتبار أن النظام هو المسؤول عن المآسي التي حلت بالشعب.

إن ما جاء في الوثيقة حول العقوبات يبدو متناقضاً في الطرح. فالوثيقة تعتبر قرارات الأمم المتحدة عقوبات قاسية ضد الشعب وبدون تمييز من ناحية، ومن ناحية أخرى تنص الوثيقة على أن إستمرار صدام في الحكم يجعل الخلاص من العقوبات الدولية أو حتى التخفيف منها أمراً صعباً. بينما تنص شعارات الحزب الأساسية على رفع الحصار الإقتصادي وتضييق الخناق على الدكتاتورية دون أن يعني ذلك أن رفع الحصار مرتبط بإزالة نظام صدام. وهنا أرى أن يجري فرز القرارات والعمل على تعبئة جهود المعارضة والجماهير من أجل المطالبة بتطبيق القرارات التي تصب في مصلحة الشعب العراقي وبالأخص القرار رقم ٦٨٨، علماً إن هذا القرار ينص على الحوار بين السلطة والمعارضة.

وضمن الضغط على الحكم، ينبغي المطالبة بتقديم صدام وزمرته إلى محكمة دولية كمجرم حرب جراء إشعاله للحروب وإستخدامه السلاح الكيمياوي وإرتكاب المجازر الجماعية، والدعوة إلى تشكيل حكومة إنتقالية تقوم بإجراء إنتخابات المجلس التأسيسي الذي يأخذ على عاتقه سن دستور دائم للبلاد وإلغاء جميع القوانين والقرارات التي أصدرها الحكم ضد الشعب والحركة الوطنية. ولايمكن تحقيق ذلك إلاّ بوجود حركة وطنية موحدة ذات أهداف تنطلق من مصالح الشعب ولها قدرة على تحريك جماهير الشعب من ناحية، وعلى الأطراف الدولية ومؤسساتها ومنظماتها والأحزاب المختلفة لكسبها إلى جانب حركتنا الوطنية من ناحية أخرى.

رابعاً: الوضع في كردستان العراق ـــ لا زالت الأزمة تلف بخناقها على المواطنين في كردستان جراء النهج الذي إتبعه الحزبان الحاكمان، هذه الأزمة التي أدت إلى الإحتراب وسقوط المئات من الضحايا واللجوء إلى أساليب التعذيب من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد والإتحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية الكردية على حد سواء، وهي أساليب لا تقل بشاعة ووحشية عن الأساليب التي تستخدمها سلطة صدام. إن الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الكردي لم يخف رغم ضغط الحركة الجماهيرية الرائعة في كردستان والجهود التي بذلتها الأحزاب الكردستانية وخاصة حزبنا الشيوعي الكردستاني ومقترحاتهم والتي تخدم مصلحة الشعب الكردي خاصة والشعب العراقي بشكل عام. كل هذه المقترحات والجهود لم تلق إذناً صاغية لدى الحزبين مع الأسف. وفي الآونة الأخيرة إستبشرت الحركة الوطنية العراقية بالتحرك الذي قاده الرفيق عزيز محمد والذي أدى إلى إتفاقات أولية يمكن أن تصب في الهدف النبيل لإحلال السلام والتفرغ لإعادة بناء المنطقة وتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أستبيحت. ولكن للأسف سرعان ما إنفجرت الأحداث الدموية وتأزم الوضع من جديد. إن الحل لهذه الأزمة، كما أعتقد، يتم عبر تكريس جهود الأحزاب الكردستانية وخاصة حزبنا الشيوعي الكردستاني وتنشيط الحركة الجماهيرية تحت شعار «كل الجهود لإحلال السلام والحوار الديمقراطي ونبذ القتال». وهذا يتطلب مشاركة جميع الأحزاب الكردستانية والشخصيات المستقلة على الساحة الكردستانية والعمل على تشكيل حكومة يقع على عاتقها الإشراف على إنتخابات جديدة. ومن أجل توفير الأجواء البناءة، ينبغي وقف الحملات الإعلامية وحل الميليشيات المسلحة وتشكيل قوة عسكرية موحدة تحت

إشراف الحكومة الإقليمية ومهمتها الدفاع عن إقليم كردستان ضد إستفزازات السلطة المركزية. وينبغي الإستفادة من المقترحات السلمية التي طرحتها الأحزاب الكردستانية والإبتعاد عن التأثيرات الإقليمية والدولية وخاصة تلك الدول التي تعادي طموحات الشعب الكردي. إن التعويل على الحل السلمي سيساعد على تفادي الأزمة في كردستان ويسحب البساط من تحت الدول الإقليمية والدولية ويحد من تدخلاتها، وتكون نتائجه لصالح شعبنا الكردي خاصة والشعب العراقي عامة.

خامساً: تداخل العوامل الداخلية والدولية والإقليمية وإحتمالات تطور الوضع بإتجاه التغيير.

تداخلت العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وتشابكت نتيجة لسياسة النظام وعلى رأسه صدام. فعلى الصعيد الداخلي، قام النظام بحملة إبادة ضد الشعب الكردي عن طريق إستخدام الأسلحة الكيمياوية وتنفيذ عملية الأنفال الأولى والثانية والتهجير القسري. وتجسدت سياسة النظام الطائفية بتهجير آلاف المواطنين الشيعة والقائهم خارج حدود بلادهم، علاوة على حرمانهم من أموالهم وممتلكاتهم وحقوقهم كعراقيين.

أما على الصعيد الإقليمي فقد إنتهج النظام سياسة عدوانية. فشن الحرب على الشعب الإيراني التي إستمرت ثماني سنوات دفاعاً عن مصالح الولايات المتحدة. وهذا ما أكده الدكتور محمد المشاط، سفير العراق في الولايات المتحدة آنذاك، في محاضرة ألقاها في واشنطن. ثم أكد صدام هذه الحقيقة في رسالته المعروفة إلى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني حيث قال: «إن الحرب الإيرانية العراقية هي من عمل الأشرار». وتوج النظام سياسته العدوانية بجريمة غزو الكويت التي أدت أولاً إلى تمزيق الصف العربي. وثانياً إلى تهيئة الأجواء لإسرائيل بالتحكم في الأراضي المحتلة عندما إعتبر النظام دولة الكويت المحافظة العراقية التاسعة عشر. وثالثاً، ساهم النظام عبر هذا الغزو بفتح أبواب المنطقة أمام دخول القوات الدولية لأول مرة منذ جلاء القوات الأجنبية عنها في بداية السبعينيات. وهكذا أدت مغامرة غزو الكويت إلى ربط الدول العربية في المنطقة بعجلة الدول الإستعمارية وخاصة الولايات المتحدة لكي تهيمن على المنابع الإقتصادية والنفطية فيها.

وهكذا تشابكت عوامل متعددة بالقضية العراقية. وتكونت جبهة واسعة، إقليمية ودولية، ضد النظام. ويترتب على المعارضة الإستفادة من هذه العوامل دون تجاهل التركيز على العامل الداخلي. إذ أن للعوامل الدولية والإقليمية دوافعها الخاصة ومصالحها. بعض قوى المعارضة التي إرتبطت بهذه الدولة أو تلك، الإقليمية منها أو

الدولية، تحمل مع الأسف مصالح وتأثيرات هذه الدول، مما أدى ويؤدي إلى تمزيق صفوف المعارضة العراقية. إذ لاتكون لأطراف المعارضة العراقية مصلحة واحدة إذ إتبعت مصلحة الدول المرتبطة بها. ومن هنا تنبع الضرورة بأن يركز الحزب على العامل الداخلي. فهذا التركيز يوظف العامل الإقليمي والدولي بشكل غير مخل، ونبتعد عن تأييد هذا الطرف ضد الآخر. وتركيزنا يجب أن ينصب على مهمة إسقاط النظام مستفيدين من العامل الخارجي المناسب، ولذا كان من الخطأ التوقيع على البيان الصادر بتاريخ ٢٢/١/١٩٩٦ مع لجنة التنسيق القومي الديمقراطي. إن محتوى البيان المذكور يصب في موقف سوريا من الأردن، ولا يصب في مجرى شعارنا الأساسي وهو إسقاط النظام وخاصة بعد أن تحول موقف النظام الأردني إلى موقف معارض لحكم صدام حسين. فاين هذا الموقف من موقفنا حول الإستفادة من العوامل الدولية والإقليمية؟. ينبغي أن نجنب المعارضة الدخول فى محاور الصراعات الإقليمية وإلاّ فسيؤدي الموقف المغاير إلى المزيد من تمزيق صفوف المعارضة.

سادساً: سياسة التحالفات

لم يمر الحزب في كل مراحل تاريخه بمثل هذه الفترة من الإنعزال عن القوى السياسية المعارضة. والسبب الرئيسي لهذا الوضع يعود إلى نهجنا السابق الذي عول على العلاقة مع الحزب الشيوعي السوفييتي أساساً. ولكن إنهيار التجربة السوفييتية أثر سلباً على علاقاتنا مع مختلف الأطراف السياسية. فعلى الرغم من دور الحزب البارز على الساحة العراقية وتضحياته الجسام ونضالاته وبرامجه التي تستجيب لمصالح الشعب العراقي بكل قومياته وفئاته حيث جسد الحزب الوحدة الوطنية، إلاّ أنه وللأسف كانت القوى السياسية تحاول أن تستغل طبيعة العلاقة مع الحزب الشيوعي السوفييتي في تعاونها معنا.

ولو القينا نظرة على مواقف عدد من احزاب المعارضة العراقية أزاء القوى الدولية والإقليمية لوجدناها تتسم بالركض وراء الدول الإقليمية والدولية مما سبب إنعزالها. فالحزبان الكرديان الرئيسيان يلهثان وراء إيران أو تركيا إلى الولايات المتحدة وغيرها، علماً أن جميع هذه الدول لها موقف سلبي من طموحات الشعب الكردي في العراق مثل الحكم الذاتي ومحاولة تطويره إلى الفدرالية. وينسحب الأمر أيضاً على القوى القومية. هذا الواقع يدفعنا إلى أن نركز جهودنا على إعادة بناء حزبنا وأن نتمسك بالخيار

الديمقراطي في علاقاتنا مع قوى المعارضة. علينا أن نبتعد عن الإنتقائية في علاقاتنا، لأن واقع المعارضة العراقية يتسم بإرتباطها بهذه الدولة أو تلك. وهذه الدول لها مصالح ذاتية. أما بالنسبة إلى التيار الديمقراطي، فهذا التيار واسع ومتشعب الأطراف. وهو يضم قوى تقدمية ومنها حزبنا، وقوى وفئات ليبرالية وحتى الملكية واليمينية. لذا أعتقد أن البداية التي أقدمنا عليها لا تنطبق على التيار الديمقراطي، بل على التيار الديمقراطي اليساري. وما جرى في إطار عمل هذه التيار متخلف عما يجري في حزبنا عندما يتم الإنتخاب بترشيح فردي لقيادة المنظمات أو لقيادة الحزب. ففي المؤتمر الثاني للتيار الديمقراطي جرى فرض ممثلي الحزب الشيوعي والفيلي والأشوري والتجمع الديمقراطي وبدون إنتخابات. وجرى إنتخاب عناصر أخرى كونها مستقلة في حين كان بعضهم أعضاء في الحزب. مثل هذه النهج يترك الإنطباع وكأن الحزب هو الذي يهيمن على هذه التيار. وأذا ما جرى الإصرار على هذا النهج، فيجب تبديل الأسم إلى التيار الديمقراطي اليساري أو ذي المحتوى الإجتماعي. وإلاّ يجب التوجه نحو بلورة تيار ديمقراطي حقيقي يضم مختلف القوى الديمقراطية التي تطالب بتحقيق الحريات الديمقراطية والتعددية في العراق. وهذا التيار واسع، بينما التيار الأول ضيق وسيصيب الفشل هذا المشروع.

سابعاً: تحدي الدكتاتورية

أعتقد أنه من الضروري عدم المبالغة في مظاهر التحدي للدكتاتورية، بل إعطاءها حجمها. وهذا لايعني التقليل من مظاهر ما حدث في الرمادي وأبو غريب والتي تفجرت بسبب إنحسار أدوات السلطة وعوامل إقتصادية وتفجر التناقضات داخل أركان السلطة الحاكمة. ولربما لعبت عوامل خارجية أيضاً في تفجير تلك الأحداث. ولكن على الرغم من الأوضاع الإقتصادية المزرية والإنفلات الأمني وتسلط المافيا، فلم يتم أي تحد جدي بعد إنتفاضة ١٩٩١. أما بالنسبة للجنوب فهو يخضع للمراقبة من قبل قوات التحالف الدولي الذي لايسمح لطائرات النظام العمودية بالتحليق جنوب الخط ٣٦، في حين زجت السلطة دباباتها ومشاتها في ضرب مناطق الأهوار والحركات المعارضة في الجنوب. ولذا فإن قوى المعارضة ومنها حزبنا ضعيفة هناك مما يستدعي التركيز على العمل في الداخل بشكل جاد. وفي الوقت الذي تلاحظ فيه تزايد زيارات قادة الحزب على النطاقين العربي والدولي، ولكن رغم أهمية هذا التحرك يبقى الداخل أكثر اهمية كما جاء في الوثيقة.

ثامناً: الديمقراطية والتجديد

أ ـــ في الواقع أنه رغم التقدم الذي جرى في حياة الحزب الداخلية وما أشير في الوثيقة بهذا الصدد، إلاّ أن هناك أموراً ينبغي التركيز عليها. إلاّ أن ما ألمسه هنا وفي مناطق أخرى مثل كردستان ولربما حتى في الداخل هو ضعف العمل الحزبي وتراجع الروح النضالية وعدم السير بخطوة نحو إزالة حالة الإنكفاء. ويعتمد الحزب في حركته وصلاته على أساليب ووسائل لا تلبي الحاجة للتطور والإرتقاء. ويلاحظ تراجع في إهتمام الجماهير وخاصة الشباب بالعمل السياسي والحزبي نتيجة للقمع والإضطهاد من ناحية، ومن ناحية أخرى الجمود على الأساليب القديمة في العمل السري داخل الوطن. وعلى الرغم من تأكيد أدبياتنا على أزمة النظام وإستغلال فرص الفجوات داخله وتداعي بنيته، فهل فكّرنا بكيفية التوجه لإختراق مؤسسات النظام والتغلغل إلى المجتمع. ويجري التركيز أحياناً على قدرة النظام وأجهزته الأمنية مما يخلق الرعب في التوجه للعمل. ولم يجر دراسة جادة لما جرى أثناء الإنتفاضة المجيدة في آذار ١٩٩١ وإكتساح الجماهير لمؤسسات النظام الدكتاتوري مما يدل على هشاشتها. ولولا الحرس الجمهوري وبقيادة أفراد العائلة الحاكمة من جهة، وعدم وجود قيادة ميدانية للإنتفاضة لما إستطاعت الطغمة الحاكمة البقاء وذهب النظام إلى مزبلة التاريخ.

لذا أرى التركيز على إختراق أي مؤسسة وأن لا ننعزل عن أي تجمع من التجمعات وأن يجري التأكيد من قبل رفاقنا على قضايا تهم معاناة الجماهير اليومية كالأمور الصحية والماء والكهرباء وزيادة الحصة التموينية والعناية بالمدارس وأوضاع الطلبة وأساتذتهم وتكوين لجان لمواجهة المافيا وحماية أمن المواطنين. إن التركيز على المعاناة المعيشية والصحية والأمنية تلقى صدى في الوقت الحاضر ونجد من يحاول في الصحف المحلية من يعالج وبالنقد هذه المظاهر وتحميل المسؤولين ما يجري. وهذا يوفر لنا المجال لخوض مثل هذه النشاطات.

ب ـــ الضعف في المجال الفكري والذي يشمل جميع مناحي حياة الحزب. هذا علاوة على الإرتباك الفكري الذي لا يسود صفوف الأعضاء والكادر فحسب، بل قيادة الحزب. لقد برزت هذه الظاهرة أكثر فأكثر بعد إنهيار التجربة السوفييتية والأنظمة في أوربا الشرقية. ولم نتمكن من دراسة هذه الظاهرة الدرامية وأبعادها الحقيقية رغم وجود قضايا إيجابية يمكن أن تشكل قاعدة للخروج من الأزمة تتمثل في العوامل التالية:

١ ـــ تاريخ الحزب النضالي وإرتباطه بالحركة الجماهيرية التي لعب الحزب دوراً

أساسياً في بنائها والعمل داخلها.

٢ــ تبني الحزب سياسة واضحة تتميز بالتحليل العلمي لظواهر المجتمع العراقي وآفاق تطوره. ولهذا دعا وعمل من أجل توحيد القوى الوطنية لبناء عراق ديمقراطي فدرالي.

٣ــ هوية الحزب تعبر عنها سياسته التي تبنى على أساس مصالح الشعب والوطن وهو يناضل في سبيل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية مسترشداً بالتراث الماركسي والنهج المادي الديالكتيكي ويستلهم كل ما هو تقدمي في التراث العراقي بقومياته العربية والكردية والأقليات لبناء العراق الإشتراكي في المستقبل.

٤ــ حزبنا يؤكد هويته الطبقية بالإستناد إلى العمال والفلاحين وسائر الكادحين والمثقفين لإقامة مجتمع مدني تعددي.

٥ــ حزبنا يناضل من أجل خلق حركة تحررية عربية بالتنسيق والتعاون مع القوى التقدمية في العالم العربي وحركة تحررية كردية تساهم في تحقيق الحق في تقرير المصير للشعب الكردي في الدول الأربع المنتشر فيها. ويصب التوجهان في مجرى واحد وهي حركة تضامنية بين الشعبين والشعوب القاطنة في المنطقة من أجل العيش في أجواء السلم والمحبة.

٦ــ حزبنا يقدم الدعم والتضامن إلى جميع الشعوب في مسيرتها من أجل التحرر والتقدم وضد الإستبداد والتسلط والصهيونية والمساهمة في إقامة عالم يسوده السلام والعدالة والحرية وتحترم فيه حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

١٩٩٦/٧/١

مؤتمر العمل والمستقبل

داود أمين

أعتقد أن المشاكل التي سيواجهها أو يتعرض لها المؤتمر السادس (م٦) للحزب، هي اقل كثيراً من المشاكل التي تعرض لها الحزب في مؤتمراته السابقة، فبين المؤتمر الخامس (م٥) و (م٦) حُلّت الكثير من القضايا العقدية التي كانت مستعصية.

فعلى الصعيد التنظيمي سيُعقد (م٦) في موعده تماماً، ولأول مرة في تاريخ الحزب، كما أن الهيئة القيادية (ل م ومكتبها م س) كانا بين المؤتمرين منتظمي العمل والنشاط، إلى حد مقبول، ويحظيان بثقة وإحترام أغلب القاعدة الحزبية، وهذه حالة جديدة أيضاً في الحزب. كما أن تقارير عن نشاطات الهيئة القيادية تصل لجميع الهيئات الحزبية وعموم الرفاق، وقد حل الكونفرنس الرابع عدداً من العقد وهيأ مندوبي المؤتمر القادم لمناقشة قضايا أكثر هدوءاً وأقل صخباً وتوتراً مما كان عليه (م٥). كما أن مندوبي (م٦) سيكونون منتخبين من قبل هيئاتهم، ولن يحوّل الأعضاء المراقبون، كما علمنا، إلى أعضاء أصليين، وهذا قرار جديد إذا أقره المؤتمر.

أما عن الوضع التنظيمي لحشك، فلا شك في أنه أفضل مما كان عليه قبل (م٥)، وأن نشاطه وجماهيريته ونفوذه أفضل من السابق، وأعتقد أن ورقة العمل المعدة حول العلاقة بين حشع وحشك، ستقود النقاش نحو شواطئ أكثر أمناً، وسيتعامل الشيوعيون الأكراد مع حزبهم بالقدر الكافي من الوعي والمرونة بعيداً عن ضيق الأفق القومي، والنظرة القائمة للمستقبل.

أما تنظيم الداخل، الذي يبقى سراً، فمن الواضح أن هناك نشاطاً وتطوراً ملموساً، لرفاقنا ومنظماتنا في بغداد ومعظم المحافظات، تبينه القراءة الذكية لاعداد طريق الشعب الأخيرة.

أما عن عمل منظمات الخارج وهيئتها القيادية، والذي تجلى في كونفرنسها الخامس، أواسط أيار الماضي، أستقرار هذه المنظمات وتطور عملها وتنوعه ولف جمهرة واسعة من أعضاء الجاليات العراقية حول نشاطاتها.

وعلى الصعيد السياسي والفكري فقد حسم بعض القضايا العقدية التي كانت موضع صراع وخلاف ابتداءً من الشعار الرئيسي حول رفع الحصار الإقتصادي عن شعبنا دون قيود أو اشتراطات، إلى الإسترشاد بالماركسية، إلى الهوية الطبقية للحزب، إلى التحالفات.

وعلى صعيد العلاقات الوطنية والتحالفات تخلص (م٦) من عقبة كاداء كانت سترهق أعماله لو لم تحسم، وهي خروج الحزب من المؤتمر الوطني العراقي الموحد. فقد كلفتنا عضوية الحزب فيه مئات من ساعات الجدل والنقاش. كما حقق الحزب وقيادته انتصاراً سياسياً هاماً أثناء وبعد انعقاد اجتماع دمشق التداولي، إذ تحولت محاولة بعض القوى الاسلامية لتهميش وتحجيم الحزب الى معركة سياسية ــ فكرية كان النصر خلالها واضحاً لمنطق الحزب السليم، ولموقفه الصلب والذي حظي بإعتزاز منظمات الحزب ورفاقه.

أما على صعيد الإعلام فهناك نجاحات بارزة خصوصاً خلال الأشهر الأخيرة، لاسيما في «طريق الشعب»، التي تطورت شكلاً ومضموناً، كما توسعت وتنوعت منافذ الحزب الإعلامية (إذاعات، محطات، تلفزيون، صحف، منشورات دورية)، كما أعيد صدور «رسالة العراق» التي تطورت بسرعة وبإستمرار، وتحسن وضع الثقافة الجديدة.

لقد كانت الفترة بين المؤتمرين، فترة إختبار حقيقية للحزب وقيادته الجديدة على طريق الديمقراطية والتجديد. واعتقد أن النجاح كان حليف هذا الإختبار، رغم الكبوة المؤسفة، حول تأخر حسم قضية الخروج من موعم، وما جرى في اجتماع ل م من تصويت لم تحسم نتائجه، رغم أن النتيجة كانت ٧ ضد ٥!!

مع كل ما تقدم لايمكن إغفال نواقص كثيرة لم يستطع الحزب ومنظماته وقيادته معالجتها، كظاهرة العزوف عن العمل الحزبي، والتسرب المستمر من القوى الحزبية في

معظم المنظمات في الخارج، وعدم القدرة على توحيد التيار الديمقراطي، وإيلاء إهتمام مبالغ به للعلاقات الوطنية والتحالفات، على حساب نشاطات حزبية أكثر أهمية كتنظيم الداخل، وعدم النجاح في تكوين مختصات فكرية أو اختصاصية أخرى تساعد ل م في عملها اليومي، وكثرة الصرفيات قياساً للوارد.

ولكن يمكن القول أن (م٦) سيكون مؤتمراً للعمل اللاحق، مؤتمراً يجب أن يعطي الكثير من وقته لمناقشة كيفية تعزيز الايجابيات التي تم تحقيقها، وكيف نصبّ جهدنا الأساسي على إنجاز مهمتنا رقم واحد، وهي تعزيز منظمات حزبنا داخل الوطن، وجعلها في قلب الحدث عندما يحل الزلزال.

بعد هذه المقدمة التي لابد منها، سأحاول مناقشة بعض الوثائق الأساسية التي سيعالجها مندوبو المؤتمر القادم متمنياً أن ترى ملاحظاتي النور قبل انعقاد المؤتمر. وبودي أولاً أن اتطرق إلى الحركة الانصارية التي عشت تجربتها.

ربما يبدو غريباً التحول المفاجئ والحاد في سياسة حزبنا، وخلال أشهر قليلة تمتد بين أواخر عام ١٩٧٨ وأوائل عام ١٩٧٩، ذلك التحول الدراماتيكي الذي لم يستوعبه حتى اشقاؤنا في بعض الأحزاب الشيوعية العربية، وهم محقون في دهشتهم، إذ بين أن نبني «الإشتراكية معاً» أي مع حزب السلطة، وبين أن «نرفع السلاح بوجه سلطة إرهابية دكتاتورية» هي السلطة ذاتها مسافة لايمكن لعقل علمي أن يستوعبها. لكن ماهو غريب على اصدقائنا واشقائنا لم يكن غريباً علينا نحن أهل الدار. فقد اكتوينا بنار السلطة الإرهابية، طوال سنوات الجبهة. وكنا نزين صورة جلادنا لأنفسنا ولأصدقائنا، ونغمض أعيننا مطمئنين لوهم «ثورية حليفنا وتقدميته» حتى وقع الفأس بالرأس، ولم يعد بإمكاننا اخفاء رؤوسنا في الرمال. أقول لم يكن غريباً علينا نحن ضحايا إرهاب النظام، هذا التحول الذي بدا مفاجئاً في سياسة الحزب، فارهاصات هذا التحول كانت كامنة ومستترة في أعماق معظم رفاق الحزب وأغلب منظماته، من القيادة إلى القاعدة. وربما عبرت عن نفسها هنا وهناك لكنها كانت تذوب وتتلاشى في الخط العام للحزب، أي خط التحالف وتطويره! هذه الارهاصات كانت تنتظر لحظة تفجرها وانبعاثها، وعندما أسفر النظام عن وحشيته وعدائه الصارخ للحزب، وأعلن حربه المكشوفة ضدنا، برزت تلك الأرهاصات الجنينية الى السطح لتنمو وتتطور بسرعة قياسية، وتأخذ شكل تحد مباشر وحاسم للسلطة الدموية، ويارقى أشكال هذا التحدي (الكفاح المسلح) ولم يكن أمام قيادة الحزب، التي كادت أن تقود سفينة الحزب نحو الهلاك، أثناء فترة التحالف، لم يكن

امامها وهي تجد الامور تسير بهذا الإتجاه، سوى ركوب الموجه نفسها، وتحويل دفة السفينة ١٨٠ درجة، والإعلان عن تبني سياسة جديدة معاكسة تماماً لسياسة التحالف. اقول أن القيادة كانت مضطرة لتبني السياسة الجديدة، لان الأحداث اللاحقة أثبتت أنه لايمكن لقيادة واحدة أن تقتنع بنهجين مختلفين تماماً، وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً، هما نهج التحالف مع النظام ونهج الكفاح المسلح ضده، لذلك كان طبيعياً في المؤتمر الرابع بقاء ١٦ فقط من أصل ٤٤ عضواً كانوا قد انتخبوا في المؤتمر الثالث للحزب لعضوية ل م.

لقد ساعدت العوامل الذاتية والموضوعية التالية على تبني السياسة الجديدة:

ـــ وجود تشكيلات انصارية سابقة للحزب وتمرين عدد من رفاق الحزب وكوادره وقادته وأصدقائه بهذا الأسلوب من الكفاح.

ـــ وجود قواعد انصارية تابعة للقوى القومية الكردية، استضافت في الأشهر الاولى نواتات تشكيلاتنا الانصارية.

ـــ طبيعة كردستان ارضاً وشعباً ساعدت على احتضان الحركة الانصارية وتطورها.

ـــ خروج أعداد هائلة من الشيوعيين الى خارج الوطن، وهي حالة جديدة لم يألفها الشيوعيون ولا العراقيون الذين لم يشكلوا طوال تاريخهم جاليات في الخارج، عما هي الحال مثلاً مع السوريين واللبنانيين والمصريين والمغاربة. لذلك كانت العودة إلى كردستان امراً طبيعياً ومقبولاً لمئات انخرطوا في صفوف الأنصار.

ـــ لعبت المقاومة الفلسطينية في لبنان دوراً في دعم توجه الحزب هذا، واحتضنت المنظمات الفلسطينية ودربت في معسكراتها مئات الشيوعيين العراقيين، وفعلت الشيء نفسه جمهورية اليمن الديمقراطية وحزبها الشقيق.

ـــ وكان لتعاون الرفاق في الحزب الشيوعي السوري، خصوصاً منظمة الجزيرة، دور في إستضافة ومساعدة مئات الشيوعيين للعبور نحو الوطن.

ـــ وقدمت الأحزاب الأخرى القومية الكردية في تركيا خدمات جليلة في الدلالة والمساعدة في التسلل نحو القواعد الانصارية.

ـــ شكلت الثورة الإيرانية في سنواتها الأولى عمقاً لانصارنا في كردستان إيران. كما كان للحرب العراقية الإيرانية فيما بعد دور في إضعاف النظام، وانسحاب آلته العسكرية من معظم مناطق الانصار.

مميزات حركة الأنصار الشيوعيين

رغم أن الحركة القومية الكردية المسلحة تمتد لسنوات طويلة وتتجذر عميقاً في وجدان المواطن الكردي، فأرض كردستان العراق لم تخلُ طوال العقود الثمانية الماضية من حركات وانتفاضات مسلحة ضد الانظمة المختلفة، ويمكن إعتبار ١٩٦١ عام بدء الحركة المنظمة والمستمرة لفصائل البيشمركه ضد حكومة قاسم والحكومات التي اعقبتها، أقول رغم ذلك، ورغم مساهمة العديد من رفاق حزبنا مع الثورة الكردية، وضمن فصائل البيشمركه، إلاّ أن حركة الانصار الشيوعيين من أواخر عام ١٩٧٨ حتى نهاية ١٩٨٨ تميزت بملامح مختلفة تماماً عن الحركة المسلحة للأحزاب القومية الكردية، وعن كل التجارب السابقة في هذا المجال، ويعود ذلك إلى نوعية المقاتلين الذين انصفوا في صفوف الحركة الأنصارية، ولشكل ومحتوى نشاطهم. فالحركة الأنصارية ضمت نسبة ساحقة من حملة الشهادات العليا وخريجي الكليات والمعاهد والطلبة الجامعيين والكوادر الحزبية. وبين هؤلاء كان العديد من الأدباء والفنانين وذوي الاختصاصات المختلفة. وكان لوجود هؤلاء أثر في تنشيط العمل الفكري والثقافي العام في صفوف الانصار، وفي أواسط الجماهير المحيطة وبيشمركة الأحزاب القومية المحتكة بهم. وتجلت هذه الحقيقة في عشرات الندوات الفكرية والسياسية والثقافية، وفي الأمسيات الادبية، والعديد من المعارض التشكيلية والعروض المسرحية في مختلف مواقع العمل الانصاري، وفي القرى المحررة والمفارز المقاتلة أيضاً، وذلك طوال السنوات التي شكلت عمر الحركة.

كما تميزت حركة الانصار الشيوعيين بمساهمة المرأة بأعداد كبيرة نسبياً، مما اضفى على الحركة طابعاً لم تعهده الحركات الانصارية السابقة، إذ لم تكن مساهمة النصيرة الشيوعية شكلية أو دعائية، بل ساهمت العديد من النصيرات البطلات في معارك الأنصار، واستشهد بعضهن. كما ساهمن في مهمات انصارية حساسة كالإعلام والطبابة والإتصالات. وكان دور العديد منهن مشرفاً وأصيلاً حتى الأيام الأخيرة من عمر الحركة.

وضمت حركة الأنصار الشيوعيين عدداً من الكفاءات العسكرية الشابة، إذ تخرج عشرات الضباط الشباب من الكلية العسكرية في اليمن الديمقراطية، والذين كان يعول على خبرتهم وثقافتهم العسكرية الاكاديمية دفع بالعمل الانصاري أشواطاً نحو الأمام، ونقله من العفوية والرتابة إلى التخطيط والبرمجة والتطوير المستمر.

وكان للصفات الشخصية للأنصار الشيوعيين والسمات العامة لأغلبهم والمتمثلة بالتواضع مع الجماهير، وتفهم مشاكلها واستخدام الأساليب المرنة والتربوية معها، أثر في تميز الانصار الشيوعيين عن سواهم من بيشمركه الأحزاب الأخرى. وكان للتنوع القومي والديني في صفوف الأنصار الشيوعيين، من العرب والكرد والأشوريين والتركمان والأرمن، مسلمين ومسيحيين ويزيديين وصابئة، أثر في نفوس الجماهير الكردية التي وجدت فيهم الوجه الوطني الصادق للعراق المشترك.

كما كان لبطولات الأنصار الشيوعيين ونوعية العديد من معاركهم وعملياتهم العسكرية التي كان من أهدافها التوعية والتثقيف، أثر في رفع مكانتهم في أعين الجماهير الكردية، وفي أوساط الحركة القومية المسلحة.

أعداء الحركة

من الطبيعي في حركة انصارية كهذه، حركة تثبت حضورها وجدارتها بإمتياز معتمدة على قواها الذاتية وعلى الجماهير، دون أن تتكئ على دولة مجاورة تشكل عمقاً لها، وربما حالة حركتنا الانصارية هي الوحيدة في العالم، أقول من الطبيعي في حركة كهذه أن يكون لها أعداء كثيرون أولهم النظام الصدامي الذي كرس جهداً استثنائياً لمحاربة الحركة. وقد كشفت وثائق الأمن والمخابرات التي وقعت في يد الحزب، بعد انتفاضة آذار، ضخامة جهد النظام لضرب حركتنا الأنصارية. وقد شهدنا طوال سنوات الحركة شبكات العملاء والمدسوسين، ودفعات الأدوية والمواد الغذائية المسمومة والعتاد الملغوم. واستعان النظام ببعض القوى القومية الكردية المسلحة لتوجيه ضربات غادرة وشديدة لحركتنا الإنصارية، وشل قدرتها والهائها عن أداء مهماتها النضالية ضد السلطة، في مواقع كثيرة ولسنوات عديدة. كما ساهمت بعض التنظيمات الدينية الكردية الموالية لإيران، وبعض الأغوات ورؤساء العشائر الكردية الموالين للسلطة أو لإيران في الضغط على وإفتعال المشاكل مع الأنصار الشيوعيين.

ولا ننسى الدور الخطير للجارتين اللدودتين تركيا وإيران إزاءحركتنا. فتركيا عملت كل ما بوسعها لتحجيم حركتنا الأنصارية، وقد شنت هجومها في أيار ١٩٨٣ لاكتساح قاعدتنا الرئيسية في بهدينان والمحاذية لحدودها، ثم واصلت طيرانها المستمر فوق مواقعنا حتى بعد أن ابتعدنا كثيراً عن حدودها. أما إيران فالخلاف الإيدولوجي معها كان يتجسد في تحريك رموزها في كردستان لمضايقتنا والتضييق على تموينّنا، وعلى

مرضانا وجرحانا الذين يضطرون للذهاب إلى إيران. وكان إستياء الإيرانيين شديداً من انصارنا عندما رفضنا بأباء ووضوح وحسم التعاون مع قواتهم التي دخلت كردستان مع بيشمركه الأحزاب القومية الكردية.

وأخيراً فإن أعداء حركتنا الانصارية كانوا من بين صفوفنا أيضاً، فقد لعب الكثير من قادة الحزب وكوادره المختلفين مع نهج الكفاح المسلح والسياسة العامة للحزب، لعبوا دوراً تخريبياً لا يقل خطورة عن دور غيرهم في التحريض ضد الكفاح المسلح ومحاولة تضخيم الأخطاء والنواقص، التي رافقت الحركة، وكان بكاء وعويل هؤلاء يتعالى «على الضحايا الذين يسقطون عبثاً ودون جدوى فوق أرض كردستان!!». والمؤسف أن العديد من هؤلاء، وبحكم مواقعهم الحزبية ومسؤولياتهم، أثروا كثيراً على سير الحركة الانصارية والحقوا بها اضراراً بالغة وقاسية.

أخطاء الحركة

لايمكن الحديث بموضوعية عن حركتنا الأنصارية دون تشخيص أبرز عيوبها وأخطاءها. ولنشر الى البداية فالنفير العام الذي أطلقته قيادة الحزب وتبنته منظمات الخارج (بشكل خاص) لم يكن مدروساً ولا مبرراً، اذ تحول في العديد من منظمات الخارج لما يشبه التجنيد الإجباري فشمل رفاقاً مرضى ومتعبين وكبار السن. وهذا لا يناسب بالطبع حركة أنصارية مسلحة يفترض فيها الخفة والنشاط والانتقال السريع.

كما كان بناء المقرات الكثيرة والتوسع المضطرد في مبانيها، وازدياد العوائل والمواليد إثقالاً لحركة أنصارية متحركة تواجه سلطة فاشية.

— أما عن الصراع المفتعل وغير المبرر بين المسؤولين السياسيين والعسكريين، علماً أن الطرفين حزبيان، وفي معظم الأحيان من صفة حزبية واحدة، والذي استفحل وشمل جميع المواقع والمفارز الانصارية، فكان انعكاساً للصراع في قيادة الحزب، وأثر كثيراً على العمل الانصاري، واشغل الوحدات الانصارية عن أداء الكثير من مهامها.

— جرى تحميل الحركة الأنصارية أعباء إضافية كالإعلام المركزي للحزب (إذاعة، صحافة) وقيادة وتوجيه تنظيم الداخل، والعلاقات الوطنية، وغيرها من المهام غير الأنصارية.

— ضعفت روح اليقظة والحذر والاطمئنان الزائد ازاء «الأصدقاء!» مع فتح مقراتنا لكل من هب ودب، وعدم التدقيق أحياناً في قبول الملتحقين.

ـــ لم يجر التفكير الجدي بتنظيم اجازات دورية للأنصار، خصوصاً من الذين تركوا عوائلهم في الخارج، مما ترك آثاراً نفسية لدى العديد من هؤلاء، واضر بالكثير من العوائل، وكانت الحجة في عدم منح الإجازات هي انسداد طريق القامشلي، في حين اكتشف القادة طرقاً أسهل وأكثر أمناً أثناء انفال ١٩٨٨ وخرج عبرها العشرات من الرفاق الأنصار.

ـــ رغم أننا كحزب رفعنا شعار إنهاء الحرب العراقية ـــ الايرانية فوراً، لكننا كحركة انصارية لم نحتط لهذا الأمر، وعندما توقفت الحرب، وشن صدام هجومه ضد مواقعنا، فوجئنا مثل غيرنا، وانسحبنا بفوضى وارتباك لانحسد عليه.

ـــ لم تجر الاستفادة المناسبة من الملتحقين من أبناء المنطقة، خصوصاً في بهدينان، وقد ساعدنا العديد منهم على التسرب من صفوفنا لأننا تعاملنا معهم كحزبيين وطالبناهم بانضباط يساوي انضباطنا.

ـــ لم نستثمر طاقات عشرات الوف الهاربين من الجيش في القرى التي نتجول فيها، فلم يتم تنظيم هؤلاء أو وضع خطة لكسبهم أو الإستفادة منهم.

الغريب أن الحركة الأنصارية، وبطولات الشيوعيين داخلها لم تنل تغطية اعلامية مناسبة حتى أن عوائلنا الشيوعية في الخارج لم تكن تعرف ماكنا نفعله. ويرافق هذه الحقيقة افتقار الكثير من القادة الأنصاريين للإهتمام بتوثيق الحركة الانصارية فوتغرافياً وسينمائياً. كما لم تجر الكتابة للآن عن بطولات انصارنا كأفراد ووحدات بما يناسب أو يليق.

ختاماً، رغم أن كل ماقيل ويقال عن حركة الأنصار داخل الحزب وخارجه، من الأصدقاء والأعداء، ورغم أن الحركة لم تحقق الأهداف التي قامت من أجلها إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها كصفحة مشرقة في السجل المشرف للشيوعيين العراقيين. إذ أن جدوى وأهمية هذه الحركة لا تقاس بنجاحها أو فشلها، فإذا كان الإنتصار الدائم هو فقط دليل صحة الحركات الثورية فيمكن الحكم بالفشل على كومونة باريس وثورة أكتوبر ووثبات شعبنا في ٤٨ و ٥٢ وثورة ١٤ تموز لأنها لم تحقق إنتصاراً دائماً.

ـــ لقد أثبتت حركة أنصارنا أن الحزب باق وحي رغم الجراح والطعنات، ورغم أن السلطة الفاشية خططت وحددت موعداً لانهاء الحزب.

ـــ انقذت الحركة مئات الشيوعيين من حياة الغربة والتشرد والضياع في عواصم المنفى المتعددة.

ــــ أعادت الثقة للشيوعيين في الداخل بحزبهم وبقدرته على مداواة جراحه والنهوض من جديد.

ــــ عززت دور الحزب ومكانته داخل الحركة الوطنية العراقية وحركة التحرر الوطني العربية.

ــــ ساعدت حركة الأنصار في تشديد الصراع الفكري داخل الحزب، وداخل القيادة بشكل خاص، وتخلص الحزب اثناءها، وربما بسببها، من تيارات وشخصيات موغلة في يمينها وتخلفها.

ــــ كسرت الحركة الحواجز بين القيادة والقاعدة الحزبية، فالكل يعيشون في مواقع واحدة، ويتقاسمون، إلى حد ما، نفس الحياة بكل مصاعبها وتعبها.

ــــ عرّفت الحركة الجماهير الكردية في عموم ريف كردستان بالشيوعيين العراقيين وبطولاتهم وسياستهم، وتعاملهم المتميز مع الجماهير.

ــــ احتضنت حركتنا وحمت مئات المناضلين والمناضلات من حزب توده الشقيق وغيره من الأحزاب الإيرانية التي تعرضت لحملات إبادة وملاحقة منذ عام ١٩٨٢. كما استضافت الحركة أيضاً عشرات المناضلين من الأحزاب الكردية في تركيا وفتحت مقراتنا لهم وقدمت لهم كل ما بوسعها لاداء مهامهم النضالية.

حول العلاقة بين حشع وحشك

قبل حوالي قرن تزوجت أم جدتي، وهي عربية من عشيرة «العبوده» في الشطرة من رجل تركماني من التون كوبري، كان يعمل جابياً للدولة العثمانية، فولدت جدتي. وتزوجت جدتي من رجل كردي من السليمانية فكانت أمي، التي تزوجت من رجل اشوري، هو أبي، فكنت أنا، حيث تجري في عروقي دماء العرب والكرد والأشوريين والتركمان، ولكنهم جميعا عراقيون. فهكذا كان العراق، وهكذا يفترض أن يكون، فالعراق الممتد من زاخو إلى الكويت هو وطن جميع هذه القوميات، وليس وطناً للعرب كما يحاول بعض القوميين الاكراد أن يلصقوا به هذه التهمة. فالدولة العراقية ومنذ قيامها لم تُسمَ «المملكة العربية العراقية» ثم «الجمهورية العربية العراقية» كما هو الحال مع الجمهورية العربية السورية أو المملكة العربية السعودية أو جمهورية مصر العربية..الخ، كما استوزر العديد من الكرد في الحكومات العراقية المتعاقبة، ليس لإنتسابهم القومي، بل لكفاءتهم ومكانتهم الخاصة ومواقعهم الطبقية ومصالحهم وقربهم من الطبقات الحاكمة.

وكان من بين الكرد الكثير من قادة الجيش العراقي وضباطه الكبار الذين ساهموا في إخماد انتفاضات الكرد.

قبل أيام اطلعت في دمشق على مخطوطة كتاب معد للطبع للشاعر زاهد محمد يتحدث عن حرف الحاء. وقد كتب الشاعر محمد سعيد الصكار مقدمة الكتاب، وفيها يذكر أنه، بعد ٤٠ سنة من صداقته الحميمة لزاهد، اكتشف مؤخراً قومية صديقه وذلك أثناء أمسية شعرية في لندن عام ١٩٩٢، عندما قدم عريف الأمسية زاهد باعتباره شاعراً كردياً. ويعلق الصكار بألم على ذلك قائلاً بما معناه «نحن من جيل لم نكن نسأل فيه عن قومية اصدقائنا كما يحصل الآن، فما يجمعنا كان العراق الذي هو وعاء كل هذه القوميات».

هل يصلح ما تقدم ليكون مدخلاً لمناقشة قضية العلاقة بين حشك وحشع ونبرة بعض الرفاق الأكراد (خصوصاً في الخارج) حول الاستقلالية التامة عن حشع، أو تكوين كيان فدرالي يجمع قيادة الحزبين!!

سأضع بعض الأسئلة أمام الرفاق المطالبين بانفصال الحزبين أو تكوين فدرالية بين قيادتيهما مفترضاً أن هذه الأسئلة ستساعد في المناقشة الواضحة لهذا الموضوع.

ماهو الوضع في كردستان الآن؟ أي ماهو الشكل القانوني للكيان الكردستاني الحالي؟ وأتساءل هل درس هؤلاء الرفاق هذا الأمر؟ هل تمعنوا فيه جيداً؟ هل استطاعوا أن يروا أبعد من هذه اللحظة؟

لقد انسحبت سلطة صدام حسين من كردستان انسحاباً مؤقتاً نتيجة هزالها، ومن الممكن أن تعود متى شاءت، إذ ليس هناك قرار دولي أو نص قانوني يمنعها من ذلك، كما ليس في قدرة الأحزاب الكردية وجماهيرها مقاومة قوات السلطة ومنعها لو أرادت العودة جدياً لكردستان. هذا يعني أن كردستان لا تزال جزءاً من العراق، وهذه الحقيقة تقرها وتعترف بها الأحزاب القومية الكردية بعلاقاتها المباشرة، العلنية والسرية، مع سلطة صدام حسين، وبعلاقاتها مع المعارضة العراقية، ومع الدول العربية والاقليمية ودول العالم الأخرى، وستظل كردستان جزءاً من العراق بعد سقوط صدام، وإلى أمد لا نستطيع الآن تقديره.

إذن لنعترف بأن الكيان الكردستاني الحالي هو كيان هش وغير مستقر، كيان آني فرضته ظروف داخلية واقليمية ودولية، وأنه قابل للتغيير أو التلاشي في أية لحظة، ومع أي تغيير في ميزان القوى، وتبدل في مصالح الأطراف المعنية، بما فيها الأحزاب القومية الكردية نفسها.

وحين يكون الوضع هكذا، وانفصال الاقليم شبه مستحيل، في المدى المنظور، فلماذا تطرح مسألة انفصال حشك عن حشع؟ أو تكوين فدرالية لقيادة الحزبين اذا افترضنا التطابق بين الوضع الحزبي والوضع الاداري لكردستان. أليس في ذلك استباق لا مبرر له؟

ان اسم حشع هو الحزب الشيوعي العراقي، وليس الحزب الشيوعي العربي، والعراق، وهو تأكيد نضطر لتكراره مرات، يمتد من زاخو للكويت، العراق ليس كياناً عربياً يمتد من الموصل للكويت. وهذا العراق المعروف بحدوده الحالية لم يصنعه العرب، ولم ينشأ الآن، إذ هو موجود حتى قبل تكوين الدولة العراقية، أي منذ حكم العثمانيين، عندما كان العراق يتكون من ثلاث ولايات هي البصرة وبغداد والموصل، وكانت كردستان العراق جزءاً من ولاية الموصل.

لننظر لوضع كردستان من زاوية أخرى. ماذا تحقق لجماهير الشعب الكردي منذ انسحاب سلطة صدام حسين ولحد الآن؟ ماهي المكاسب التي جنتها هذه الجماهير في ظل البرلمان «المنتخب!» والوزارة المشلولة، وسياسة (الففتي ففتي)؟ أين هي برامج الاحزاب القومية الكردية التي وعدت الجماهير بتحقيقها؟ المؤسف القول أن كردستان العراق تحولت لكردستانين، والحدود بين هاتين الكردستانين واضحة من خلال مناطق التفتيش عند مناطق العبور، وعند حدود كل طرف. وهذه النتيجة المخيبة لآمال الكرد وكل المتعاطفين مع قضيتهم هي تتويج لسلسلة طويلة من الانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان في كردستان، وهي تتويج أيضاً لمعارك ضارية بين الحزبين الحاكمين، والتي راح ضحيتها مئات الكرد وانتهكت خلالها الأعراض والمقدسات، ومورست أبشع أساليب التعذيب وانتزعت البراءات، ورافقتها عمليات فضح متبادلة كشفت للجميع حجم النهب والسرقات. وفي ظل هذا الوضع تكتوي الجماهير الكردية بنار عدة حصارات، الحصار الدولي والحصار الصدامي، وحصار الأحزاب القومية الكردية الحاكمة، وتزداد مظاهر الفقر والمرض والجوع وتستفحل البطالة وحالة اليأس والاحباط.

أمام مثل هذا الوضع ماهي المهمات الملحة للشيوعيين الكردستانيين؟ هل المهمة الملحة الآن هي تحديد شكل العلاقة مع حشع، أو طرح فكرة الاستقلال عنه أو تكوين فدرالية معه؟ هل استطاع حشك ان يثق بإمكانياتة ليكون حزباً مستقلاً عن حشع، حزباً قادراً على التنافس والبقاء مع الأحزاب القومية الكردية في ظل ظروف كردستانية هو أعرف بها من غيره؟ هل في الإنفصال عن حشع قوة لحشك؟ وأين تكمن هذه القوة إن

وجدت؟ أم أن العكس هو الصحيح؟

أعتقد أن الفراغ السياسي في الساحة الكردستانية الآن، وخيبة الأمل لدى الجماهير الكردية، بما فيها جماهير الحزبين الحاكمين تفترض في حشك والشيوعيين الأكراد تعبئة شاملة للقوى الحزبية، واستنفاراً لكل الامكانيات من أجل طرح الشعارات الصحيحة، ولف أوسع الجماهير الكردية حولها، وخلق حركة جماهيرية قادرة على الفعل والتغيير.

لا أعرف تماماً، هل بادرت منظمات حشك وقيادته لوضع خطط سنوية وفصلية للعمل الحزبي وفي كافة مجالاته، وهل تابعت تنفيذ هذه الخطة وسجلت النسب المئوية المتحققة في مجال تطوير القوى التنظيمية والأصدقاء وزيادة المالية، والعمل الفكري والإعلامي والجماهيري، وغيرها من أوجه النشاط الحزبي. لقد كانت لجان المحافظات تفعل أيام العمل شبه العلني، أواسط السبعينات.

وأخيراً لقد طرح الرفيق الفقيد زكي خيري في (م٥) سؤالاً هاماً لم يُجب عليه أحد، عندما قال «لقد تحدث الجميع عن واجبات حشع ازاء حشك، وأنا أتساءل ماهي واجبات حشك ازاء حشع؟» نعم، ماهي واجبات حشك ازاء حشع، لتأخذ المهمة رقم واحد لحشع، وهي تطوير وتعزيز تنظيم الحزب في الداخل (المنطقة العربية) ماهو واجب حشك ازاء تحقيق هذه المهمة؟ هل درست ل م حشك أو مكتبها السياسي أو إحدى لجانها المحلية، في واحد من اجتماعاتها ما يمكن أن تقدمه لحشع في مجال تنظيم الداخل، أم أن هذا أمر غير كردستاني وحشع هو المسؤول عنه. فكأن حشع تنظيم عربي، وليس حزباً لكل الشيوعيين العراقيين.

وأتساءل أيضاً: هل وضع حشك خطة، مثلاً، لتطوير مالية حشع؟ أو هل درس قضية التحالفات مع قوى المعارضة العراقية وقدم أفكاراً تساعد حشع في هذا الميدان، ومثل ذلك ينطبق على مفردات وتفاصيل جميع النشاطات الحزبية العامة التي تخص حشع.

إن اقتصار تفكير الشيوعيين الكردستانيين على كردستان فقط، وحصر قضية نضالهم بحدود الإقليم، هو أمر لا يقره المنطق السياسي السليم، وهو إغفال للترابط الوثيق بين القضية الكردية وقضية العراق عموماً، فالقضية العراقية واحدة وكردستان جزء منها.

ولكي تتوطد العلاقة أكثر بين حشع وحشك، أرى أن صيغة العلاقة الحالية هي الأنسب والأفضل. أي أن يظل حشك جزءاً من حشع ويمثل منظمة الحزب الشيوعي

العراقي في كردستان. مع الانتباه لتخصيص نسبة مناسبة في قيادة حشع للرفاق الأكراد، ويفضل ترشيحهم في قائمة مستقلة تقدم في (م٦)، كأن تكون نسبتهم ٥ من ١٥ أو ٨ من ٢٥ وأن يزج بعض هؤلاء في مهمات عراقية لا علاقة لها بكردستان كتنظيم الداخل أو الخارج أو الإعلام أو العلاقات..الخ، وان تنظم الإجتماعات المشتركة لقيادة الحزبين.

٢٨/تموز/١٩٩٦



المدى، العدد ١٣

ساهم فيه: علي مصباح، مفتاح العماري، عبد الهادي ناول، ياسين عدنان، عبد الجليل العميري، فاضل العزاوي، أنور الغساني، ندى منزلجي، دنيا ميخائيل، عالية شعيب، عبد الدين حمروش، صادق الصائغ، رضا الظاهر، سالمة صالح، يوسف المحيميد، زياد علي، حسب الشيخ جعفر، صنع الله ابراهيم، هاتف الجنابي، د. ثامر سلوم، د. خليل الموسى، برهان عبد الله، صلاح حيثاني وزليخة أبو ريشة.

ملاحظات حول الموضوعات

زياد الحكيم

تكاد مناقشة مشروع البرنامج السياسي للحزب الشيوعي العراقي تكون واحدة من أصعب القضايا وأعقدها في السياسة العراقية، ذلك أن أي مناقشة لا تستطيع أن تستثني تاريخ الحزب منذ نشوئه حتى يومنا هذا. وان هذه المناقشة ليست بالأمر الهيّن، بالنسبة لمثلي لأنها تتم آلاف الأميال بعيداً عن واقع الوطن مهما كانت الصلة قوية. إضافة إلى هذا كله فإنها لا تستطيع إنكار أو إغفال وجود توجّه ضار يستهدف وجود الحزب وقوته، لا من قبل السلطة فحسب بل حتى من قوى محسوبة على المعارضة الوطنية. وتظل مع ذلك بادرة تستحق التعزيز والمساهمة الإيجابية لما يمكن أن تشكّله كسابقة للأحزاب والأطراف السياسية الأخرى.

سأسعى لأن تكون مناقشتي للموضوعات في ضوء وثائق المؤتمر الخامس وكاستمرار لها من حيث المحتوى وسأتطرق إلى الموضوعات التي أرى من الضرورة التطرق لها وحسب تسلسلها بالوثائق.

١ـ أزمة النظام السياسي:

أفضّل هنا استخدام مصطلح السلطة بدلاً من النظام لافتقار الحكم الحالي لأي شرعية أو صيغة إجتماعية أو إقتصادية يمكن أن تمثل هيكلاً لنظام.

تكاد تتمحور هذه الموضوعة حول مسألة: «هل يصح التحاور أو التفاوض مع

النظام؟» وتجيب الوثائق بـ«كلا» قاطعة دون أن تبيِّن الأسس المتينة لذلك. صحيح أن السلطة اقترفت وتقترف المزيد من المجازر والفظائع بحق شعبنا أفراداً ومجموعات مستغلة تفوقها العسكري والقمعي الذي بسببه لاتجد سبباً لخشية المعارضة أو أي قوة منافسة لها. ولكن متى تغيَّر ميزان القوى وأصبحت المعارضة ولو فرضياً، قوة يحسب لها حساب فان حل التناقض يصبح أمراً قابلاً للتحقيق باشكال عدة، سلماً أو عنفاً. والواقع أن الموضوعات تشير إلى ذلك ضمناً من خلال الدعوة الى تنفيذ «قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الذي ينصّ على وقف اضطهاد الشعب والذي يمكن أن يكون منطلقاً لإجراء انتخابات حرة في العراق بادارة الأمم المتحدة وإشرافها وذلك بعد تجريد صدام وأجهزته القمعية من إمكانية التلاعب بمجرى العملية الإنتخابية ونتائجها». فالموضوعات اذن تقبل الاحتكام الى صناديق الاقتراع للفصل بين الشعب والسلطة بالشروط التي ذكرتها الموضوعات نفسها.. ولكن السؤال الأهم هو من الذي سيقوم بتجريد «صدام حسين وأجهزته القمعية»؟.. إن مبدأ إجراء انتخابات بإشراف الامم المتحدة يتم وفق ميثاقها الذي يشترط اتفاق جميع اطراف الخلاف، وفي هذه الحالة السلطة والمعارضة على مبدأ الإنتخابات، ولكي يتم ذلك لابدّ من التفاوض والتحاور مع السلطة حتى لو عبر وسيط. ببساطة لايمكننا أن نجمع الصيف والشتاء تحت سقف واحد!! والواقع أن الموضوعات تشير بصواب إلى أن أي إتفاق مع السلطة «لايمكن أن يكون إلاّ اتفاقاً «مؤقتاً» سيختلق الذرائع لنسفه عند أول فرصة تسنح له» ولا يحتاج المرء الى جهد فكري لاستنتاج ذلك، ولكن منذ متى كان السياسيون يطالبون بالضمانات من الآخرين؟ إن ضمانة أي حزب سياسي قوته التنظيمية وصلاته مع الجماهير وصواب نهجه السياسي التي يجب أن يستغلها في تعبئة جماهيره إما لنشاطات جماهيرية واسعة أو تعبوية ساندة لحركات التغيير، أما عملية التغيير ذاتها فيمكن أن تكون باشكال عدة.

وأود أن أتوسع قليلاً عند مسألة الإرتكاز على الأمم المتحدة في إجراء الانتخابات الحرة. إن هذه المسألة شائكة ومعقدة ولا تليق بالشيوعيين العراقيين ادراجها بميثاقهم السياسي. فمعروف أن وطننا تلقى أوجع الضربات من خلال قرارات الأمم المتحدة. وكلنا يعلم أن الإمبريالية الأمريكية والأطراف ذات الماضي الاستعماري قد حددت للأمم المتحدة دوراً امبريالياً بالحفاظ على التوازن العالمي الحالي ومنع أي تغيير يمكن أن يهدد «الإستقرار والأمن العالميين». فهل حقاً الأمم المتحدة بموازينها الحالية حريصة على مصلحة شعبنا ووحدة العراق ومصالحه؟ واذا كان هناك نصف مليون جندي عام ١٩٩١ الحقوا الدمار بالعراق ولم

يغيّروا الحكم رغم قدرتهم على ذلك فمن سيحشد القوة اللازمة الآن ومن سيتحمل مصاريفها؟ والأهم من كل ذلك كيف نضمن حرية الانتخابات التي تليها أم سندعو الأمم المتحدة ثانية؟ الأسئلة كثيرة وكنت أود أن لا أرى هذه المسألة في برنامج حزبنا.

أما الموقف من الجيش والقوات المسلحة فانه أكثر غموضاً من سابقه. ورغم أن الموضوعة تستنتج أن «..التطورات في القوات المسلحة تتطلب توظيفها في مسعى لتوحيد كل قوى الشعب الذي يتطلب ضمان قوة مسلحة ضاربة من أجل اسقاط الدكتاتورية سواء كان ذلك عبر انتفاضة شعبية أو هبة جماهيرية عفوية أو تمرد عسكري أو تظافرها معاً». فان الحزب لا يحدد هدفاً لنشاطه بين صفوف القوات المسلحة، بل لا يشير حتى إلى ضرورة التعبئة والتنظيم بين أفراد القوات المسلحة بغية جرها إلى صف الشعب ضد السلطة. كان الحزب غير معني بشأن التنظيم داخل صفوف الجيش والشرطة، رغم اشارته إلى أنه لا يعتمد العنف كوسيلة وحيدة لازاحة الدكتاتورية دون ايضاح سبل ذلك.

٢ـ الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية

تكاد تكون هذه الموضوعة مجموعة احصاءات رقمية تسعى لاقناع عدد من المختصين في المال والاقتصاد. وكنت أود أن أرى الموضوعة بعيداً عن الإنجرار إلى أدراج بعض الأرقام المنافية للمصلحة الوطنية. وأعني بذلك تقديرات «مجلس الأمن الدولي للأضرار التي يتوجب على العراق تعويضها لإيران جراء حرب ١٩٨٠-١٩٨٨ بما يعادل ٩ر٧ مليار دولار». معلوم أن القوات العراقية انسحبت من الأراضي الإيرانية صيف ١٩٨٢ وان صدام دعا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي التي رفضتها إيران بشنها العدوان على العراق ومحاولات الغزو الفاشلة منذ تموز ١٩٨٢ حتى وقف إطلاق النار في ١٩٨٨. ان أي ادراج لمبالغ تعويضات يمكن أن يوحي بالتزام الحزب بها مستقبلاً، كما أن الحزب يجب أن يرسم سياسته وفق المصلحة الوطنية ووجوب إبراز أن الشعب العراقي هو المتضرر الرئيسي من حرب صدام مع إيران، فعدا الخسائر المادية فقد العراقيون أغلى ما عندهم: نصف مليون من شبابهم راحوا ضحية الحرب المجنونة بين قتيل ومعوق وأسير.

ويكاد الأمر ينطبق على التعويضات بعد حرب الكويت والموقف من القرار الجائر ٦٨٧ الذي يستحق أكثر من مجرد ذكر عابر. فعلى الحزب أن يوضح للشعب موقفه من التعويضات مستقبلاً. لقد تضرر وطننا من جراء الحرب التي شنها عليه صدام والقوات الأجنبية ويكفي إعتماد تقرير الأمم المتحدة الذي لخص الوضع بالعراق بأنه عاد إلى عهد ما

قبل التصنيع بعد أن كان احدى أكثر الدول تقدماً في الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن الموضوعة أشارت إلى أن «الخلاص من (النظام) يشكل خطوة لا مناص منها للنضال من أجل الغاء كامل العقوبات».

٣ـ الوضع في كردستان

سعت الوثائق إلى تقديم ملخّص مكثّف عن الوضع في كردستان بصورة تعكس صياغتها حساسية العلاقات وتعقيدها. إني أفترض أن الحزب قد تعلم من تجربته السابقة في التحالف مع أحزاب البرجوازية الصغيرة، وبالأخص القومية منها، أن تحقيق الديمقراطية السياسية وتعزيزها لا يتمان بدون إشاعة الديمقراطية الاجتماعية وعكس ذلك أيضاً صحيح. وبالتالي أعتقد أن واجب الحزب العمل على إحياء التجربة الديمقراطية الوليدة في كردستان الجنوبية باعتبارها ثمرة نضال الشعب الكردي لا حزب سياسي معيّن، والنضال من أجل تطبيق القرارات السابقة الخاصة بالانتخابات وتشكيل الدورة الثانية للبرلمان الكردي، إذ أن أي تأجيل يجعل الجماهير تفقد الثقة بالقوى السياسية الناشطة في كردستان، ومنها حزبنا الشيوعي وينحدر بالتجربة الديمقراطية إلى لعبة في أيدي القوى المعادية للتغيير السياسي والإجتماعي.

وهنا يحق للحزب مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف على الإنتخابات وضمان تطبيق نتائجها بما يمنح الوضع في كردستان الشرعية الدولية ويعزز مكانة الفدرالية. إن المنطقة مقبلة على تغيرات كثيرة وقد يكون أحدها عودة السلطة الفاشية الى أجزاء واسعة من كردستان بالأخص بعد أن دعت جامعة الدول العربية الى «تمكين العراق من سيادته على شماله وجنوبه بالكامل والحفاظ على وحدته سيؤدي حتماً إلى إنهاء التوترات الحدودية» مع تركيا (الحياة ٢٩ / ٦). إن أي تطبيع للسلطة مع أنظمة الحكم المجاورة يعني اجتياح كردستان الجنوبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعودة سيطرة القوى العشائرية على الأحزاب المسلحة في كردستان وضياع مئات الألوف من التضحيات وسنوات من العمل الصابر والدؤوب.

٤ـ تداخل العوامل الداخلية والاقليمية والدولية واحتمالات تطور الوضع باتجاه التغيير

تعنى هذه الموضوعة بمسألة جدية وهي العوامل المؤثرة في عملية التغيير، كما

تكشف عن منهجية التحليل. ففي جانب التحليل، تناولت الوثائق واقع المعارضة العراقية وعزت «ضعف ثقة عدد من قوى المعارضة بامكانيات شعبنا على منازلة الدكتاتورية» إلى اضطرار تلك القوى الى «ممارسة المعارضة من الخارج» بسبب «الإرهاب الدموي الذي عانته القوى والأحزاب السياسية في العراق طيلة حوالي ربع قرن». فهل هذا معقول؟ للوهلة الأولى ندرك أن هناك محاولة لمحاباة بعض القوى التي لا وجود لها دون الدعم الخارجي (الإقليمي أو الدولي) من خلال تبرير عدم ثقة هذه القوى بامكانات شعبنا. الواقع أن هذه القوى لا تملك أي رصيد شعبي أو جماهيري وهي غالباً أحزاب أو تجمعات طارئة وأكثرها مستحدث بايعاز من جهات خارجية بعضها مشبوه. فعلام هذه المداورة والاعراض عن الواقع. ولا تقف الموضوعة عند هذا الحد بل تتعداه إلى إغفال عامل مهم تسبب في فشل إنتفاضة آذار ١٩٩١، ألا وهو سرقة الإنتفاضة من قبل بعض الحركات الإسلامية وتسلل عناصر إيرانية أو في الأقل مجموعات عراقية مسلحة من إيران ورفع شعارات طائفية حوّلت ما بدأ كحركة شعبية عفوية إلى أعمال طائفية ضيقة تسببت في نفور قطاعات واسعة من الجماهير حتى داخل مناطق الانتفاضة.

وفي مكان آخر من الموضوعة تمت الإشارة إلى تزايد التوتر الإجتماعي الذي ينذر «بالإنفجار الذي يصعب التحكم به» بالتزامن مع غياب موقف واضح للعاملين الدولي والإقليمي «في موقفهما غير الحاسم من استمرار النظام ومن التلكؤ في إبداء دعم جدي للمعارضة العراقية في نضالها لازاحته».

رغم كل هذه التحليلات المطولة والتطرق الى احتمالات التغيير المقبل لم نجد أي إشارة واضحة لدور الحزب والاتجاه الذي ينوي اسناده. وهنا تتضح معالم المنهج المتبع بالتحليل وسأتطرق اليه في نهاية المناقشة.

سياستنا التحالفية

تكاد تشكل هذه الموضوعة إحدى أكثر الموضوعات أهمية وحساسية، لأسباب تاريخية وأخرى موضوعية أساسها التنوع العرقي والقومي والديني والطائفي لشعبنا مما يستلزم قيام تحالفات أو تنسيق ثنائي ومتعدد يضمن تحقيق الأهداف المشتركة. ورغم أن الوثائق تفرد لهذه الموضوعة حيزاً أصغر من بقية الموضوعات، فان الحزب بذل جهوداً مضنية للتقريب بين وجهات النظر حتى شغلته عن تقوية وجوده التنظيمي وترسيخ صلاته بالجماهير. كما أرى ان التنسيق أو العمل المشترك لايتمّ إلاّ بأعلاء المصلحة

الوطنية على المصالح الحزبية الضيقة والارتباطات الاقليمية أو الخارجية. وبدون ذلك فان أي مطالبة بنصيب في تحالف أو تنسيق لن تلقى سوى الاهمال والتجاهل، وخير دليل «واقعة الشام» من قبل بعض الفصائل الاظلامية.

الديمقراطية والتجديد

لقد حقق الحزب خطوات واسعة على صعيد إشاعة الديمقراطية في ممارساته السياسية العامة. وبسبب السياسة المركزية البيروقراطية الخانقة في السابق، كان من الطبيعي رؤية اتجاهات متباينة وأحياناً متنافرة تكاد تكون كمن يتلمس حدود مساحة الحركة بعد حبس طويل. ورغم أن جو الانفتاح جاء متأخراً كثيراً عن وقته، حيث كان يمكن أن يجنّب الحزب الكثير من الكوارث والاخطاء لو تم تنشيط جو الحوار الفكري الحزبي قبل سنوات عديدة فان ذلك لا ينفي جدوى هذا الإتجاه. لقد اعترت سياسة الحزب وخطابه السياسي الكثير من الشوائب في الفترة الماضية بسبب هذا التغيير وبسبب خلل في الصلة بين الحزب وبين متلقي خطابه السياسي. فقد برزت اتجاهات للإبتعاد عن التحليل الاجتماعي وحتى الواقعي. وهناك حالات لاستخدام عبارات غير دقيقة في مسعى مقصود لتنويع مفردات الخطاب السياسي للحزب (انظر ط. ش عدد ٣ / سنة ٦٠ / صفحة ٢ حيث وصف الكاتب العالم بأنه «ودع الحرب الباردة ودخل عتبة جديدة من العمل صوب الديمقراطية وحقوق الإنسان» أو «منطق العصر القائم على أساس التعددية وحقوق الإنسان» وكأنما الجريدة ليست لحزب دمروا وطنه قبل وقت قصير.. حتى أن السكرتير العام استخدم في مقالته الثمينة «من أجل رفع الحصار الاقتصادي عن شعبنا» عبارات مثل «جبهة الدول المناصرة للحرية وحقوق الانسان وردع العدوان» ولا أود أن أكثر من الأمثلة).

ويبدو أن الحزب تخلى عن فكرة المحتوى الاجتماعي للديمقراطية فنراه يركز على الديمقراطية المجردة كـ«نظام سياسي» بديل. ترى هل هذا ممكن؟ هل يمكن تحقيق نظام سياسي ديمقراطي خارج مجال التباين الاجتماعي لاي شعب؟ إن الديمقراطية ليست ايديولوجيا أو مبدأ بدليل إختلاف تعريفها حسب العصر، وإنما هي برأيي «مناخ» تتم في ظروفه الأحداث لذا نرى مدياتها تتسع أو تنحسر حسب اشتداد الصراع السياسي وموازينه. وحسبي دليلاً أن ما تم من إشاعة للديمقراطية داخل الحزب لم يكن بادخال مبادئ جديدة، بل بتنقية أجواء العمل الحزبي.

وكان لصحافة الحزب دور بارز في إشاعة الأجواء الجديدة وصارت أوسع صدراً في

نشر الآراء المختلفة رغم أنها لم تتخلص من بعض العلل القديمة. فما يزال النشر يعتمد على اسم كاتب الموضوع لا رأيه، حتى أن الثقافة الجديدة، ورسالة العراق الى حد ما، تكاد تكون حكراً على عدد محدود من المساهمين يصفّون فيها حساباتهم الشخصية لدرجة تصل حد المساس بشخص الكاتب دون التطرق لصواب آرائه أو خطلها. إن الإتجاه لتوسيع النشر أمام الآراء الجديدة وتوفير فرص الرد بشكل فاعل يسهم في تقريب وجهات النظر من جهة ويعزز مكانة الصحافة الحزبية من جهة أخرى.

يبقى الموضوع الأهم والأخطر في هذا الجانب وأعني به إنسجام الخط الفكري ووحدة صفوف الحزب. إن كثيراً مما ذكرته الوثائق بصدد انتظام الاجتماعات وعمل الهيئات الحزبية صحيح في مجال منظمات الحزب خارج الوطن، وان تلك المنظمات هي التي تمارس هذه النقاشات المفتوحة عبر صحافة الحزب وغيره. ولكن الأهم من كل هذه الممارسات قوة المنظمات في الداخل وسلامتها وانتظام صلاتها التنظيمية والفكرية. لشد ما أخشى أن يكون هناك حزبان أحدهما في الخارج يفتح الأبواب أمام كل موجة أو صرعة فكرية وآخر في الداخل بعيد كل البعد عما يجري في الخارج. وما لم يتم الانتباه الى هذا الإختلاف ومعالجته كما ينبغي وبصبر وأناة، فان الحزب قد يواجه التشظي الذي تلافاه في مؤتمره الخامس، في وقت أحوج ماتكون فيه لحزب شيوعي قوي وموحد.

الأهداف الآنية والبديل الديمقراطي

لقد لفت انتباهي في هذه الموضوعة التركيز غير المبرر للتعويل على دور الأمم المتحدة أو الجهات الدولية المحايدة، سواء في مجال محاكمة صدام دولياً أو تنفيذ قرار ٦٨٨ الخاص بمراعاة حقوق الإنسان. إن هذه المطالبات يمكن أن تكون في سياق نشاطات سياسية مشتركة مع قوى اخرى لا أن يدرجها الحزب في صلب وثائقه. إن الوضع الدولي قد تجاوز مرحلة حرب الخليج الثانية. والعراق ليس بأهمية البوسنة في نظر الإمبريالية لاسباب عديدة. إن المسألة الأهم هي تقديم صدام لمحاكمة عراقية عادلة عن جرائمه بحق الشعب العراقي وكشف الذين تواطأوا معه بتزويده بالأموال والسلاح والمعدات. من جهة أخرى، تتكشف يوماً بعد آخر جرائم القوات الدولية بحق العراقيين المدنيين والعسكريين خلال ما يسمى بحرب تحرير الكويت فلا يصح اعتبار الجهات الدولية والأمم المتحدة طرفاً «محايداً» أو عادلاً. إن التركيز على دور الأمم المتحدة بصرف النظر عن تعبئة الجهود وطنياً والاتكال على قوى شعبنا التي هي العامل الحاسم في عملية التغيير. وفي مجال الوضع

العربي اغفلت الوثائق واحدة من أخطر حلقات التنسيق العدواني الا وهو الاتفاق التركي الإسرائيلي الذي يهدف لجعل تركيا (عضو الناتو) الذراع العسكري واسرائيل المركز السياسي والتجسسي للمجموعة الشرق أوسطية التي يجري تسويقها بالتوازي مع اتفاقات اوسلو. كما يلاحظ وجود إتجاه لإعادة صدام الى الحظيرة العربية من خلال دعوات جامعة الدول العربية الى تمكين صدام من بسط سيطرته على شماله وجنوبه.

أما على الصعيد الدولي فلم يجر التطرق إلى بروز كتلة جنوب شرق آسيا واقتراب موعد عودة هونك كونك إلى الصين وأثر ذلك على العلاقات العالمية اقتصادياً وسياسياً.

تبقى مسألة التطورات في دول الاتحاد السوفييتي السابق وشرق أوروبا. إذ نجد الاسلوب ذاته الذي تم به الترحيب بالبروسترويكا باعتبارها دليلاً على حيوية الاشتراكيات التي كانت قائمة. فالإنتصارات السياسية التي حققتها الأحزاب المشكّلة على انقاض الأحزاب الشيوعية الحاكمة استندت إلى انجازات الأنظمة السابقة (ضمان العمل والسكن والعلاج والتعليم والخدمات العامة التي مهما كانت سيئة فانها أفضل من رأسمالية العلاج بالصدمة). ولكن أغلب هذه الأحزاب صارت تتسابق في تفتيت الملكية العامة ولم تبق قطاعاً من قطاعات الخدمة العامة لم تعرضه للبيع، حافرة بذلك قبرها السياسي بيدها وملحقة افدح الأضرار بقضية الإشتراكية.

أما منهج التحليل، فقد لاحظت أن الحزب، أو بالأحرى الهيئة التي أعدت الوثائق، لم تبرز أهمية أن يكون للحزب دور رئيسي في عملية التغيير. ويكفينا أن نقارن بين وضع الحزب ومكانته أواسط الخمسينات بعد بضع سنوات من الوثبة المجيدة وبين وضعه ومكانته الآن بعد ٥ سنوات من انتفاضة آذار ١٩٩١. لقد كان الحزب آنذاك قوة محركة للجماهير ورائدة في تحديد المهمات الوطنية ورسم الطريق للخلاص من حكم فاسد كبت أنفاس الشعب. ومهما كانت الحجج المقدمة أستطيع أن أقول أن هناك تغيراً في نظرة قيادة الحزب لدور مكانته بين القوى السياسية الأخرى، ولكن الثابت الرئيسي أن أي حزب لا يضع استلام السلطة، منفرداً أو مشتركاً مع الآخرين، في صلب أهدافه لا يحق له أن يدعي أنه «شيوعي». لقد فشلت تجربة تحويل المجتمع بالقوة واصدار القرارات، ولكن بقاء الحزب خارج السلطة لن يجدي شيئاً. إن الأحزاب تتشكل من أجل إستلام السلطة أو المشاركة الفاعلة بالعملية السياسية لا البقاء على هامش الأحداث. أما التجمعات التي تسعى لأن تكون قوة ضغط لا حكم فانها سرعان ما تفقد زخمها وتتلاشى من مسرح الأحداث.

والمسألة الثانية هي الافتقار للمنظور الحضاري في برامج الحزب ووثائقه. ليس سراً

ان الاتحاد السوفييتي وأنظمة شرق أوروبا لم تضف الى التجربة البشرية مجتمعاً جديداً. بمعنى آخر لم تخلق حضارة يمكن تمييزها عن الأشكال الاخرى التي تسود العالم إذا لم تقض على الاستغلال والفساد والتسلط. إن فكرة تحقيق مجتمع شيوعي تكاد تكون مستحيلة إن لم تكن هي المستحيل بعينه، ولكن بقدر اقترابنا من هذه الحالة المثلى نكون اكثر تطوراً اجتماعياً وابتعاداً عن تشويه حقيقة الإنسان. ومن هنا تأتي صفة التقدمية. إن ما ذكرته ليس فقرة أو سطراً يضاف إلى البرنامج، بل هو هدف ينبغي أن يصاغ البرنامج بما يضمن تحقيقه، من خلال تشجيع أشكال الملكية الجماعية والإدارة الذاتية والتعاون لما يمكن أن يؤدي ضمن مسار حثيث وطويل إلى إشاعة الملكية العامة.

تبقى هنا مسألة الخطاب السياسي الذي أراه موجهاً بدرجة رئيسية الى الجاليات العراقية في المهجر أو الأحزاب السياسية الموجودة هناك. قد يكسب الحزب بعض القبول لدى أطراف أخرى لكن ذلك بالتأكيد لن يكون له التأثير ذاته داخل الوطن. اذ كلما أصبحت المفردات المستعملة أوضح سهلت مهمة رفاق الحزب في تعريف أنصاره والجماهير بسياسته وأهدافه. مهلاً «.. أرجو أن لايظن البعض أني أتخذ موقفاً سلبياً من الحزب.. فقد تعرفت على عراقي مهاجر لم يكف منذ رأيته عن لوم الحزب على مصائب العراق وغير العراق بما فيها ثقب الاوزون!! فذهبت اليه يوماً متأبطاً حزمة من اعداد طريق الشعب وبسطتها أمامه، فأزاح لوازم السهرة جانباً وانكب على قراءتها كأنه يتهيأ للإمتحانات العامة.. رفع رأسه فجأة مندهشاً «.. يعني بعد أكو ناس ينتمون للحزب؟» وهو يشير إلى مجموعة الشهيد ظافر زهير ناهي.. فأجبته أن أغلب هؤلاء من مواليد ٦٨-٧٠ أي أنهم لم يبلغوا العاشرة حين بدأت الحملة الفاشية ضد الحزب. فاستل من جيبه دفتر الصكوك ودس في يدي مبلغاً وهو يقول «هذا اشتراكي بالثقافة الجديدة حتى لو لم يصلني..». نعم.. إن «حزبنا لا يستطيع العيش على أمجاده النضالية فقط» كما أشار إلى ذلك المؤتمر الوطني الخامس، ولكن خلق امجاد حاضرة ومستقبلية يستلزم السير نحو بناء حزب شيوعي قوي يتولى أو يساهم بفاعلية في عملية التغيير المنشود، بناء حزب ينجب رفاقاً يرتقون ارجوحة الابطال مثل يوسف سلمان وزكي بسيم والشبيبي، يرعبون الجلادين بصمودهم مثل سلام عادل وأبو سعيد والحيدري وتلو وصفاء الحافظ وصباح الدرة ومحمود مطر وآخرين يعطّرون التاريخ بذكراهم. فهلا نسعى لذلك؟

الديمقراطية للعراق

(الحريات. الحقوق. المؤسسات)

عامر عبد الله

مقدمة:

بالنظر الى الطبيعة الأستثنائية للوضع في العراق ــ والمرتبطة بالنهج الأستبدادي العائلي للحكم، وسياسة الأرهاب والقمع الدموي المزمن، والأنتهاكات الوحشية لحقوق وحريات الانسان والمواطن، فينبغي تناول هذه الحقوق والحريات من منطلق عملي ــ أي البدء بتقويض الأسوار والمواقع التي تحاصر وتسجن هذه الحقوق والحريات ــ وذلك من خلال التأكيد على محورين أساسيين هما:

أولا: انهاء النظام الديكتاتوري وتصفية الأنماط الأستبدادية في الحكم والأساليب القمعية في التعامل مع المواطنين.

وثانيا: بناء واحلال النظام الديمقراطي البديل واعتاق الشعب من العبودية واشاعة الحريات والحقوق الديمقراطية.

ويعني ذلك البدء أولاً بتصفية تركة هذا النظام، وسائر موروثاته من السياسات، والأساليب، والهياكل والمؤسسات، والقوانين والممارسات.. وبالتالي، وضع وثيقة عملية متكاملة من حيث شموليتها لسائر القضايا المرتبطة بحريات وحقوق المواطنين، أي وضع برنامج عمل للبديل الديمقراطي المنشود، يتضمن التزاماً معلناً للشعب في كل ما يتعلق بحريات وحقوق المواطن. ويتطلب ذلك بالضرورة البدء والتأكيد على:

ــ الغاء سائر القوانين والتوجهات التي تكرس نهج الدكتاتورية، والأستبداد، وحكم

الحزب الواحد، والحاكم الفرد، واحتكار السلطة والتحكم في مؤسسات الدولة، وقمع ارادة الشعب، وانتهاك حريات وحقوق المواطنين، وذلك من خلال:

ـــ الغاء مجلس قيادة الثورة، وأجهزة الأمن والمخابرات، والمحاكم الميدانية والاستثنائية، وكذلك الصلاحيات القضائية والتنفيذية التعسفية المناطة بمحكمة الثورة، واجهزة الحزب والعناصر المتنفذة في الدولة.

ـــ الغاء قرارات الأبعاد والتهجير، واسقاط الجنسية، والتعريب والتبعيث القسري.. وتامين عودة المهجرين والمهاجرين، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، مع تامين عودتهم إلى مواطنهم ومنازلهم وأعمالهم، وضمانة وصيانة حقوقهم الكاملة في المواطنة.

ـــ التحقيق في عمليات الإبادة الشاملة والابعاد القسري للسكان ـــ وبضمنها عملية الانفال، والعواقب الكارثية لاستخدام السلاح الكيمياوي في المنطقة الكردية، وتامين إعادة المبعدين من المواطنين الأكراد إلى مدنهم وقراهم.

ـــ متابعة وادانة عمليات القتل والتعذيب والأعتقال والأستباحات الدموية، والانتهاكات الفظة لحريات وحقوق المواطنين، ومقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم بحق ابناء الشعب.

ـــ محاكمة ومعاقبة المسؤولين الرئيسيين عن الحروب والنزاعات ضد ايران والكويت، وعن الاحزان والمآسي التي أصابت ملايين العائلات، وعن الدمار والخراب الذي حل بالبلاد.

ـــ محاكمة ومعاقبة المسؤولين والمنتسبين في أيقاع الشعب في مأزق الحصار الاقتصادي وفي تعريضه الى المجاعة والموت والمرض، والخوف والفوضى والجريمة، وتطهير أجهزة الدولة من العناصر المعادية لحريات وحقوق المواطنين.

ـــ معالجة الآثار المأساوية لحروب النظام العدوانية ومقاضاة ومعاقبة المسؤولين عن اهدار الثروات والانتقاص من سيادة البلاد، وتقويض علاقات العراق مع دول الجوار. أو مع البلدان العربية والأجنبية.

ـــ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتخفيف من نتائج وكوارث الحرب وسياسة النظام ولاسيما فيما يتعلق بـ:

أ ـــ رعاية العائلات المنكوبة لفقد ذويها ومعيليها، وكذلك المعوقين واطفالهم وأسرهم.

ب ــ التعجيل بأستعادة الأسرى والمقيمين في المخيمات والمهاجر، والمشردين خارج البلاد.

ج ــ تصفية مظاهر التمييز والتعصب القومي والديني والطائفي والنزعات الشوفينية والعنصرية التي تفاقمت بفعل السياسة التي انتهجها النظام.

د ــ إصدار عفو عام عن جميع السجناء والمعتقلين والمطاردين السياسيين والهاربين من الخدمة العسكرية. ورد الأعتبار لضحايا الطغيان من السياسيين والعسكريين ورعاية أسرهم.

هــ معالجة التشوهات الأجتماعية والنفسية التي لحقت بالمجتمع جراء حروب النظام العدوانية وسياسته الإرهابية، ولاسيما ما يتعلق بالعلاقات الأجتماعية والعائلية؛ وتصفية اجواء الرعب والوشاية والتوتر الأجتماعي، وتطبيق اجراءات صارمة ضد أعمال القتل والسرقة، والأعتداء وترويع أمن واستقرار المواطنين، وإشاعة اجواء التضامن والتعاون في المجتمع.

و ــ تطبيق منظومة متكاملة من التدابير والخطط العاجلة لتقويم الوضع الاقتصادي، وتخليص المواطنين من المجاعة والأمراض ومكافحة التضخم والغلاء، والمضاربة، وسقوط سعر العملة وشحة المواد.. واكفاء السوق بالسلع الأستهلاكية، والمواد الغذائية ، والادوية ويتطلب ذلك تدابير عاجلة تستهدف قبل كل شيء:

أ ــ التخلص من عبء الدين الخارجي، واستعادة الأرصدة العراقية المجمدة في الخارج، واعادة تعمير ماخربته الحرب.

ب ــ استئناف تصدير النفط، وموازنة السوق، وتطوير الناتج المحلي، وتقويم سعر الصرف للعملة، وإعادة توزيع الدخل لصالح المفتقرين من أبناء الشعب.

ج ــ وضع حد لأهدار الثروة الوطنية من خلال عمليات النصب والسطو على موارد البلاد، والرشوة والمضاربة والأحتكار والثراء الفاحش.

د ــ العمل على انهاء الحصار الأقتصادي والسياسي على العراق بأسرع وقت ممكن؛ واستعادة السيادة الوطنية، وتطبيع علاقات العراق بالدول العربية، والاقليمية، والدولية.

كل هذه الأهداف والأجراءات والتدابير ــ هي من صميم الحقوق المهضومة أو الغائبة حالياً عن المواطن العراقي، وليس هناك ما يحول دون إبراز هذه المشاكل مع اقتراح الحلول المركزة وتثبيتها في متن وثيقة لحقوق الإنسان وحرية المواطن العراقي الذي يكابد المصائب والكوارث والأهوال، جراء العواقب المأساوية لحروب النظام وسياسته

القائمة على استباحة الحريات والحقوق وكرامة الإنسان.

***

إن البدء بهذه الأهداف والتوجهات والحلول، في البرنامج، سيكون بمثابة مدخل لصياغة المنظومة الأيجابية لحريات وحقوق الانسان والمواطن — والتي ينبغي أن تستهدف:

* إقامة نظام ديمقراطي يستند على مبدأ التفويض الشعبي، والديمقراطية الدستورية، والتداول الديمقراطي للسلطة، وعلى التعددية الفكرية والسياسية والحزبية، واعتماد العدل والقانون والديمقراطية منهجاً ثابتاً في إدارة الدولة وتنظيم العلاقة مع الشعب، وذلك بأقرار المبادئ الأساسية للديمقراطية والنظام الديمقراطي، وهي: الحريات المطلقة، والحقوق المضمونة، والمؤسسات المنتخبة. ويتطلب ذلك:

أ— تشريع دستور ديمقراطي دائم، يضمن ويحمي سائر المبادئ والتوجهات المعبرة عن ارادة وأماني الشعب، ويلعب دور القانون الأساسي والمرجع الملزم في صياغة سائر القوانين الوطنية، والقرارات والمراسيم الحكومية؛ وتنظيم هيئات السلطة، وتوجيه سياسة الدولة، وتحديد علاقاتها بالمجتمع، فضلاً عن علاقاتها العربية، ومع دول الجوار والمجتمع الدولي.

ب — اطلاق حرية التنظيم الحزبي والسياسي والنقابي والمهني والإجتماعي والإنساني، وضمان حرية ألعقيدة والتعبير عن الرأي والنشر والصحافة، وحرية التجمع والتظاهر، والأحزاب وعقد الإجتماعات؛ وحق الإقامة والسفر، وحقوق العمل والمواطنة، واحترام العقائد السياسية، والدينية، وسائر حقوق الإنسان المقررة في الدستور والمواثيق الدولية.

ج — تشريع وتنفيذ قانون ديمقراطي لانتخاب المجلس الوطني في جوٍّ من الحريات المطلقة، وعلى أساس حق الإنتخاب العام والمباشر والمتساوي لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من عمره من الذكور والإناث، وبالأقتراع السريّ، وذلك لتمكين الشعب من التعبير عن ارادته الحرة في انتخاب ممثليه الى السلطة التشريعية.

د — انتخاب رئيس الجمهورية، ونائبه، ومجلس الوزراء والمحكمة العليا، والمدعي العام — من قبل المجلس الوطني، الذي يملك الحق في مساءلتهم، واقالتهم، والمصادقة على قرارات السلطة التنفيذية، أو رفضها، أو تعليقها؛ وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ونائبه، والمشاركة في وضع واقرار التوجهات الأساسية في سياسة الدولة،

وتشريع واقرار القوانين.

هـ ـــ إجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس أمانة العاصمة، والبلديات، وهيئات الإدارة المحلية، مع توسيع صلاحياتها ـــ ولاسيما في مجال الخدمات العامة، والاسكان، مع تنظيم علاقاتها بالمركز على أساس التوسع في اللامركزية، وتأمين المشاركة الشعبية

ـــ هنا ينبغي التوقف لدى الوضع في كردستان، وحقوق المواطنين الأكراد،.. وخاصة فيما يتعلق بمسألة الفدرالية والنظام الفدرالي الذي اختاره الشعب الكردي كتعبير عملي عن حقه في تقرير المصير؛ وعن خياره الطوعي في التعايش واتفاق وتقاسم السلطة، وتكريس هويته القومية في إطار عراق موحد.

ولكن إقرار النظام الفدرالي، مرتبط؛ بمبدأ التعاقد الحر بين طرفين أو أكثر وهو أمر غير متوفر حالياً في العراق. ولذا، فينبغي أن تقتصر الوثيقة على تثبيت ماهو أساسي من أحكام ومبادئ الفدرالية أو النظام الفدرالي ـــ ولاسيما فيما يتعلق ويثبت مبدأ حق تقرير المصير، وبمفاهيم المشاركة والتعاون، الى جانب مبدأ الأستقلالية المرتبط بالتوزيع العقلاني والعادل للسلطات، والصلاحيات والوظائف بين الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية.

ولتحقيق الشمولية في حقوق الانسان والمواطن في العراق، ينبغي أيضاً، إقرار وتثبيت حقوق الاقليات القومية.

إن تثبيت ما هو أساسي من هذه المبادئ والأحكام، هو أمر لايمكن استثناؤه من متن البرنامج، كما أن تثبيت مبادئ ومفاهيم الأتحاد الفدرالي ـــ من شأنه أن يدرأ ويفنّد تلك الأقاويل والمخاوف المفتعلة عن تجزأة وتقسيم العراق.

هذا ولأستكمال الحديث عن حقوق الانسان والمواطن (وليس الانسان فقط)، فينبغي أن تتضمن الوثيقة حق المواطن على الدولة، في إشباع حاجاته المادية والروحية، وذلك من خلال:

* التوسع في تقديم الخدمات العامة ـــ كالماء والكهرباء والوقود، والخدمات البلدية ومرافق النقل، والمواصلات والإتصالات ـــ مع تخفيض كلفة الاستفادة من هذه الخدمات.

* تأمين السكن للمواطنين ـــ وذلك بتخصيص أرصدة كافية لبناء المجموعات السكنية، ورفع رصيد المصرف العقاري، ونسب التسليف، وتحديد أجور المساكن، والأهتمام بنظافة المدن والقرى وحماية البيئة، وتحقيق التوازن الحضاري بين المدينة والريف.

* التوسع في بناء المستشفيات والمراكز الطبية والصيدليات، وتوفير العلاج المجاني لسائر المواطنين؛ مع تطوير صناعة الأدوية وتأمينها، وتحديث وسائل العلاج، واعداد الملاكات الطبية ونشر الثقافة الصحية والطب الوقائي، وإقامة المصحات العلاجية وأماكن الاستجمام.

* تحسين أداء مؤسسات ومخازن بيع السلع الإستهلاكية المدعومة من قبل الدولة، ومواصلة دعم اسعار المواد الغذائية، وتحديد أسعار السلع الاستهلاكية بما يتناسب مع مداخيل غالبية السكان.

ـــ تطوير مجال الخدمات في قطاع الضمانات الاجتماعية، وذلك بتوسيع قاعدة المستفيدين من المعاشات التقاعدية والإعانات، لتشمل العائلات المعدمة والمسنين الذين لا مورد لهم، والمقعدين، والمعوقين، ورعاية الأحداث وتأهيلهم.

ـــ إعادة تنظيم الخدمة المدنية، بالغاء قانون الواجبات للموظفين والعمال، وتشريع قانون موحد للأجور والرواتب والتقاعد، وتحديث أساليب الادارة بتخليصها من البيروقراطية والروتين.

ـــ تحرير المرأة من مظاهر التميز والانتقاص الاجتماعي، ومن مفعول وتاثيرات بعض القوانين والموروثات البالية من التقاليد والعادات، وذلك بالغاء القانون الذي يستبيح دم المرأة من قبل ذويها، وتحقيق مساواتها بالرجل في سائر الميادين، واشراكها في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد. تأمين حقها في الزواج والطلاق والأرث والحضانه. تحريم تعدد الزوجات، وحماية الأمومة والطفولة ورعاية الحوامل والمرضعات، والتوسع في إقامة دور الحضانة ورعاية الأطفال. ضمان حق المرأة في التنظيم السياسي والاجتماعي والانساني والعمل مع الحركة النسائية في البلدان العربية، ومع الحركة النسائية العالمية.

ـــ إلغاء القوانين التي تحرم العمل النقابي للعمال، والقانون الذي يبيح تشغيل الأحداث، واطلاق حق العمال في التنظيم النقابي، واشراكهم في مجالس ادارة المؤسسات، ومحاكم العمل، ولجان الرقابة، وانهاء الخدمة. تحريم الفصل والنقل التعسفي. رفع الأجور وتطوير الأنظمة الخاصة بالضمانات الاجتماعية والمشاركة في الارباح. إعادة تنظيم سوق العمل لصالح العمال العراقيين ومكافحة البطالة. تحقيق المساواة في الأجر للعاملين في قطاع الدولة والقطاعين الخاص والمشترك.

ـــ ضمان حق الشبيبة في التنظيم الديمقراطي والمشاركة في النشاط السياسي

والمهني والاجتماعي والانساني، داخل البلاد ومع حركة الشبيبة والطلبة في البلدان العربية والعالم. تثقيفهم بحب المعرفة والعمل والانضباط والسجايا الرفيعة. تحقيق ديمقراطية التعليم والمساواة في القبول والبعثات الدراسية. تأمين اسكان واعاشة الطلبة في الأقسام الداخلية للمعاهد والكليات. إقامة مراكز التدريب والتأهيل للشبيبة والطلبة وتوفير المستلزمات الميسرة للدراسة واغناء المعارف والتسلية من كتب ومختبرات، وورش عمل، ووسائل تدريب، وقاعات وملاعب رياضية.

ــ إعادة جميع العسكريين المفصولين لاسباب سياسية الى الخدمة ورد الاعتبار للضحايا ورعاية اسرهم، رفع مهارة المقاتلين العلمية والفنية. ضمان حرية وكرامة منتسبي القوات المسلحة وتثقيفهم بروح الأخوة مع جماهير الشعب والدفاع عن حرية المواطنين وحقوقهم الديمقراطية. إعادة بناء القوات المسلحة على أسس ديمقراطية، وتحويلها الى مؤسسة تدين بالولاء للشعب وتؤمن مستلزمات الدفاع عن الوطن.

ــ العناية بأجهزة الشرطة وتوجهها نحو مهماتها الأساسية في خدمة أمن المواطنين، وصيانة حقوقهم وحرياتهم وكرامتهم، مع تعزيز دورها في مكافحة الجريمة وتأمين الأستقرار في حياة المجتمع.

ــ تصفية مظاهر التمييز الطائفي، في تكوينات الجيش وفي الأنتساب للمعاهد والكليات العسكرية.

ــ تطوير العملية التعليمية من سائر جوانبها ــ ولاسيما من حيث البرامج والأختصاصات والأداء والملاكات وذلك بـ:

ــ تصفية الأمّية من خلال تطبيق وتعميم مبدأ التعليم الألزامي ولاسيما في الأرياف، وإقامة مراكز التأهيل المهني في المصانع والمؤسسات الأنتاجية.

ــ تأمين التكافؤ في الفرص للقبول في المعاهد والكليات والبعثات الدراسية، واشاعة ونشر المعرفة والثقافة بين أوسع قطاعات المجتمع.

ــ تعديل الموازنة الراهنة بين العلوم الأجتماعية والعلوم الطبيعية لصالح الأخيرة، والتوسع بإقامة المعاهد والمدارس المهنية والفنية.

ــ تعديل مناهج الدراسة بأتجاه التوسع في مجال الفروع العلمية الحديثة المرتبطة بمجالات العمل والانتاج، ولاسيما فروع الصناعة والزراعة الحديثة، فضلاً عن التجارة والأنشطة المالية والمصرفية والأتصالات.

ــ إعادة صياغة المناهج المتعلقة بالعلوم الأجتماعية من خلال إغنائها بمنجزات العلم

ومفاهيم الحضارة الانسانية المعاصرة، وبالأفكار التقدمية، وتطهيرها من التعصب والنزعات العنصرية ومن مظاهر الرجعية والتخلف.

ـــ تطبيق خطة طويلة الامد لأعداد الملاكات الكافية من المعلمين والمدرسين والعلماء والمتخصصين لتحقيق الأداء الفعال لهذه التوجهات والأهداف؛ وتوجيه الهيئة التعليمية والتربوية بما ينسجم مع التطورات العلمية والثقافية المعاصرة.

ـــ تقويم الوعي والسلوك لأجيال المعلمين والدارسين وذلك من خلال تطهير المؤسسات التعليمية من إرث الممارسات القمعية، والمناهج الحالية، ومن الأرهاب والخوف والوشاية، ومظاهر التمييز الحزبي والقومي والطائفي، ومن الأتجاهات المعادية للديمقراطية، وللمدارس الفكرية التقدمية؛ مع رعاية المعلم وتقييم رسالته في تربية وخلق جيل صحّي جديد.

ـــ رعاية العلم والأدب والفن، واحتضان العلماء والأدباء والكتاب والفنانين والصحافيين، مع ضمان حريتهم في الإبداع.

ـــ تشجيع التاليف والنشر، والغاء الرقابة على المطبوعات، وعلى دخول وتداول الصحف والانتاجات العلمية والفنية.

ـــ ضمان حق العلماء والمثقفين والمبدعين في إقامة اتحاداتهم المهنية، واستعادة الكفاءات والعقول المهاجرة.

ـــ إحياء وتطوير التراث الحضاري للبلاد، واستيعاب ونشر التراث العربي/ الكردي والاسلامي التقدمي.

ـــ تطوير الفنون الشعبية، والتوسع في إقامة المنتديات والمسارح ودور السينما ومراكز الدراسات والبحوث وغيرها من المؤسسات العلمية والثقافية.

ـــ العناية بالأعلام ووسائله السمعية والبصرية، وتحويلها إلى مصادر حقيقية للمعرفة والعلم، ولنشر الحقائق وتوجيهها لخدمة المواطن وتطوره الحضاري.

ـــ إزالة الاحتكار السلطوي والحزبي والفئوي لأجهزة الاعلام وتحويلها الى مؤسسة مفتوحة المجال والأبداع.

ـــ احترام التعددية في الثقافة الوطنية، وتأمين التفاعل بينها بالوسائل الديمقراطية.

ـــ العناية بتطوير ثقافة وتراث الشعب الكردي والاقليات القومية.

ـــ فتح قنوات التواصل والتفاعل مع مراكز ومؤسسات البحوث العلمية والأدبية والفنية في الأقطار العربية وسائر بلدان العالم.

ملاحظات بشأن العلاقة بين حشع وحشكع

عزت العراقي

* لابد من الإعتراف بأن هناك نقصاً كبيراً من المعلومات التي نتوفر عليها بسبب عدم إطلاعنا الكافي على مجريات عمل حشكع وحجم المصاعب التي يواجهها، وكذلك على طبيعة العلاقة بين حشع وحشكع في السياق العلمي اليومي وهذه العلاقة تنطوي على صعوبات ومشاكل غير قليلة كما تلمح الوثيقة.

* ولابد من الإعتراف أيضاً بأن هناك ضعفاً جلياً وتاريخياً في العمل الفكري سيما التوكيد على الطابع الأممي للحزب وبالتالي ظهور النزوع القوماني الذي لايخلو من التطرف لصالح الاطروحات القومانية داخل الحزب، عربية كانت أم كردية. جاءت التطورات المأساوية على صعيد التجارب الاشتراكية والفكر الاشتراكي وإنعكاس ذلك على الحركة الشيوعية وأحزابها لتلعب دوراً معضداً لمثل هذه الاتجاهات وتلك الاطروحات.

* إن تبني الفدرالية لكردستان من قبل الحزب لم يكن بمعزل عن تأثير الاتجاهات القومانية الكردية داخل الحزب وتحديداً في قيادته السابقة. وفي تقديري إن هذا التبني قد جاء متقدماً عن ولادته الطبيعية بكثير. والفدرالية بعد ذلك هي اطروحتنا نحن الشيوعيين قبل أن يطرحها ويتبناها القوميون الأكراد. ومن الواضح أن الشكل الفدرالي للعلاقة بين الشعبين لايتحقق إلا بوجود نظام حكم ديمقراطي حقيقي وحياة برلمانية دستورية للبلاد وبإقرار شعبي عربي كردي، ناهيك عن وضع طبيعي لكردستان. ولا

يكفي الاعلان عنه من طرف واحد.

* وطالما أصبحت الفدرالية كشعار وهدف نضالي للحزب واقعاً وبالترافق مع ذلك قيام حشك تجاوباً لهذا الواقع، فان علينا أن لا نقف عند منتصف الطريق. ولابد من مواصلته حتى النهاية، وأن التذرع بضعف إمكانات الحزب في ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي يحياها حالياً وعدم إمكانية قيام ثلاثة أحزاب، كما جاء في الوثيقة، لايكفي تعليلاً ولا يقنع أحداً.

إن الواجب يستدعي إعتماد حشكع على نفسه من الناحية التنظيمية والمالية في الداخل والخارج وتقديم العون والدعم له في عمله هذا من قبل حشع مع ضرورة إيجاد شكل قيادي متقدم على الصعيد السياسي في الداخل والخارج لضمان تنفيذ سياسة الحزب على الصعيد الوطني العام (العراقي).

إن ذلك بتقديري يساعد على تحويل ح ش ك إلى قوة حقيقية يمكن أن يصبح عبرها هذا الحزب ظهيراً قوياً يسند عمل ح ش ع في عموم مناطق العراق، فضلاً عن القضاء على الروح الاتكالية لكلا الحزبين على بعضهما. وهذا بطبيعة الحال لا يلغي قطعاً أي شكل من أشكال التنسيق والتعاون على الصعيد التنظيمي حينما تكون ضرورة وحاجة فعلية لذلك.

والحال تنطبق على حشع في المناطق غير الكردستانية فترك شأن كردستان لحشكع يخفف كثيراً عن الحزب ويجعله يوظف جهداً أكبر للعمل في الوسط والجنوب حيث مركز المواجهة مع النظام والعمل وسط الجماهير فعلاً لا قولاً، ومواجهة الظروف الصعبة والمعقدة والمملوءة بالمخاطر، ليقوم الحزب بدوره الأستنهاضي التعبوي وليحتل مكانته المرموقة في هذا الجزء من الوطن ويكون جاهزاً ومهيئاً لأي انعطاف سياسي ممكن، هذا إذا لم يكن له شأن في التحضير لمثل هذا الانعطاف.

* إن ما تقدم ليس دعوة للإنفصال على الصعيد الحزبي بل وجهة عمل تستدعي تدعيماً فكرياً قوياً داخل الحزب خصوصاً، وبين صفوف الشعب العراقي عرباً وأكراداً وأقليات، لتعزيز الروح الاممية، وإعادة الروح لشعارات الحزب الخاصة بتعزيز الأخوة العربية الكردية على أساس مواجهة الأهداف المشتركة والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي الذي تكون الفدرالية تجسيداً له في الظروف الحالية.

إن الفدرالية يجري تسويقها من قبل القومانيين العرب على أنها انفصال لكردستان عن العراق، ويتحدث البعض من القوميين الأكراد على أنها خطوة نحو انفصال كردستان عن العراق. كل هذا يستدعي تكثيف التثقيف بجوهر الفدرالية وأهدافها وشروط تحقيقها،

الأمر الذي يتطلب توحيد نضال الشعبين العربي والكردي لازاحة الديكتاتورية مما يمهد لإمكانية توفير ظروف طبيعية مؤاتية لتحقيق الفدرالية فعلاً لا أن تبقى مجرد شعار. واكثر من هذا أن تغيير نظام صدام بنظام آخر لا ديمقراطي مدعوم من الرجعيات العربية ورجعيات المنطقة والدول الغربية سوف لايخدم العرب والأكراد والعراقيين على حد سواء.

حقاً ان مستقبل العراق وشعبه يتوقف الى حد بعيد على نضال الشيوعيين المتسم بالروح الاممية الصادقة لانقاذ البلاد وحلّ مشاكلها بآفاق تقدمية من دون التقليل من أهمية نضال الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية العراقية.

لندن ١٨/٨/١٩٩٦



النهج، العدد ٧

ساهم فيه: هادي العلوي، أحمد برقاوي، عبد الله حنا، فالح عبد الجبار، رفعت السعيد، فيصل دراج، فهمية شرف الدين، جمال باروت، ماهر الشريف، كريم أبو حلاوة، ميثم الجنابي، ريناد سلطانوف، سمير ابراهيم حسن، محمد المير، حسن الجنابي، ابراهيم فتحي، علي الشوك، هاني عياد، حسن عودة، مالك مسلماني، مجيد مسعود، جواد بشارة، محمد ادريس ومحمد كرزون.

من أجل سجال هادىء حول قضايا ساخنة

كونفرنس منظمة السويد

في أواخر تموز الماضي عقدت منظمة حشع في السويد كونفرنسها السنوي الذي كرست اليوم الثاني منه لمناقشة مسودات الوثائق التي سيبحثها م٦. وبسبب تنوع القضايا المطروحة في كل وثيقة نقدم هنا حصيلة لمناقشة «الموضوعات السياسية والفكرية».

إبتداءً لابد من الإشارة إلى أنه جرى تثمين واسع لاعداد الموضوعات بالصيغة المتسائلة، وطرحها كمحاولة جدية لرسم سياسة الحزب وبلورة خطابه السياسي بالاستناد إلى العقل الجماعي لرفاقه.

تناول النقاش في ضوء ما طرحته «الموضوعات» مختلف المسائل العُقدية في سياسة الحزب العامة. وأكد رفاق ورفيقات منظمتنا، في هذا النقاش الواسع والثري حرصاً كبيراً على مصير الشعب والوطن والحزب، مع التمسك بنهج التجديد والديمقراطية الذي تجلى في م٥، وتوطيد وحدة الحزب التنظيمية والسياسية.

إن جميع المناقشات التي دارت، في مختلف هيئات المنظمة والتدخلات في الكونفرنس قد أكدت، في محصلتها العامة، النهج الراسخ لحزبنا ومنظمتنا في ممارسة الديمقراطية الحزبية وتعميقها على الدوام. أدناه ملاحظات منظمتنا حول «الموضوعات» الفكرية كما وردت وحسب التسلسل المثبت في المقدمة.

أولاً- طبيعة السلطة

حاولت «الموضوعات» تحديد طبيعة السلطة والتغيرات والتحولات التي حصلت فيها خلال السنوات الأخيرة تحديداً. وأهمية هذه المحاولة تنبع من حقيقة أن تحديد طبيعة السلطة يمثل المنطلق لجهد الحزب نحو صياغة إستراتيجية وتكتيكاته الملموسة. لوحظ ان الموضوعات تبدأ بالقول: «إن التحديد السابق لطبيعة السلطة بكونها برجوازية كبيرة بيروقراطية وطفيلية، أقامت دكتاتورية من نمط فاشي شمولي. . . . . . يتطلب التدقيق والاغناء في ضوء المتغيرات التي طرأت على السلطة، وضيق قاعدتها الإجتماعية. . .». فاذا أخذنا بنظر الإعتبار التغيرات التي شخصتها «الموضوعات» بالتفصيل وربطناها بالتحديد السابق لطبيعة السلطة أمكننا أن نتساءل: هل تؤثر هذه التغيرات على تحديد طبيعتها بكونها «برجوازية كبيرة بيروقراطية وطفيلية. . .»؟ أي هل ذلك التوصيف مازال صالحا؟

لقد تمحورت ملاحظات الرفاق حول طبيعة السلطة حول القضايا التالية:

* هناك ميل عام إلى أن التحديد الذي صاغه م٥ لطبيعة السلطة مازال صحيحاً باتجاهاته العامة، وكذلك الاضافات الجديدة التي رافقت تداعيات غزو الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية، التي أضافت معالم جديدة للنظام ولكنها لم تؤد إلى تغيير جوهري في طبيعة السلطة الحالية.

* إن تشخيص طبيعة السلطة يتطلب تشخيصاً دقيقاً للقوى الاجتماعية التي أرتبط نموها تحديداً بالتشويهات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحصار الاقتصادي، والمتمثلة بحسب تسمية أحد الرفاق، بـ«الطبقة الكومبرادورية الجديدة» والموقف من الملكية التي بحوزتها. إن هذا التشخيص ضروري لأنه يشكل المفتاح لفهم طبيعة السلطة الراهنة، وكذلك السلطة البديلة التي يسعى الى خلقها المشروع الأمريكي.

* هناك حاجة ماسة لتدقيق أطروحة «ضيق القاعدة الاجتماعية» للسلطة الواردة في الموضوعات لتفادي الوهم بأن النظام على وشك السقوط. فبغض النظر عن التقليص المستمر لقاعدته الاجتماعية مازال يناور لجذب فئات اجتماعية والمحافظة على الموجود منها بوسائل عديدة وضرب فئات اخرى. لقد ساهم الحصار الاقتصادي في تدمير فئات اجتماعية واسعة، كانت تشكل قاعدة النظام، غير أن الحصار ساهم أيضاً في تفريخ فئات جديدة، سماها بعض الرفاق تجّار الحصار. لقد استطاعت هذه الفئات، ذات الطبيعة الطفيلية الاستفادة من الحصار لصالح تعزيز مواقعها الاقتصادية والاجتماعية، وتقيم الآن وشائج وائتلافات واسعة مع «الطغمة الحاكمة»، الأمر الذي ساعد، من جهة أخرى،

على إطالة عمر النظام.

* هناك بعض الصياغات الملتبسة في هذا المجال بحاجة إلى تدقيق. فمن جهة تشير «الموضوعات» الى تآكل القاعدة الاجتماعية للنظام، لكنها تشير، من جهة أخرى، إلى أن النظام وسّع قاعدته الاجتماعية من خلال «كسب ود العشائر»، غير أن التحليل ينتهي باستنتاج «عزلة النظام حتى بين العشائر»! بحسب الفهم الماركسي فإن القاعدة الاجتماعية تعني تحديداً الطبقات والفئات الاجتماعية، في حين تعني العشائر شيئاً آخر. والمسألة، إذن، بحاجة الى المزيد من الدراسة السوسيو ـ إقتصادية، لأن بعض القضايا، في هذه الفقرة، لم تكن دقيقة وواضحة بما فيه الكفاية، ونأمل من النقاش الجاري أن يساهم في بلورة وتدقيق المفاهيم والصياغات المطروحة في هذه الفقرة. وقد تبلورت في المناقشة أربع صياغات هي:

١ ـ أن النظام الحالي نظام فردي إستبدادي شمولي، بالتركيز على صدام وعائلته، مما يعطي هامشاً أفضل لتشجيع الحزبين والقريبين من النظام للتخلص منه.

٢ ـ نظام فردي ديكتاتوري دموي.

٣ ـ سلطة ديكتاتورية إرهابية سافرة يقف على رأسها صدام حسين وعائلته ونفر من الاقارب والمنتفعين.

٤ ـ السلطة الراهنة إمتداد ونتاج سلطة إنقلابي شباط ١٩٦٣ وتموز ١٩٦٨، وأن صدام عمّق الطبيعة الديكتاتورية للسلطة، التي تمثل اليوم العائلة الحاكمة بالأساس، ولهذه الأسباب لم تعد سلطة طبقية بالمعنى المتعارف.

ثانياً ـ أزمة النظام السياسي

هناك إجماع على سلامة الاستنتاج بأن النظام يعيش أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية واخلاقية عميقة وتتفاقم باستمرار. ويساهم الحصار الاقتصادي في إستفحالها. ومن المظاهر المهمة في الأزمة السياسية إنتقاص السيادة الوطنية من طرف النظام والأطراف الدولية، إضافة الى تعاظم العزلة الداخلية، وإشتداد العزلة العربية الإقليمية والدولية. كل هذه العناصر تطرح إمكانية حل الأزمة والتخلص من الديكتاتورية. غير أن الإشكالية الأساسية تكمن في ضعف العامل الذاتي وعدم قدرته على إجراء التحول الضروري. لكن هذا لاينبغي أن يوهمنا بأن النظام بات مستسلماً لأزمته، بل يحاول الخروج منها بكل وسائل المناورة والتضليل (الاستفتاء الصوري، إنتخابات مايسمى

بالمجلس الوطني، محاولات التفاوض مع أطراف المعارضة).

وبمواجهة إنعدام مصداقيته المحلية والدولية يروّج النظام دعوته الشهيرة الى «المصالحة الوطنية»، وتقع بعض القوى، للأسف، اسيرة لهذه الأوهام مما يعطل تبلور بديل مقاوم حقيقي للديكتاتورية. ولكن المناقشين يجمعون على صواب التشخيص الوارد في الموضوعات بأن هذه الدعوة لاتستهدف غير إشاعة الأوهام وتخدير القوى الوطنية وعرقلة جهودها لتخليص وطننا وشعبنا من الديكتاتورية. فهي محاولة لاحتواء المعارضة، وكسب الوقت. ويرى رفاق عديدون ضرورة الإشارة الى الأوساط والقوى التي تؤيد المصالحة مع النظام والداعية الى حل الأزمة سلمياً منعاً لتضبيب الامور. وقد أشار أحد الرفاق إلى أنه متفق مع ما جاء في الموضوعات بشأن المصالحة مع النظام، غير أنه أكد على وجوب عدم وضع جميع الدعوات للمصالحة في خانة الارتباط بالنظام.

إن رفض أطروحة «المصالحة الوطنية» ينبغي أن يقترن بالتشديد على ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن ٦٨٨، الذي ينص على وقف إضطهاد الشعب، والذي يمكن من إجراء إنتخابات عامة تحت إشراف الأمم المتحدة، كشكل من أشكال الضغط على النظام. إن مطالبة الحزب وقوى المعارضة الاخرى بتنفيذ القرار تتطلب إهتماماً جديداً ابتداءً من تعبئة جماهيرية واسعة وبذل جهود أوسع على المستوى الدولي، وبناء شبكة واسعة من العلاقات الخارجية تتيح إمكانية تبني هذا القرار من طرف الهيئات الدولية، بكل وضوح وجدية. وهناك ضرورة لتشديد المطالبة بمحاكمة صدام حسين كمجرم حرب، خصوصاً وأن ما أتخذ بحق مجرمي حرب البوسنة والهرسك يشجع على المطالبة بذلك.

لقد خلت الموضوعات من الإشارة إلى بذور تفكك الدولة العراقية، وتنامي خطر ضياع الأستقلال الوطني مع ظهور علائم على إزدواجية الهيمنة المحلية والدولية، سواء تمثلت هذه الأزدواجية بالسلطة الديكتاتورية الحالية مع الخارج أو بالبديل القادم. وهذه الأطروحة، التي طرحها وطوّرها أحد الرفاق، تستند على المعطيات التالية:

١ــ الإشراف على الإقتصاد الوطني بعد خرابه وبيع ثروة العراق للشركات الاحتكارية التي ستساهم بصياغة قرارات التطور الاقتصادي الاجتماعي.

٢ــ الإشراف الدولي على المؤسسة العسكرية عبر أسلوبين. الأول تقوية الفرق «الإنكشارية» للنظام، والتي ستصبح القوة الفاعلة حتى في حالة الإنقلاب العسكري، والثاني: إضعاف وتفتيت الوحدات العسكرية التقليدية، التي تسودها الروح الوطنية عموماً.

٣ـ إعادة تفكيك وتركيب المجتمع العراقي بما يخدم نمو الفئات والطبقات الجديدة الموالية للغرب الإمبريالي.

وبصدد **الجيش والقوات المسلحة** فقد جرت الإشارة إلى أن النظام منذ عام ١٩٦٨ مستمر في تشويه بنية وتركيبة الجيش والمؤسسة العسكرية العراقية، وفرض الهيمنة والسيطرة عليها. إن تحول الجيش الى قوة ضاربة ضد الجماهير الشعبية قد أضفى قوة جديدة على النظام، ناهيك عن أنه لن يتوانى في تصفية وتطهير المؤسسة العسكرية وهدر إمكانياتها وقدراتها.

هناك إتجاه عام تبلور في المناقشات حول ضرورة الاستفادة من هذه المؤسسة، والعمل على التوجه إليها بشكل مناسب، عبر صياغة خطاب واضح وقريب من فهم قطاعاتها المختلفة، وبما يتلاءم مع مصالح شعبنا الأساسية. وهناك إتفاق عام على أن الجيش سيلعب دوراً كبيراً في أي تغيير سياسي في المستقبل لأسباب عديدة، من بينها حالة التشتت والضعف الذي تعانيه المعارضة.

وقدم أحد الرفاق تحليلاً مغايراً قوامه أنه ليس هناك ضرورة لأن نضع ثقتنا، حتى الجزئية، بامكانية الإستفادة من حركة الجيش، لأنها حتى وان حصلت فهي ليست لصالح الإنتفاضة الجماهيرية، أكثر من انها صراع على السلطة، ومن منظور عشائري بحيث يصل الوضع الى مثل ماهو قائم في الصومال.

ثالثاً ـ الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية

إن الفهم السليم لطبيعة الأزمة البنيوية الراهنة للنظام يتطلب تحليلاً متماسكاً للتشكيل الاجتماعي السائد في بلادنا في تطوره الملموس. ويستدعي ذلك مقاربة مركبة تسمح بدفع هذا التحليل الى نهايته المنطقية لابراز الرابطة الجدلية بين مستويات التشكيل الاجتماعي والكشف عن التناقض الرئيسي، وتحديد الحلقة المركزية، وبالتالي تشخيص القوى القادرة على حل هذا التناقض أو التأثير فيه بشكل إيجابي. إن مثل هذه المقاربة تستلزم إثارة الأسئلة حول العديد من الصياغات والمفاهيم غير الدقيقة السائدة في خطابنا الراهن، وبالتالي عدم قدرتها على إنتاج معرفة متكاملة ومركبة حول التناقضات العُقدية الناظمة لمختلف مستويات التشكيل الإجتماعي. ولهذا فإن هناك ضرورة ملحة لإعتماد منهجية تؤسس إشكالياتها وأسئلتها على مقاربة متعددة الصُعد للواقع بمستوياته المتنوعة وإعتماد منظومة من المقولات والمفاهيم القادرة على عكس هذا الواقع بدقة،

وصياغته نظرياً بمزيد من العمق والوضوح، كي يمكن العمل على تغييره.

وبصدد **رفع الحصار الاقتصادي** عن الشعب، هناك إتفاق عام على أن تطبيق القرار ٩٨٦ يخفف معاناة شعبنا غير أنه وسيلة لإدامة الحصار وزيادة القيود الاقتصادية، وربما باشكال كولونيالية جديدة، على العراق. كما أن التجربة بيّنت أن الحصار يشكل بالأساس تجويعاً وإذلالاً للشعب وليس عاملاً مساعداً لإسقاط النظام الديكتاتوري، كما تقول بعض القوى المحلية والأجنبية.

لقد جرت مناقشة مستفيضة حول موقف الحزب من الحصار وهناك إتفاق على ضرورة أن تؤخذ بنظر الإعتبار النتائج الكارثية التي ترتبت على تطبيقه خلال السنوات الست الماضية، وبالتالي هناك ضرورة لتدقيق شعار الحزب بصدد رفع الحصار بما ينسجم والتطورات الفعلية في الواقع. وإنطلاقاً من حقيقة أن الحصار الإقتصادي يمكن أن يكون أداة للوصاية الدولية قد تستمر حتى بعد زوال الديكتاتورية، فقد تبلور النقاش بالتأكيد على القضايا التالية بـ:

١ـــ الفصل بين مطلب رفع الحصار عن الشعب، ومطلب تشديده على النظام الديكتاتوري، بصياغة شعارين مستقلين من جهة، وبناء رابطة بينهما.

٢ـــ ألحّ العديد من المتدخلين على ضرورة صياغة شعارنا بالتأكيد على رفع الحصار عن الشعب دون قيد أو شرط.

٣ـــ تدقيق موقف الحزب حتى يخلو شعار الحزب بصدد رفع العقوبات من أي ربط مباشر بينه وبين شعارنا لإسقاط الديكتاتورية.

لقد أثار بعض الرفاق الإنتباه الى عدم دقة الصيغة الواردة في الموضوعات والتي تقول «.. كان حزبنا مبادراً بين قلة من قوى المعارضة بالمطالبة برفع الحصار الاقتصادي عن الشعب». مشيرين إلى أن الحزب اتخذ في البداية موقفاً وصفوه بالصامت، وأن الحزب لم يكن أول من بادر الى المطالبة برفع الحصار ولم يعترض على العقوبات حين صدورها، بل تبلور موقفه بعد فترة طويلة نسبياً.

أما بصدد الموقف من العقوبات فقد جرى التأكيد على ضرورة إعادة صياغته بالدعوة لحث المجتمع الدولي لتطبيق بقية بنود وقرارات مجلس الأمن لأن الابتعاد عن أساليب المواجهة مع المجتمع الدولي يخدم أكثر من المواقف السابقة في المواجهة أثناء الحرب الباردة. كما أن وصف العقوبات بأنها قاسية غير كاف، إذ أن المطلوب تحديد موقفنا منها بالرفض الصريح وليس الانشغال بعبارات إنشائية، لا يحتملها الوضع.

كما أكد عدة رفاق على ضرورة إيلاء إهتمام أكبر لدور رأس المال العالمي في فرض العقوبات الاقتصادية باعتبارها مساساً بسيادة العراق كدولة، كما أن الأوساط المتنفذة على الصعيد العالمي تعادي المصالح المشروعة لشعبنا في التطلع الى العيش في ظل نظام ديمقراطي، ومن هنا أهملت الزام النظام بتطبيق القرار ٦٨٨.

وقد طرح رأي يدعو إلى استبدال الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ والتي تجعل من إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل شرطاً لرفع الحصار، ووضع صيغة أخرى بديله تؤكد على: «وضع برنامج طويل الأمد لإزالة أسلحة الدمار الشامل» وعدم جعل ذلك شرطاً تعجيزياً لرفع الحصار. كما يتعين المطالبة بالسماح باستخدام الموارد العراقية المجمدة في الخارج من أجل شراء سلع ومواد ذات طبيعة إنسانية.

أشار أحد الرفاق الى ضرورة أن ترفع من «الموضوعات» تلك الفقرة التي تشير إلى إستثناء كردستان من العقوبات الاقتصادية، لأن ذلك ــ حسب إعتقاده ــ يشكل تكريساً لتقسيم العراق.

أما بصدد **العشائرية والموقف منها**، فيتعين التاكيد على أن الإهتمام بها حديث العهد في حزبنا، ولهذا فان التحليل الوارد في «الموضوعات» أثار مناقشات مستفيضة حول جدوى الترويج لمفهوم العشيرة كأداة تحليلية جديدة لانتاج معرفة عن الوضع السياسي. ويمكن بلورة الاتجاهات العامة للنقاش حول هذه النقطة بمايلي:

* هناك رأي يشير إلى أن بروز العشائر كمفهوم وكقيمة جديدة يعبر عن قراءة خاطئة لأشكال تجلي بعض السيرورات الاجتماعية، ودور أيديولوجية النظام في تزييف الوعي تجاهها. تتمحور «القراءة الجديدة» للواقع على إعادة الاعتبار الى العشيرة بإعتبارها رمزاً ونموذجاً أيديولوجياً جديداً. هكذا يتخذ الخطاب السياسي الجديد لبعض قوى المعارضة، ومنها حزبنا، موقفاً واضح الانحياز للعشيرة ليس باعتبارها قيمة ثقافية، بل كقيمة سياسية. هكذا تبدو القبيلة في الخطاب الجديد للمعارضة وكأنها الرحم والحامي في مواجهة مخاطر النظام وإحدى أدوات تفتيته. وبذلك يتقهقر الخطاب السياسي لقوى المعارضة، إذ بدلاً من أن يؤسس لأشكاليات فكرية وسياسية واضحة، ويخلق الأسس لتبلور المجتمع المدني، وبما يسمح بفك الأشتباك بينه وبين المجتمع السياسي، نرى أن هذا الخطاب، وللأسف، يعود من جديد إلى خلط الأوراق في محاولة غير ناجحة لاستعادة الأرض المفقودة!. إن دفع التحليل الى نهايته المنطقية يشير إلى أن أي حديث عن الديمقراطية من طرف قوى المعارضة هو مجرد وهم، ذلك لأن الديمقراطية تفترض

ببساطة، الانتقال من مفهوم الأنتماء الى العشيرة، الطائفة، الدين، العرق، إلى الأنتماء الى الوطن.

وبمزيد من الملموسية طرح بعض الرفاق تساؤلات عدة تمحورت حول هل هناك مفهوم تقدمي للعشيرة؟ لقد أرتبطت أساساً بالاقطاع وبعض الأحيان بالملاكين الوطنيين، فهل أصبحت بسبب سياسة النظام واقعاً موضوعياً يتحتم علينا التعامل معه وإضعاف عملنا السياسي والدعائي الطبيعي؟ لقد جرى التأكيد من طرف بعض الرفاق على أن هذه القضية لا تحتاج لتخصيص باب مستقل لها في التقرير.

* أكد رفاق آخرون على أن التشخيص الوارد بصدد العشائرية سليم، ويبين ضرورة الاستفادة من التنظيمات العشائرية، غير أنهم لايرون ضرورة تثبيت مقطع «في الظروف الراهنة»، بل يتعين حذفه، لأنه يعطي مبرراً لهذه القوى لأن تتهم الحزب بالإنتهازية في الموقف منها. ويستنتج هؤلاء الرفاق بأن إلغاء العشائرية يتطلب نضالاً متواصلاً ويحتاج إلى مرحلة إنتقالية مديدة. لذلك دعوا إلى حذف عبارة «حالة النكوص والأرتداد» و«القيم المنحطة» من الفقرة التي تبدأ بها فقرة العشائرية والموقف منها، ذلك لأننا في غنى عن إثارة قضايا قد تستفز العشائر وقيمها، ولابد من فهم واقع مجتمعنا بشكل سليم.

أما فيما يتعلق بموضوع **الهجرة** فقد جرى التأكيد على أن تناولها في أهم وثيقة سياسية للحزب يُعد مؤشراً لتطور نوعي في معالجة القضايا العقدية التي تواجه بلادنا الآن وفي المستقبل. فهي، إلى جانب كونها مأساة إنسانية، يتعين النظر إليها إرتباطاً بآثارها الأستراتيجية السلبية على الإقتصاد والمجتمع العراقي. وإرتباطاً بذلك فقد جرى التأكيد من عدة رفاق على أن هذا القسم مقتضب جداً، وبالتالي فإنه بحاجة الى دراسة أكثر تفصيلاً، بالإشارة الى عوامل أخرى للهجرة من قبيل: إستمرار الحصار الإقتصادي، تردي مستويات المعيشة، البطالة، تشرد العوائل والترحيل القسري، الهروب من الخدمة العسكرية، مغامرات النظام المجنونة.. .الخ. وباختصار هناك ضرورة للربط بين اتساع الهجرة وسياسة النظام على مختلف الصُعد وتصاعد وتائر القمع الدموي وانحباس الأفق السياسي والاقتصادي على حد سواء. إضافة لذلك لابد من إبراز حقيقة أن النظام الديكتاتوري خطط لهذه الهجرة وافتعل أسبابها وبدأها منذ أوائل السبعينات. واستنتج أحد الرفاق، في معرض تحليله للهجرة وأسبابها وجذورها، أن حزبنا كان المستهدف بالرغم من وجودنا كطرف في تحالف جبهوي مع الحزب الحاكم. كما أن الهجرة أتخذت في أحيان عديدة طابعاً طائفياً.

وفي الفترة الأخيرة أصبحت الهجرة مظهراً من مظاهر الأزمة البنيوية الشاملة للنظام. ولهذا فان هناك حاجة ماسة للنظر إلى الهجرة من زاوية جديدة ومعالجتها بطريقة تتناسب وحجمها ومخاطرها الفعلية والمحتملة. ويتعين النظر إليها بشقين: الأول — رؤيتها ضمن مهام سلطة البديل، أما الثاني — فيتمثل بأعتبارها واحدة من مهام منظمات الحزب في الخارج، وبالتالي التفكير الجدي في طرح مبادرات وصياغة برامج قادرة على تأطير هذه الجمهرة الهائلة، وذلك بالتعاون مع أطراف المعارضة وبعيداً عن أي مزايدة سياسية أو الكسب الحزبي الضيّق، بل يجب تلخيص الموضوع بكيفية الأستفادة من هذا التواجد القسري في تدعيم قضية شعبنا وكفاحه من أجل إسقاط الديكتاتورية وإقامة البديل الوطني الديمقراطي. ونظراً لأن هناك جمهرة كبيرة من الكوادر من مختلف الفروع ومن حملة الشهادات العليا، وهم ثروة وطنية كبيرة يتوجب على منظمات حزبنا في الخارج العمل على خلق أوسع الصلات وصياغة الأشكال المناسبة التي تضمن الحفاظ على هذه الجمهرة باعتبارها رصيداً كبيراً لأي تحول في المستقبل. ويتعين التأكيد على أن النظام لم يغفل هذا التواجد وكثافته، فقد صاغ ونفذ خططاً واسعة للتحرك تحت يافطات مختلفة، وقد نجح في بعض الأحيان. ولابد من اليقظة والتصدي لفضح هذه المحاولات التدميرية وكشف جذورها ومراميها الأساسية بحزم.

رابعا ـ الوضع في كردستان

هناك إتفاق عام مع الأطروحات الواردة في هذه الفقرة لأنها تتضمن تأكيداً لمواقف الحزب بصدد الوضع في كردستان وأشكالياته الأساسية. أكدت ملاحظات وتدخلات الرفاق على أن التجربة الكردستانية التي أزيل عنها مصطلح «الديمقراطية» من وثائق الحزب في الفترة الأخيرة بحاجة الى تقييم عميق يساهم بكشف واقع هذه التجربة دون أية رتوش. كما أكدت الملاحظات كذلك على أن هذه التجربة لايمكن أن يكتب لها الأستمرار والتطور من دون الأعتماد بشكل أساسي على الجماهير الكردستانية، وأن الصراعات والقتال الدموي بين الحزبين الحاكمين شكل وسيشكل عائقاً وخطراً حقيقياً على هذه التجربة.

أكدت العديد من التدخلات على ضرورة إستمرار التعاون مع الحركة القومية الكردية، لأن هذا التعاون يخدم مصلحة هذه الحركة والحركة الوطنية والديمقراطية العراقية. كما أنه يمكن لهذا التعاون، إن تطور واتخذ وجهة سليمة، أن يساعد في تطوير النضال الوطني

المعادي للديكتاتورية. كما أكدت مداخلات أخرى على ضرورة تطوير وتعزيز دور الحزب حشع وزيادة فاعليته ليصبح قطباً تلتف حوله القوى الديمقراطية في كردستان.

وهناك إجماع على ضرورة الحفاظ على الموقف المستقل للحزب وتجنب الانجرار الى معارك جانبية، أو الانحياز، في الصراع الدائر بين الحزبين أو غيرهما، ويجب أن تؤخذ تجاربنا السابقة بعين الإعتبار، مع السعي الدائم إلى الحفاظ على هذه التجربة ومنع تطاول النظام الديكتاتوري والقوى الأجنبية عليها، وأن يكون موقفنا واضحاً من تدخلاتها العسكرية وغير العسكرية، المتزايدة في الشأن الكردستاني والعراقي بشكل عام. إن هذه القوى، برغم تظاهرها بالتعاطف مع الشعب الكردي وقضيته تعمل، عبر وكلائها وعملائها، لأفشال التجربة وتمزيق وحدة التراب العراقي. كما أن بعض الأحزاب البرجوازية القومية الكردية، ومن منطلقات حزبية ضيقة تشترك أحياناً عديدة في مساومات تسهل الدور التخريبي لهذه القوى.

كما وردت ملاحظات حول بعض الصياغات وهي:

١ ـ ورد في السطر الأول من هذه الفقرة أن م ٥ «. . . سجل دعم الشيوعيين العراقيين للتجربة. . .». والواقع أن الشيوعيين لم يكتفوا بدعم هذه التجربة بل وشاركوا فيها كذلك.

٢ ـ ان المطالبة بـ«توسيع البرلمان بأشراك القوى السياسية خارج الحزبين وشخصيات وطنية مستقلة»، مطلب واقعي في الظروف الملموسة، انه غير ديمقراطي، وكان الاجدر بالحزب أن لا يطرح صيغة الاشراك والتوسيع، بل صيغة الانتخاب، لأن أعضاء البرلمان يجب أن يكونوا منتخبين أصلاً.

خامساً ـ تداخل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية...

أخذت هذه الفقرة حيزاً هاماً في النقاشات التمهيدية وكذلك في مداخلات أعضاء الكونفرنس، وذلك لأنها ترتبط بأشكاليات بالغة التعقيد وتتعلق بمواقف الحزب الأساسية وأفق تطور الوضع السياسي المفتوح على خيارات عدة. كما أن أهمية النقاش تنبع من حقيقة أن العديد من الرفاق يعتقد بأن الموضوعات في هذه الفقرة بدت مرتبكة ومتناقضة في بعض جوانبها، ومن هنا الحاجة لضرورة التدقيق. فاذ تشير الموضوعات إلى «أننا إذ لا نستهين بدور العامل الخارجي» نتوصل إلى استنتاج بضرورة كون قوى التغيير الحقيقية هي من داخل الوطن. وإذا دفعنا هذه الأطروحة الى نهايتها المنطقية أمكننا أن نستنتج بأننا نبرر دور العامل الخارجي في عملية التغيير من خلال المشاريع والحلول والقرارات

المطروحة فيما يخص العراق، غير أننا في الوقت نفسه نرفض هذا الخيار.

هناك إتفاق عام على ضرورة الوقوف الحازم بوجه الحلول والمشاريع الخارجية، لأنها تمس السيادة والاستقلال الوطنيين من جهة، وأن مهندسي هذه المشاريع ليس لديهم الرغبة في البديل الديمقراطي، لأنه ببساطة يتعارض ومصالح هذه القوى.

إن هذه الحقيقة، على بساطتها، تستحث ضرورة تركيز الجهود لاجراء تحاليل أكثر عمقاً لأشكالية البدائل المطروحة بحدة اليوم، وتحليل الأستراتيجيات الأقليمية ورؤية مستقبل بلادنا في ضوئها. كما يتعين مواصلة النقاش والتقدم بمبادرات ملموسة حول ضرورة البديل الوطني الديمقراطي بأعتباره الحل الوحيد لإخراج بلادنا من أزمتها البنيوية بأقل التكاليف، وأنه يشكل المنطلق لتبلور أساس النظام الديمقراطي الذي نضجت شروطه الموضوعية الى حد كبير.

إن ترويج البديل الوطني الديمقراطي يمكن أن يفتح الطريق أمام تبلور القوى المطلوبة لانضاج أو لانجاز الشروط لحل وطني شعبي / ديمقراطي مقاوم للديكتاتورية من جهة، ولكل المخططات والخيارات البونابارتية / السلطوية / الديكتاتورية الخارجية من تحت معطف الأمبريالية وحلفائها والرامية ليس إلى حل جذري للأزمة الراهنة التي تعيشها بلادنا، بل إستخدامها كأداة، من ضمن أدوات عدة، لأعادة ترتيب الأوضاع الجيوسياسية الأقليمية بأبعادها العالمية، من جهة أخرى.

هناك إتفاق عام مع التقييم المصاغ في الفقرة حول إجتماع دمشق لقوى المعارضة في نيسان الماضي. ويضيف الرفاق بأن ما تمخض عنه الأجتماع من نتائج يعتبر نتيجة منطقية لتبعية بعض أطراف التيار الاسلامي وخضوعها لضغوطات خارجية وأصرارها على نزعة الاستئثار والاقصاء وعدم التعاون مع حزبنا. كما أن الواقع بيّن، من جهة ثانية، الموقف الصامت لأغلب الأطراف الأخرى التي شاركت في الأجتماع، والذي بيّن مدى تأثير التداخلات والضغوط الأقليمية عليها.

وبمقابل ذلك يرى بعض الرفاق ضرورة عدم التقليل من دور العامل الخارجي، ولاسيما وأن ملف القضية العراقية مُدوّل، ولايمكن الإستهانة بذلك. كما أن عملية الاستقطاب تجري بين قطبين أساسيين هما الولايات المتحدة، متمثلة بواجهتها الأمم المتحدة، والعراق ممثلاً بنظام صدام حسين من جهة أخرى. وإنطلاقاً من واقع تدويل القضية العراقية طرح أحد الرفاق فكرة جديدة، يمكن تلخيصها بدعوته لعقد مؤتمر دولي تحضره القوى المعنية بالشأن العراقي وهي، بحسب هذا الرفيق، أمريكا، النظام العراقي،

المعارضة العراقية، وذلك بهدف إيجاد حل أو مخرج للأزمة.

وبصدد إحتمالات التغيير الأربعة في الفقرة طرحت ملاحظات حول البديل الرابع «تدخل خارجي لتنفيذ مخطط يستهدف إقامة بديل ترضى عنه الجهات التي تقف وراء هذه المخططات». إن هذه الملاحظات صيغت على هيئة أسئلة تحتاج إلى معالجة أدق:

١ـــ هل أن الشعب العراقي يفضل صدام على البديل المفروض من الخارج؟

٢ـــ هل هناك أفق حقيقي لإقامة بديل ديمقراطي حقيقي لنقف موقفاً رافضاً بهذه الحدة من البدائل الأخرى، التي لا تؤمن بالبديل الديمقراطي الذي نتمناه؟

٣ـــ ألم ننتقد أمريكا لانها لم تواصل هجومها في عاصفة الصحراء لتدخل بغداد ونتهمها بالتعاون مع صدام لقمع الانتفاضة؟. ألا يعني زحف قوات التحالف إلى بغداد أنها ستقيم نظاماً موالياً للغرب؟

سادساً ـ سياستنا التحالفية

كان موضوع التحالفات من أكثر المواضيع التي إستاثرت باهتمام الرفاق، سواء أثناء النقاشات التحضيرية أم في الكونفرنس. إن النقاش الذي دار حول هذه النقطة أثار العديد من الهواجس والأسئلة وهي مشروعة لأنها ترتبط بكل هموم النضال اليومية وبالدور الذي ينهض به الحزب والقوى الوطنية والديمقراطية في مسعاها لتحقيق أهداف شعبنا في إقامة نظام ديمقراطي تعددي فدرالي. كما أن ما يثير القلق والهواجس هو الصعوبات الكبيرة التي واجهت الحزب والخسائر التي تعرض لها بسبب سياسته التحالفية، ومواقف بعض القوى التي تروج للاقصاء وأحتكار الحقيقة. لقد أكدت المداخلات العديدة على ضرورة إيلاء عناية أكبر لمعالجة هذه القضايا والسعي لأجراء تقييم دائم لتجارب الحزب وتلخيصها والأستفادة منها في الممارسات التحالفية اللاحقة. وتبلورت في المناقشات حول هذه النقطة الأتجاهات التالية:

الأتجاه الأول يدعو إلى أن نستمر في سياستنا مع السعي لاقامة تحالف عريض بين التيارات الاربعة، والتعاون والتنسيق مع القوى أو الأتجاهات الليبرالية الجديدة، وذلك لأن كل هذه القوى تشكل، بحسب إعتقاد هذا الأتجاه، جزءاً من قوى المعارضة، ولا ينبغي إستثناء أحد منها، لأنها تعمل جميعاً لأسقاط نظام صدام.

الإتجاه الثاني يؤكد على ضرورة إنتقاء القوى التي نتحالف معها، وعدم إقامة أي تحالف مع التيار الإسلامي باعتباره معادياً للديمقراطية، كما أنه لا يطرح في برامجه قضية

التحالفات والديمقراطية، فلماذا نتحالف معه إذن؟

الإتجاه الثالث يدعو إلى تفعيل دور الحزب السياسي والتنظيمي وعدم الركض وراء القوى الأخرى، وأن يقتصر تحالفنا على قوى التيار الديمقراطي فقط. وطرح رأي يؤكد على ضرورة التركيز على التعاون والتنسيق بين قوى التيار الديمقراطي اليساري وأهمية فتح نقاش حر حول هذه المسألة في صحافتنا بما يسمح بتبلور هذا التيار وتدقيق مفاهيمه النظرية وأشكالياته السياسية العملية.

وبغض النظر عن هذا التنوع في وجهات النظر حول أشكالية بالغة التعقيد كالتحالفات، هناك إتفاق عام على ضرورة تقوية الدور المستقل للحزب مع إستمرار نهج التحالفات، ولكن يتعين توضيح أسس التحالف، وعدم إغراق الحزب في تحالفات تستنزف جهوده وتحرفه عن تحقيق أهدافه، كأن تتحول مهمتنا الفعلية إلى العمل كوسطاء دائميين لحل النزاعات والصراعات بين الأحزاب المتناحرة. وجرى الألحاح على ضرورة الشعار الذي طرحه الرفيق الخالد فهد «قووا تنظيم حزبكم قووا تنظيم الحركة الوطنية».

كما جرى التأكيد على ضرورة التطبيق السليم والمتوازن لمبدأ تحالف / نقد، وتعزيز سياسة النقد والمكاشفة داخل إطار التحالف، وعدم السكوت أمام الممارسات الخاطئة التي تجري داخل الأطر التحالفية بحجة أن ذلك قد يستفز الحلفاء.

سابعاً ـ تصاعد مظاهر تحدي الديكتاتورية

هناك إتفاق عام مع التشخيصات الواردة في هذه الفقرة مع تأكيد على أن الأخبار الواردة عنها قليلة جداً، وهناك إلحاح على ضرورة الدقة في عرض بعض النشاطات والأعلام الدقيق عنها. والنقد عديد من الرفاق حول تقييم الحزب لأحداث الرمادي مبينين عدم إتفاقهم على إعتبارها إنتفاضة، بل هي ردة فعل آنية تجاه منع إقامة مجلس الفاتحة وإن ما جرى يعكس مستوى إستفحال ظاهرة العشائرية وضعف السلطة. ولهذا يقضي عدم الخلط بين انتفاضات حقيقية للفلاحين وبين ردود فعل آنية وعداء للسلطة المركزية بغض النظر عن طبيعتها.

هناك تأكيد على ضرورة الإستفادة من تنفيذ قرار ٩٨٦، لأنه يمس حياة الملايين من شعبنا، وانه، إذا ما تم إستثماره جيداً، سيساعد على كسر طوق الخوف وتصعيد تحدي الديكتاتورية، وهذا مايؤثر على الامكانيات المناسبة للعمل في مختلف المناطق، خاصة في كردستان.

ثامناً ـ الديمقراطية والتجديد

ثمة إتفاق عام على أن الحزب شهد خلال السنوات الأخيرة تنامي سمة نوعية هي دمقرطة الحياة الحزبية ونهج التجديد الذي أختطه م٥ حيث يلاحظ سيادة تنوع النقاشات والتباين في وجهات النظر والتبادل الحر للآراء والافكار والأجتهادات المتنوعة بصدد مختلف المسائل العقدية، وهو أمر يستحق التقدير. وقد شخصت الموضوعات بصواب ما تم تحقيقه في هذا المجال والصعوبات التي رافقت عملية الدمقرطة. وهذا يستدعي من الهيئات القيادية تلخيص هذه التجربة من جهة، ومواصلة الجهود لرعاية نهج التجديد والديمقراطية وإضفاء طابع أكثر شمولية عليه وتعميقه وتخليصه من بعض الشوائب.

وقد وردت بعض الملاحظات حول بعض الصياغات الواردة في هذه الفقرة. فعلى سبيل المثال تتحدث الموضوعات عن الضمانات التي تحول دون التراجع عن النهج التجديدي في الحزب حيث يشار إلى «أن ما يرسخ هذه العملية ـــ المقصود التجديد ــــ هو الثقة والقناعة الممتزجين بالنظرة الواقعية والأستعداد لخوض غمار الصراع الدائر». هناك إعتقاد بأن هذه العبارة إنشائية، وبالتالي ينطرح التساؤل: ما معنى الثقة والقناعة وبمن؟ ثم مَن يُعطي لنفسه الحق بالقول بأن ذلك هو الطريق الأضمن لديمومة التجديد؟ وعند الحديث عن التجربة الإشتراكية لاحظ العديد من الرفاق أن التحليل المصاغ في هذه الفقرة يتضمن حنيناً إلى الماضي ويظهر بقايا العقلية المحافظة وإن إختفت بين السطور!. وهناك الحاح على ضرورة تدقيق تصورنا وفهمنا لعملية التجديد بتوضيح ماهية التجديد والإجابة على السؤال المهم: هل أن التجديد موضة أم ضرورة موضوعية تمليها ظروف ومواصفات الحزب. ويتساءل أحد الرفاق: هل ينسجم التجديد بأكثر تفاصيله مع حزب سري؟.

ولم تخل المناقشات من ظهور «ميل محافظ» في النظر الى عملية التجديد والظواهر الجديدة. إن هذا الميل يدين التجديد القائم على التقليد والأستنساخ، كما يدين الديمقراطية «المنغلقة» وحرية المناقشات «الديمقراطية للكشر»، معتبراً إياها سائبة، وأنها قدمت خدمة مجانية للأعداء وأضرت بالحزب وساهمت في تجريحه وتشويه مُثله ومبادئه.

وعلى العموم أكدت تدخلات الرفاق على ضرورة مواصلة الحزب لهذا النهج وتدقيقه بشكل دائم ومعالجة إشكالياته، وترقية الحوار الرفاقي ونهج المكاشفة حول الأخطاء وتقبل الرأي الآخر، والأحتكام الى المعرفة والواقعية في التحليل والأستنتاج. كما أن هناك حاجة ماسة لمراجعة دائمة لأساليب العمل التنظيمي بما يتلاءم والظروف الملموسة لمنظمات حزبنا، وإيلاء أهمية للرفاق البعيدين عن الحزب بهدف إعادتهم الى صفوفه.

تاسعا ـ أهدافنا الآنية والبديل الديمقراطي...

أكدت عدة مداخلات أن الموضوعات إفتقرت، في هذه الفقرة، إلى تشخيص محدد المعالم لآلية إسقاط الديكتاتورية، ودخلت مسبقاً في تحديد مهمة البديل.

إن هذه الفقرة على صواب في اعتبار مهمة إسقاط الديكتاتورية ملحة. ولإنجازها تحدد الموضوعات تسعة أهداف ومطالب آنية وملحة، ثمانية منها تعتمد على العامل الخارجي بالأساس. والمطلب الوحيد (ما قبل الأخير) يعتمد أساساً على العامل الذاتي الداخلي والمتمثل بـ «السعي لكسب أوساط من داخل الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية للتعجيل بأسقاط السلطة وتجنب البلاد مخاطر حرب أهلية داخلية والتدخلات الخارجية». وأثار هذا المطلب العديد من التعليقات، من بينها:

١ـــ نحن نسعى إلى إنتفاضة شعبية لأسقاط السلطة، وواقع الحال يشير إلى أنها لايمكن أن تكون إلا مسلحة بسبب طبيعة النظام الديكتاتوري، والانتفاضة المسلحة شكل من أشكال الحرب الأهلية.

٢ـــ كيف نضمن منع التدخلات الخارجية ومعظم مطالبنا تعوّل على العامل الخارجي؟

هناك إقتراح بإعادة صياغة التحليل المتعلق بالموقف من العامل الدولي وربطه بالرؤية الأستراتيجية للولايات المتحدة ومشروع الأمن الأقليمي، في ضوء المعطيات الجديدة المتمثلة بظهور التحالف الأسرائيلي التركي، وتنامي الدور الأردني أقليمياً، إنطلاقاً من الموضوعة القائلة أن العامل الدولي أصبح معيقاً لنضال القوى الوطنية والديمقراطية العراقية.

هناك تاكيد على ضرورة تفعيل الجانب الجماهيري ضد الديكتاتورية، واكساء النضال في كردستان طابعاً عراقياً وطنياً إلى جانب سماته القومية، لأن النضال في كردستان قد حددت «خطوطه الحمراء» قوات الحلفاء التي لا تسمح للطرفين للنظام والقوى الكردية بالأشتباك، وهذا التحديد يُفقد القوى القومية حرية الحركة ويضغط على إستقلالية قرارها، مما يتطلب كسر هذا الطَوق بتعريق النضال في كردستان.

وبصدد الفدرالية ولحساسية هذا الموضوع والتمييز بين أهدافنا الآنية والبعيدة المدى فقد طرح أحد الرفاق التصور التالي:

١ـــ إعتبار الفدرالية هدفاً من أهدافنا البرنامجية التي نناضل من أجل تحقيقها ضمن مشروع الوطنية الديمقراطية.

٢ـــ عدم إعتبار الفدرالية شرطاً مسبقاً للدخول في التحالفات الوطنية، والعمل على

ربطها بالديمقراطية السياسية. وهذا التقرير يستند على مبدأ تداولية السلطة.

عاشراً ـ الوضع العربي

هناك إتفاق عام على أن التحليل والاستنتاجات الواردة بصدد الوضع العربي سليمة في إتجاهاتها العامة، غير أنها بالغة التكثيف، كما أن هناك العديد من الفقرات التي تحتاج الى مزيد من التدقيق والملموسية. والأهم عند الصياغة النهائية للموضوعات أن تؤخذ بنظر الإعتبار العناصر الجديدة في الوضع العربي ومحيطه بعد إجتماع ل.م في نيسان الماضي، ومن بينها صعود اليمين الإسرائيلي الى السلطة وآثار هذا التحول على مجرى وإتجاهات الصراع العربي / الإسرائيلي، وكذلك مؤتمر القمة العربي وضرورة تقييم إنعقاده والنتائج التي تمخض عنها. وهناك حاجة ماسة للتاكيد على القضايا التالية:

١ ــ إيلاء فريد من الأهتمام للظواهر السياسية الجديدة في المنطقة العربية، وخصوصاً بعد التطورات التي رافقت ما يسمى بالعملية السلمية وهيمنة مفاهيم جديدة مفتاحية في الخطاب السياسي السائد من قبيل: «السوق الشرق أوسطية»، «التسوية السلمية» للنزاع العربي / الإسرائيلي، مفهوم «التطبيع».. .الخ.

إن فهماً صحيحاً لهذه الاشكاليات لا يتم إلاّ من خلال رؤية هذا التحول ضمن شروط ومتطلبات إعادة تقسيم العمل العالمي. من المؤكد أن المرحلة الجديدة مقبلة على «تحولات راديكالية» تتمثل خطوطها العريضة بتهديم العديد من البنى السائدة قبل إعادة أدماجها في معادلات جيو ـــ سياسية جديدة، طبقاً لاستحقاقات المرحلة الجديدة ومتطلباتها النوعية.

٢ ـــ هناك حاجة لتقدم الحزب بمبادرة جديدة على المستوى العربي تتمثل بالدعوة لانبثاق حركة يسارية ديمقراطية عريضة، وتحديد معالم استراتيجية لأنعاش اليسار وأستعادة حيويته، وتشخيص التحديات الفعلية التي يواجهها الآن وفي المستقبل. وهناك حاجة ملحة للتنسيق بين كل قوى اليسار العربي، دون شروط مسبقة أو إستثناءات، وعلى أساس النضال من أجل الديمقراطية والقضايا القومية الأساسية.

٣ ـــ صحيح أن الهيمنة الأمبريالية تسعى، كما في السابق إلى إحتواء جميع الأنظمة في المنطقة وكذلك شعوبها، ولكن الأهم هو إدانة الانظمة الحالية والنتائج الكارثية لحروب صدام والتي وفرت الفرصة الذهبية ومازالت لامرار المخططات الإمبريالية بما فيها مشاريع الشرق الأوسط الجديدة.

٤ ـــ خلت الموضوعات من أية إشارة لمطلب الوحدة العربية الذي يستند لمبررات

موضوعية، اقتصادية على الأقل. ان تداعي الوضع العربي وتعقيداته لاتبرر إهمال هذا المطلب الهام، خاصة وأن الموضوعات تنتقد لأول مرة سيادة النزعات القطرية في العالم العربي، وهو انتقاد صائب.

٥ــ إن الموضوعات تتناول بشكل واسع وضع البلدان العربية وشعوبها ومعاناتها، وهو أمر سليم تماماً، إلاّ أن العديد من الرفاق أشار إلى ضرورة تناول واقع الشعب الكردستاني في البلدان الأخرى، على يد الأنظمة المعادية لحقوق الإنسان.

حادي عشر: الوضع الدولي

الأتجاهات العامة للتحليل الوارد في هذه الفقرة سليم وجاءت مكثفة للالمام بأبرز قضايا الوضع الدولي وتعقيداته واشكالياته الأساسية. غير أن من الضروري أن تعالج أو عالجت بعمومية العديد من القضايا، من بينها:

١ــ ضرورة القراءة الصحيحة لحركة التناقضات الاجتماعية في «بلدان الاشتراكية الفعلية» سابقاً، وفهم المغازي الفعلية لاتجاهات الصراعات والتحولات الناشئة في ميزان القوى في هذه البلدان. ومن المهم في كل ذلك هو عدم الذهاب بعيداً في تحاليلنا لنتائج الانتخابات التي جرت في العديد من هذه البلدان وفوز القوى اليسارية فيها. كما أن هناك حاجة ماسة لقراءة البرامج الفعلية لهذه الأحزاب وتحليلها طبقياً وتجاوز التسميات ذاتها.

٢ــ إعادة صياغة الفقرة الخاصة بوضع روسيا الاتحادية بعد فوز يلتسين. وهناك ضرورة ملحة للأبتعاد عن التحاليل العمومية والمتعجلة لتطور القوى الرأسمالية في البلدان الإشتراكية سابقاً. لقد كان التحليل الوارد في هذه الفقرة بصدد الانتخابات في روسيا الاتحادية متعجلاً وقاد إلى إستنتاج غير سليم بأن يلتسين ومجموعته بدأت بالتآكل والأنعزال. ومثل هذا التشخيص يستهين بالقوى الرأسمالية التي كانت تقف وراء حملة يلتسين، والتي بدأت تبلور مصالحها الطبقية بوضوح وتستند إلى قاعدة إجتماعية مستورة من القوى المسيطرة في البلدان الرأسمالية. لقد كشفت الانتخابات إنقسام المجتمع حول برنامجين إجتماعيين كبيرين، كما تبين أن القوى اليسارية وفي مقدمتها الشيوعيون، قد استعادت المبادرة وأصبحت قوة قادرة على التأثير في تحديد مصائر روسيا إذا أستطاعت أن تقيم أوسع الأئتلافات القادرة على الأخلال بميزان القوى الراهن وقطع الطريق أمام تطور رأسمالي مشوه وتابع في روسيا.

٣ــ هناك حاجة ماسة لإيلاء إهتمام للتطورات في الوضع فيْ كل من الصين وبلدان

جنوب شرقي آسيا وكوبا وضغوط الأمبريالية ضد البقية الباقية من البلدان «الاشتراكية».

٤ ــ مازال تحليل الحزب للتجارب «الإشتراكية» التي فشلت عموميا ويستبعد أسئلة التأصيل النظري. فعلى سبيل المثال هناك فقرة تقول «أن السنوات اللاحقة لانهيار الاتحاد السوفياتي أكدت صواب الإشتراكية كخيار والماركسية كمنهج». وهذه العبارة عامة، وكان الأجدر الإشارة، بإختصار، الى النموذج السابق والتساؤل عن الأسباب والجذور الحقيقية لانهياره، وذلك إنسجاما مع الاستنتاج الصائب المثبت في الموضوعات والقائل بأن «المستقبل هو للإشتراكية الانسانية الديمقراطية المبرأة من أخطاء الماضي وتشويهاته لمثلها النبيلة». ولايشك رفاق منظمتنا لحظة بهذا الأستنتاج السليم، ذلك لأن حلم الشيوعية البهي، حسب تعبير الشاعر الكبير سعدي يوسف، مازال ماثلاً للعيان، برغم اطروحة فوكوياما حول نهاية التاريخ!.

نحو سياسة إقتصادية جديدة

نضال الليثي

أسفرت حرب الخليج الثانية والعقوبات الإقتصادية التي لا زالت مفروضة على العراق منذ ست سنوات من مجلس الأمن الدولي عن دمار الإقتصاد العراقي وقطاعاته الإنتاجية المختلفة، فتوقف ٨٠٪ من المصانع عن العمل بسبب القصف الجوي لطائرات التحالف. وانخفضت الطاقة الإنتاجية للمصانع العاملة في الوقت الحاضر إلى مايتراوح بين ١٠-٣٠٪ من طاقاتها الفعلية، بسبب عدم توفر المواد الأولية وقطع الغيار التي كانت تستورد من الخارج. فأدى ذلك إلى إنخفاض مستوى الصيانة وتسارع إندثار الآلات والمكائن.

وتبلغ كلفة إصلاح أنظمة استخراج وضخ وتصدير النفط المدمرة ٦ مليار دولار فضلاً عن خسارة ٩٥ مليار دولار جراء التوقف عن تصدير النفط بسبب العقوبات الإقتصادية.

وانفق كامل إحتياطي العراق من العملة الصعبة والبالغ ٣٥ مليار دولار على شراء الاسلحة ومعدات الدمار الشامل. ويعد أكثر البلدان مديونية، حيث تبلغ نسبة ديونه إلى صادراته ٥٠٠٪. وتشكل هذه الديون ثلث ديون منطقة الشرق الأوسط. في وقت لا يعادل دخله سوى ٨٪ من دخلها.

وتقلصت مساحة الأرض الزراعية وانخفض حجم الإنتاج الزراعي من الخضر والحبوب والتمور.

أدت هذه الأوضاع إلى تدهور المستوى المعاشي وإنهيار الدخول الفردية وعجزها عن مواجهة المتطلبات المعيشية. فقد وصلت نسبة التضخم ٢٤٠٠٠٪، فيما كانت نسبة التضخم في أسعار المواد الغذائية ترتفع إلى مابين ٥-٦ آلاف في المئة شهرياً فتعاظمت مأساة ومعاناة الشعب.

الإقتصاد العراقي بعد خمس سنوات من رفع العقوبات

وقبل تناول إمكانية معالجة أزمة الإقتصاد لابد من توضيح ما سيكون عليه الوضع بعد خمس سنوات من رفع العقوبات، لمعرفة حجم الدمار الذي لحق بالإقتصاد وأثره على مستقبله بالاستناد إلى أرقام أصدرها النظام في لحظة اعتراف نادرة.

قدرت مجموع إيرادات العراق النفطية لخمس سنوات بعد رفع العقوبات بحوالي ٦٥ مليار دولار. وستنخفض هذه الإيرادات إلى ٤ر٤٦ مليار دولار بعد استقطاع ٣٠٪ منها لتمويل صندوق تعويضات حرب الخليج الثانية، حسب قرارات مجلس الأمن، والتي قدرتها لجنة التعويضات بين ١٦٢-٢٠٠ مليار دولار. وسيحصل العراق على ٩٢٨ مليون دولار كايرادات من تصدير سلع وبضائع أخرى، لتبلغ مجموع إيراداته للفترة المذكورة ٤ر٤٧ مليار دولار، ستستخدم للإيفاء بالتزاماته المالية السابقة للثاني من آب ١٩٩٠، ولتمويل برنامج استيراداته الضرورية واعمار ما دمرته الحرب وفي التنمية الإقتصادية. وتتمثل هذه الإلتزامات بالوفاء بخدمة الدين الخارجي الذي سيبلغ ١٢٢ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠ بعد أن كان ٧٥ مليار دولار على فرض إن الفائدة السنوية عنه هي ٥ر٦٪، ولغرض اطفاء هذا الدين خلال خمس سنوات لابد من دفع ٤ر٢٤ مليار دولار سنوياً كخدمة له. وسيدفع العراق ٩ر١٩ مليار دولار لتمويل صندوق التعويضات.

ويعادل هذا المبلغ ٣٠٪ من إيراداته النفطية للخمس سنوات اللاحقة لرفع العقوبات، حيث ألزمه مجلس الأمن بدفعها إلى متضرري حرب الخليج الثانية. وسيحتاج إلى ٩ر١٣٨ مليار دولار للإيفاء باحتياجاته الإقتصادية موزعة على الأبواب التالية: برنامج استيراد الغذاء، مواد استهلاكية اخرى ومواد أولية، سلع إنتاجية للقطاع الخاص، إعادة بناء الإحتياطي، إعمار ما دمرته الحرب، تخصيصات برنامج التنمية، صافي الخدمات الأجنبية. وبعملية طرح بسيطة للإلتزامات المالية من الإيرادات سنلاحظ وجود عجز مالي متراكم للفترة المذكورة مجموعه ٥ر٢٣٣ مليار دولار، فإيرادات النفط لا تشكل

سوى الثلث تقريباً من خدمة الديون، وهي أقل بقليل من برنامج استيراداته.

إن أي إصلاح إقتصادي للإقتصاد العراقي بعد رفع العقوبات عليه الأخذ بنظر الإعتبار النتائج الإقتصادية للحرب والآثار المدمرة للعقوبات الإقتصادية، والإيفاء بالإلتزامات المالية قبل الثاني من آب ١٩٩٠، والإلتزامات المالية التي حددتها قرارات مجلس الامن، وضمان توفير العملة الصعبة اللازمة لإستيراد الأغذية والأدوية والمستلزمات الضرورية للقطاعات الإنتاجية من العُدد والمواد الأولية المستوردة وحد أدنى من النمو الإقتصادي لايقل عن ٣٪ سنوياً.

الإصلاح الإقتصادي والخروج من المأزق

يتطلب إخراج الإقتصاد العراقي من أزمته وإعادة إعمار ما دمرته الحرب وتوفير مستوى معاشي معقول وتحسين الدخول الفردية، إتباع «سياسة إقتصادية وطنية ذات أبعاد إنسانية» تستجيب للأهداف المذكورة من خلال تعبئة الموارد الإقتصادية للدولة ورأس المال الوطني والسماح بالإستثمارات الخارجية وتوجيهها وجهة إنتاجية. ويبدو لي أن حجر الزاوية لأي إصلاح إقتصادي يتطلب الإقرار بحرية النشاط الإقتصادي وتقليص دور الدولة في الإقتصاد، فعمق الأزمة الإقتصادية والبحث عن حلول جدية لها يفرض إيجاد مصادر جديدة للإستثمار في مختلف قطاعات الإقتصاد، خاصة الإنتاجية منها. ولا مفر من إغراء رأس المال الوطني بالاستثمار وجذب الإستثمارات الخارجية بإصدار قانون جديد للإستثمار وتقديم ضمانات للمستثمرين بعدم تأميم استثماراتهم وحماية الملكية الخاصة والإعتراف بدور القطاع الخاص دستوريا، والسماح للمستثمرين بتحويل أرباحهم إلى الخارج ومنحهم تسهيلات وإعفاءات ضريبية تجعل من الإستثمار في العراق أكثر إغراءً وربحية لهم من الإستثمار في البلدان المجاورة على الأقل.

لم تكن تجربة رأس المال الوطني في الإقتصاد العراقي منذ مطلع القرن الحالي بالتجربة السيئة، فقد أرسى أساس الصناعة الوطنية الحديثة. وشمل نشاطه مختلف القطاعات الإقتصادية، خصوصاً الصناعة والتجارة، مما ساعد على تلبية متطلبات السوق المحلية وسد حاجات السكان من السلع الإستهلاكية المصنعة في الداخل أو المستوردة. وقام بتصدير فائض الإنتاج المحلي. لقد تجاوز القطاع الخاص مرحلة الطفولة الصناعية بشكل سريع نسبياً ووصل إلى مرحلة النضوج. وبدأ يحقق الأرباح

مما ساعد على توسيع النشاط الرأسمالي الاستثماري. فبلغ عدد الشركات ٤٦ شركة عامة مساهمة محدودة، بلغت رؤوس أموالها ١٧٦ ألف دينار، و ١٢٢ شركة خاصة محدودة المسؤولية، رؤوس أموالها ٥ر٨ مليون دينار، و ٧٠ شركة جماعية رؤوس أموالها ١ر١ مليون دينار، أي أن مجموع رأس المال الصناعي بلغ ٧ر٢ مليون دينار عام ١٩٥٧. وبعد صدور قانون اتحاد الصناعات رقم ٥٢ عام ١٩٥٦، كان مجموع المشاريع التي يمثلها الاتحاد ١٣٢ مشروعاً عام ١٩٥٧، إزداد عددها إلى ١٨٤ مشروعاً عام ١٩٥٨.

نص البرنامج الأول للحزب الشيوعي العراقي على ضرورة دعم الصناعات الوطنية، وأعار الرفيق فهد مؤسس الحزب وأول سكرتير له هذا المطلب اهتماما خاصاً في كتاباته. وطالب الحكومة بتوفير شتى أشكال الدعم والحماية للصناعة الوطنية وحل المشكلات المعيقة لتطورها.

أجهضت تأميمات عام ١٩٦٤ تجربة طويلة من تطور القطاع الخاص ووضع القانون رقم ٩٩ الذي أممت بموجبه المشاريع الصناعية الكبيرة، والقانون رقم ١٠٣ لعام ١٩٦٤ لتنظيم أوضاع بعض الشركات والمؤسسات، حداً فاصلاً في تاريخ التطور الصناعي للعراق. وجرى إضعاف مواقع القطاع الخاص في الصناعة، إذ هبطت نسبة مساهمتها في رؤوس الأموال الصناعية من ٢٥٪ إلى ١٣٪ بعد تأميم ٢٨ مشروعاً صناعياً جاوزت استثماراتها ١٧ مليون دينار عراقي، أي نصف مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات الأهلية الكبيرة والمتمتعة بعضوية إتحاد الصناعات العراقي. وحدّت إجراءات التأميم من تراكم رأس المال الوطني ومن معدل إستثماراته السنوية. وقلصت الحجم الكلي المستثمر من رأس المال الوطني في قطاع الصناعة سنوياً بشكل مطلق ونسبي. وقد شملت التأميمات صناعات وطنية ناجحة حققت أرباحاً جيدة طيلة سنوات عديدة، وكانت صناعات واعدة تشبع طلبات السوق المحلية. ولم تكن إجراءات التأميم ناجمة عن حسابات إقتصادية، بل نتيجة التأثر بالتأميمات التي حدثت في بلدان عربية أخرى، خصوصاً مصر. وأدت التأميمات إلى إنسحاب رأس المال الوطني من الإستثمار في القطاع الصناعي الإنتاجي، وهُرب قسم منه إلى الخارج. ولا يجب إنصراف الذهن إلى توقف النشاط الإقتصادي الخاص، فقد ظل موجوداً، إلا أنه تكيف مع الأوضاع الجديدة. وتوجد صعوبة لتحديد دقيق لحجم رأس المال المستثمر وطبيعة نشاطاته بسبب الحرص على إخفاء حجم الثروات الحقيقية وعدم الكشف عنها وعن النشاط الإقتصادي،

بعد أن كان حجم هذه الإستثمارات والأرباح التي تحققها معروفة للدولة وتدفع عنها الضرائب.

ويتوصل الإقتصادي عصام الخفاجي في بحثه «البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية» وهي دراسة مقارنة لمصر والعراق منشورة في مجلة الثقافة الجديدة، يتوصل إلى نتيجة تُفيد باستمرار النشاط الخاص حتى بالنسبة لبعض رجال الأعمال والصناعيين الذين طالتهم التأميمات، ورأى أن قسماً منهم رسّخ مواقعه من جراء الوفاق السياسي مع الدولة. وجاء هذا الإستنتاج بعد مقارنته لقائمة وضعها البروفسور حنا بطاطو بـ «الرأسماليين العراقيين» الذين كانوا يملكون مليون دينار أو أكثر عام ١٩٥٨، بقائمة وضعها الباحث بالمتبرعين للمجهود الحربي أثناء الحرب مع إيران الذين نشرت أسماؤهم في الصحافة العراقية. وثبت نشاطات مالية أو مؤسسات صناعية وتجارية مهمة لأسماء وردت في قائمة بطاطو، كعائلة الصابونجي وحديد وأولاد الحاج هاشم يونس وعائلة الاغوات وشيوخ شمر.

وبعد أن كان أغلب رأس المال الوطني مستثمراً في النشاط الصناعي الإنتاجي، توجه للإستثمار في مجال المقاولات والبناء والتشييد وبناء مصانع صغيرة لا يتجاوز رأس مالها ٧٠ ألف دينار للخياطة وإنتاج التريكو وغيرها. وبعد أن كان الاستثمار الخاص يعتمد على ملكية رأس المال والخبرة والكفاءة، أصبح يعتمد على مدى العلاقة بالدولة.

ويورد عصام الخفاجي في بحثه المذكور أسماء ١٧ تاجراً ورجل أعمال إرتبط صعودهم بالنظام الحالي، حيث سبق لهم تولي مناصب كبيرة في الحكومة أو الجيش أو حزب البعث الحاكم.

ويثبت هذا وجود النشاط الخاص في الإقتصاد العراقي بعد التاميمات، لكن بشروط جديدة ومجالات غير إنتاجية.

تنبه النظام إلى أهمية الإستفادة من إمكانيات رأس المال الوطني بعد إنتهاء الحرب مع إيران ومساهمته في عملية إعادة إعمار ما دمرته تلك الحرب بعد انخفاض إيرادات النفط، فاعتمد سياسات جديدة لإزالة العوائق أمام الإستثمارات الصناعية الضخمة التي فرضتها تاميمات ١٩٦٤، رافعاً سقف الإستثمار إلى مليون دينار للمشروع الذي يملكه شخص واحد والى خمسة ملايين دينار لشركات الأسهم المحدودة وأُزيل السقف نهائياً عام ١٩٨٨. وسمح للمرة الأولى للمستثمرين في القطاع الخاص الإستثمار في كل القطاعات بإلغاء القانون الذي يمنع إمتداد إستثمار المشروع الخاص إلى عدة قطاعات.

وسمح بنشوء مجمعات ضخمة تتكامل عمودياً في الصناعة والزراعة. وأُلغيت قوانين ضريبية تفرض على الأرباح بنسبة ٧٥٪ وتُجبر صناعات القطاعات الخاص الكبيرة على تسديد ٢٥٪ من الأرباح المتبقية الى صندوق الضمان الإجتماعي للعمال عام ١٩٨٧. وخُفض الحد الأعلى للضريبة على الأرباح الصناعية إلى ٣٥٪، ومُنحت الصناعات إعفاء من تسديد الضريبة عام ١٩٨٩. وحصلت تغيرات جدرية في قانون التجارة. ووفر قانون الإستثمار العربي لعام ١٩٨٩ مزايا لم يسبق لها مثيل للمستثمرين العرب تشمل إعادة رؤوس أموالهم إلى بلدانهم وضمانات ضد التأميم وحقوق استيراد غير محدودة للقوى العاملة. إلا أن هذه السياسات فشلت في تحقيق أهدافها بسبب عدم هبوط حصة الدولة في الصناعة إلى مادون ٧٦٪، ولم يتم الامتثال إلى أهم جوانب التحول إلى القطاع الخاص، وهو تقليص دور الدولة في الإقتصاد.

لايمكن لأي إصلاح إقتصادي في العراق تجاهل شروط المؤسسات المالية الدولية والبنوك، نظراً للحاجة إلى موافقتها على إعادة جدولة الدين الخارجي والحصول منها على قروض ومساعدات إقتصادية سيحتاجها الإقتصاد في المرحلة الأولى من الإصلاح الإقتصادي. ولايمكن التوصل إلى إتفاق مع هذه المؤسسات حول القضايا المذكورة، إلاّ بعد الإستجابة لشروطها، والمتمثلة بالسماح بحرية النشاط الإقتصادي الخاص والإستثمارات الخارجية وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق بيع قطاع الدولة إلى المستثمرين المحليين والأجانب، ورفع الدعم الذي تقدمه الدولة لأسعار السلع الغذائية الرئيسية. ولن يكون العراق الذي سيعاني من عجز مالي كبير قادراً على عدم الإستجابة لهذه المطالب. والسؤال هو. كيف ينبغي التعامل مع هذه المطاليب في إطار إصلاح إقتصادي يستجيب للأهداف الإنسانية لشعب خرج لتوه من مأساة وفاقة إقتصادية إمتدت لسنوات طويلة؟

يبدو الموقف من السماح للإستثمارات الخارجية بالإستثمار أكثر تعقيداً، رغم اهميته نظراً للحاجة إليها وتوجهها إلى الإقتصاد العراقي مبعث قوة له وثقة به سيكون في أشد الحاجة إليهما، في ظل ندرة الإستثمارات الخارجية في الوقت الحاضر ووجودها في عدد محدود من الدول.

تعتبر تجربة الإقتصاد العراقي مع رأس المال الأجنبي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تجربة محبطة، سواء مع شركات النفط الأجنبية، أو في قطاعي التجارة والبنوك. فيلاحظ عدم وجود أي استثمار أجنبي في قطاع الصناعة إلا في حالات نادرة جداً.

ونافست الإستثمارات الأجنبية التجار المحليين بشكل حاد في القطاع التجاري نظراً لقلة مخاطر الإستثمار في هذا القطاع وقُصر فترته وحجم أرباحه الكبيرة، مما أضرَّ بشكل بالغ بهم.

بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في العراق عام ١٩٥٧-١٩٥٨ أكثر من ٢٥٥ شركة، منها ٩٦ بريطانية، ٢٤ فرنسية، ٢٢ أمريكية، ٤ هولندية، ٥ سويسرية. وتمتعت في كثير من الأحيان بوضع شبه إحتكاري في مجالي الإستيراد والتصدير. وحققت أرباحاً كبيرة قياساً إلى أرباح رأس المال الوطني التجاري. وبلغت نسبة صافي أرباحها إلى الربح الصافي للشركات العراقية، ٢٥١، ١٣١، ١٥٧، ١٢٦، ١٨٦، ١٩١، ١٢٠، ١٩٠، في المئة خلال الفترة ١٩٤٤-١٩٥٣.

وتكوّن الجهاز المصرفي في العراق من سبع مصارف لها ١٧ فرعاً. وسيطر على المصارف رأس المال الأجنبي الذي أحجم عن تقديم القروض أو دعم الصناعات الوطنية. واقتصر نشاطه على تقديم القروض قصيرة الأجل والائتمانات المصرفية. وسبب هذا الوضع يعود إلى عدم وجود سياسة دعم حكومي واضحة للتجار، فلم توضع ضوابط أو قوانين تُحد من قدرة الشركات الأجنبية التي تتميز باستثماراتها الكبيرة ولديها كفاءات وخبرات رفيعة.

سيكون هدف هذه الشركات الأجنبية، بعد رفع العقوبات الاستثمار في حقول نفط جديدة أو تطوير الحقول القديمة، وسيحتاج قطاع النفط إلى ٢٠ مليار دولار لإصلاح المنشآت النفطية المدمرة وزيادة القدرة الإنتاجية الحالية بمليون برميل يومياً من النفط خلال خمس سنوات. وتطمح الشركات الأجنبية في الحصول على مقاولات لإعادة إعمار ما دمرته الحرب من منشآت إقتصادية والبنية التحتية، والمساهمة في تصدير الأغذية والأدوية والمكائن والمعدات. ويمكن إغراء هذه الشركات بالإستثمار في القطاعات الإنتاجية على أساس التعاقد معها بالاستثمار في القطاع الذي ترغب فيه، مقابل إعادة استثمارها لنسبة من أرباحها في القطاعات الإنتاجية، أو إن شركات الدول الدائنة للعراق ستحصل على أفضلية في العقود إذا الغت جزء من الديون أو منحت تسهيلات في التسديد.

توجهت معظم الدول إلى بيع قطاع الدولة إلى مستثمرين محليين أو أجانب في عملية اطلق عليها أسم «التخصيص» لاعتبارات دولية ومحلية، فالتخصيص أحد أبرز مطالب المؤسسات المالية الدولية والبنوك المقرضة التي تمتنع عن تقديم القروض والمساعدات

الى الدول التي تحتاجها، إلا بعد مباشرتها بهذه العملية. وتتناسب الخصخصة مع متطلبات إقتصاديات البلدان الرأسمالية وسياساتها الهادفة إلى رفع الحدود وعولمة الإقتصاد العالمي وإيجاد فرص استثمارية جديدة، ومتطلبات الاتفاقيات الدولية حول التجارة العالمية كـ (الغات).

وعزز هذا التوجه فشل قطاع الدولة في تحقيق أهدافه والخسائر الإقتصادية التي مُني بها. وسواء اقتنعنا بهذه المبررات أم لا، فان هذه الوجهة هي السائدة والتي لابد من الاستجابة لها، كأحد شروط إعادة جدولة الدين الخارجي والحصول على قروض ومساعدات سيحتاجها الإقتصاد حال المباشرة بعملية الإصلاح. لقد فشلت سياسة النظام القاضية ببيع قطاع الدولة في تحقيق أهدافها الإقتصادية، لأن عملية البيع لم تجر على أساس توسيع الأسهم لاجتذاب صغار المستثمرين، وكانت ملكية المؤسسات المباعة عالية التمركز ذات طبيعة متكاملة مما أدى إلى إنعدام المنافسة بين المستثمرين الجدد الذين لم يكونوا من نخبة القطاع الخاص التقليدي، بل كوّنوا ثرواتهم من المقاولات وضباط في الجيش ممن لهم صلات سياسية وعائلية مع النظام. وأحجمت المؤسسات المالية الدولية والبنوك عن لعب أي دور في هذه العملية، أو تقديم أي مساعدات اقتصادية للتغلب على صعوبات مثل هذا التحول بسبب تكتم النظام ورفضه الكشف عن حجم ديونه. ولم يواكب الإنفتاح الإقتصادي أي إنفتاح سياسي ولم تكن هناك ضمانات كافية للإستثمار.

إن أفضل وسيلة لبيع قطاع الدولة هي بيع المصانع والمنشآت الإنتاجية إلى العاملين فيها بأسهم صغيرة الثمن، ليتسنى لصغار المستثمرين شراء هذه الأسهم. وعند البيع للمستثمرين المحليين أو الأجانب يجب إشتراط عقود البيع على عدم تسريح عمال المصانع والمنشآت المباعة أو تخفيض أجورهم، إلا بعد مرور ثلاث سنوات على عملية البيع، تكون الدولة قد استعدت خلالها لتوفير أعمال جديدة للعمال المسرحين أو استيعابهم ضمن صندوق الضمان الإجتماعي الخاص بالعاطلين عن العمل ومنحهم تعويضات مالية عن فقدانهم لأعمالهم.

أهداف انسانية لتحمل أعباء الإصلاح

يتطلب هذا النموذج الإقتصادي إنشاء سوق عمل يوفر التكافؤ في الاستخدام على أساس الكفاءة والخبرة ويحد من التمييز والمحاباة المتبعة في الوقت الحاضر. وتتحمل

الدولة مسؤولية تمويل صندوق للضمان الإجتماعي، يدفع إعانات للعاطلين عن العمل تساوي الحد الأدنى لمستوى المعيشة وضمانها تقديم السكن والخدمات الطبية المجانيين لهم.

تحملت الدولة لأكثر من ربع قرن أعباء دعم السلع الإستهلاكية وأدت الطريقة المتبعة في تقديم الدعم إلى إستفادة الجميع منها والمستحقين وغير المستحقين لها. ويتطلب الإصلاح الإقتصادي إتباع طريقة جديدة لتقديم الدعم تستجيب لمتطلباته وتبقي الدعم لمن يحتاجه من ذوي الدخول المنخفضة عن طريق تكوين صندوق يسمى بصندوق «تعويض الدعم» يقوم بدفعه لهم نقداً على أن تساوي المبالغ المدفوعة فعلاً قيمة الدعم الملغى للسلع الغذائية والسلع الأخرى.

ستكون لهذه السياسة الإقتصادية نتائج سيئة وليست لها قيمة إذا لم توفر فرص تشغيل جديدة بزيادة عدد الوظائف عبر برامج الأشغال العامة، أو تقديم إعانات التشغيل للقطاع الخاص وتوفير خدمات ذات علاقة بفرص العمل، وتوسيع التعليم والتدريب كضرورة لتزويد العمال بالمهارات التي تمكنهم العودة إلى سوق العمل أو الحصول على فرص توظيف أفضل.

ويجب التأكد بأن هدف هذه السياسة الإقتصادية هو تحسين حياة المواطنين وتمكينهم من كسب أجر كاف ومساعدتهم على تحمل نتائج التغير الإقتصادي. وأود التوقف عند استطرادين. فعندما تحدثت عن قانون جديد للإستثمار، أفترض إصدار هذا القانون في إطار عملية شاملة للإصلاح القانوني وتنظيم الحياة الإقتصادية على أسس تشريعية جديدة. وثانيهما إعتبار الديمقراطية واطلاق حرية تشكيل الأحزاب واصدار الصحافة والتنظيم النقابي والاضراب حقوق مكفولة قانونا وهي شروط أساسية للإصلاح الإقتصادي الذي لا يمكن تحقيقه بدون الإنفتاح السياسي.

التزامات العراق واحتياجاته الأساسية من العملة الأجنبية خلال خمس سنوات من رفع العقوبات الاقتصادية
(مليار دولار)

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
١. خدمة الديون	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	١٢٢,٠
٢. التعويضات	١,٢	٣,٥	٥,٥	٥,١	٥,١	١٩,٩
٣. الاحتياجات الاقتصادية	٢٢,٥	٢٥,٦	٢٩,٥	٣٣,٢	٢٨,٠	١٣٨,٩
١. برنامج الاستيراد	٧,٦	٨,٥	٩,٥	١٠,٧	١٢,٠	٤٨,٣
أ. الغذاء	٢,٣	٢,٦	٢,٩	٣,٢	٣,٦	١٣,٥
ب. مواد استهلاكية أخرى ومواد آلية	٣,٧	٤,٢	٤,٦	٥,٢	٥,٨	٢٣,٥
ج. سلع إنتاجية للقطاع الخاص	١,٦	١,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٦	١٠,٣
٢. إعادة بنا الاحتياطي	٠,٩	٠,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٢,٤
٣. إعمار ما دمرته الحرب	٢,٠	٤,١	٦,١	٦,١	٢,٠	٢٠,٥
٤. تخصيصات برامج التنمية	١٠,٥	٩,٩	١١,٠	١٣,٢	١٠,٤	٥٥,٢
٥. صافي الخدمات الأجنبية	١,٥	٢,٢	٢,٦	٢,٩	٣,٣	١٢,٦
مجموع أولاً وثانياً وثالثاً	٤٨,٢	٥٣,٤	٥٨,٩	٦٢,٧	٥٧,٦	٢٨٠,٨
العجز	٤٥,٣	٤٥,٢	٤٧,١	٥٠,٦	٤٥,٣	٢٣٣,٥
عوائد تصدير النفط بعد استقطاع ٣٠٪ تعويضات	٢,٨	٨,٢	١١,٦	١١,٨	١٢,٠	٤٦,٤
صادرات أخرى	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٩
مجموع الموارد	٢,٩	٨,٣	١١,٨	١٢,١	١٢,٣	٤٧,٤

* تقدير الاحتياجات الاقتصادية مأخوذة من تقرير صادر للحكومة العراقية عن احتياجات العراق بعد رفع الحظر النفطي.
* تقدير عائدات النفط مأخوذة من نفس التقرير المشار إليه أعلاه.

حول تطبيق القرار ٩٨٦

د. سنان الشبيبي

أثناء زيارة إلى لندن قام بها الخبير الإقتصادي العراقي، د. سنان الشبيبي، أواخر حزيران، وجهت «الثقافة الجديدة» إليه الأسئلة الثلاثة التالية حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لتطبيق القرار ٩٨٦ وفق ما تدعوه السلطة «اتفاق النفط مقابل الغذاء».

*** وفقاً لحساباتك، ماحجم الإيراد الفعلي الذي ينجم عن تنفيذ القرار ٩٨٦، وما مدى تأثيره على مالية الدولة؟**

يقضي قرار مجلس الأمن ٩٨٦ بأن يصدر العراق ما قيمته مليار دينار كل ثلاثة أشهر توزع على الشكل التالي:

أ ــ ٣٠٪ أو ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار ستقتطع لتعويضات الحرب التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بموجب قرارها المرقم ٦٨٧ الخاص بوقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية.

ب ــ ١٠٪ أو ما يعادل ١٠٠ مليون دولار ستذهب لتغطية نفقات الأمم المتحدة والتي تتضمن نفقات لجنة نزع السلاح ونفقات تنفيذ القرار ٩٨٦ نفسه.

وهكذا يتبقى للعراقيين ٦٠٠ مليون دولار، ستكون حصة المنطقة الكردية منها ١٥٠ مليون دولار وحصة الوسط والجنوب ٤٥٠ مليون دولار. وسوف لا يدخل هذا المبلغ

الى الخزينة العراقية لانه سيوضع في حساب مصرفي خارج سيطرة الحكومة تشرف عليه الأمم المتحدة للتأكد من أن البيع يتم بأسعار معقولة للنفط، إلا أن انفاق هذا المبلغ سيتم في ضوء خطة التوزيع التي تعدها الحكومة بالنسبة لجميع انحاء العراق. وستقوم الحكومة بالتوزيع في الوسط والجنوب بينما يتم التوزيع في الشمال بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنساني. وهكذا فان المبلغ يتعدى كونه تدفقاً مالياً ليصبح تدفقاً سلعياً.

إن كون المبلغ لا يدخل الميزانية العراقية لا يعني أنه سوف لا يؤثر عليها. فمن الممكن تصور آليتين يمكن من خلالهما التأثير على الميزانية:

الأولى: عندما تقدم الحكومة خطة التوزيع يجب عليها أن تحدد الطريقة التي سيتم بها توزيع الاحتياجات الإنسانية، فاذا كانت هذه الطريقة ستعتمد على نظام البطاقة التموينية فان هناك بعض الايراد سيتحقق للحكومة ولو كان هذا الإيراد قليلاً.

الثانية: إن التدفق السلعي سيخفض من وتيرة التضخم الأمر الذي يؤثر بدوره ايجابياً في جانب الانفاق في الميزانية وذلك من خلال:

أ) التأثير المباشر عن طريق تقييم، بأسعار أقل، الإنفاق بشكل عام.

ب) إنخفاض الدعم الذي تقدمه الحكومة حيث أن هذا الدعم هو عبارة عن الفرق بين كلفة البطاقة التموينية بالأسعار التي تتقاضاها الدولة وكلفتها حسب أسعار السوق.

ان مدة القرار ابتداء هي ستة أشهر، أي أن قيمة التصدير ستكون مليارين من الدولارات، ولايمكن على هذا الاساس الكلام عن دخل سنوي إلاّ إذا تم تحديد تطبيق القرار. وعلى افتراض حصول ذلك، فان الدخل الصافي السنوي الذي سيتحقق لحساب العراق هو ٢٤٠٠ مليون دولار يذهب للوسط والجنوب منه ١٨٠٠ مليون دولار.

*** كيف سيتجلى الإنعكاس الملموس المباشر لتطبيق الإتفاق حسب رأيكم، في المجالين المعيشي والإقتصادي؟**

لاشك أن التأثير الأساسي للإتفاق هو التأثير الحقيقي. فتنفيذ القرار سينعكس سلعاً وليس مالاً للخزينة. إن مدى التأثير الإجتماعي والإقتصادي يتوقف على الحد الذي ستلبي فيه السلع الإضافية الطلب الكامن لدى السكان.

إن إحصائيات منظمة الاغذية والزراعة الدولية تبين أن متطلبات الاستيراد السنوية من الغذاء تبلغ ٢٧٥٨ مليون دولار لجميع العراقيين، كما أن المبالغ المطلوبة للاحتياجات الإنسانية الأخرى للعام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ (فيما عدا الغذاء) تبلغ حوالي ١٩٥ مليون دولار

وذلك في ضوء تقديرات تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنساني والصادر عن قسم الشؤون الإنسانية في المنظمة في نيسان ١٩٩٦. وعلى هذا الأساس تبلغ الاحتياجات العراقية حوالي ٢٩٥٣ مليون دولار. وإذا ما تم أخذ عدد السكان بنظر الإعتبار في المناطق الشمالية فان ما سيحتاجه العراقيون في الوسط والجنوب سيبلغ ٢٤٣٩ مليون دولار (٢٢٧٨ مليون دولار للغذاء) وفي الشمال ٥١٤ مليون دولار (٤٨٠ مليون دولار للغذاء). إذن ما سيترتب للعراقيين جميعاً بموجب القرار والبالغ ٢٤٠٠ مليون دولار يمثل ٨١٪ من المتطلبات الغذائية والإنسانية، وما سيترتب لسكان الوسط والجنوب والبالغ ١٨٠٠ مليون دولار يشكل ٧٤٪ من احتياجاتهم الغذائية والإنسانية.

فيما يتعلق بالغذاء، بما أن الحصة التموينية الحالية، والتي تبلغ كلفتها ٦٢٠ مليون دولار حسبما تم احتسابها من معلومات منظمة الأغذية والزراعة الدولية، تسد ٣٤٪ من الاحتياجات الغذائية لسكان الوسط والجنوب فان الكلفة الضمنية لكل متطلبات الغذاء لهؤلاء السكان بالاستناد إلى هذه الحصة تكون حوالي ١٨٢٣ مليون دولار. أي أن المبلغ الذي سيتاتى من القرار يمكن، بموجب هذه التقديرات، أن يغطي كل متطلبات الغذاء تقريباً. إلا أنه يجب الإنتباه أن هذه التقديرات تستند إلى فرضية أن الحصة التموينية ملائمة كماً ونوعاً. وهذه فرضية يجب التعامل معها بحذر.

هذا فيما يتعلق بالتأثير المتعلق بالحجم، أما فيما يتعلق بالاسعار فلا شك أن تأثير توفر العرض السلعي الحقيقي سيكون إيجابياً عليها. فمن الناحية الأولى من المفروض أن تزداد النسبة التي ستغطيها الحصة التموينية من الاستهلاك الغذائي. ومن الناحية الثانية فإن إرتفاع سعر صرف الدينار، بسبب توقعات تدفق الصادرات النفطية وعودة نوع من الثقة إلى الإقتصاد العراقي سيخفض من أسعار السلع الغذائية التي يستوردها القطاع الخاص والتي تغطي الاحتياجات التي لاتشملها الحصة التموينية. أما فيما يتعلق بأسعار السلع غير الغذائية والمنتجة محلياً فإن إنخفاض كلفة الغذاء يؤثر إيجابياً على كلفة الأجور من الناحية الحقيقية. إن التأثير الإيجابي على الأسعار سيتعمق كلما أستمر التدفق السلعي الأمر الذي يشير إلى مدى خسارة العراقيين نتيجة للتردد في قبول هذا القرار والقرارات ٧٠٦ و ٧١٢. إن استمرار انخفاض مستوى الأسعار ووتيرة التضخم سيعني من الناحية الحقيقية الاستمرار في ارتفاع سعر صرف الدينار. كما أنه سيجعل الناس يقللون من طلبهم على السلع التي تحميهم من التضخم، وهي سلع وارصدة محلية على الأغلب كالعقار مثلاً، الأمر الذي يفضي إلى اعتدال أسعارها.

في المنطقة الشمالية سيكون هناك بلا شك تأثير إيجابي فيما يتعلق بتوفر السلع والأسعار. فما يترتب لهذه المنطقة من القرار هو حوالي ٦٠٠ مليون دولار بينما الحاجة الغذائية حسب عدد السكان هي بحدود ٤٨٠ مليون دولار. سيكون هناك تأثير إيجابي على الأسعار، ولكن يتوقع أن يكون بنسبة أقل من الوسط والجنوب، فسعر الصرف للدينار هناك أعلى من السعر المتحقق في الوسط والجنوب وذلك بسبب التعامل بالطبعة «السويسرية» للدينار كما انه ليس هناك سلطة نقدية في الشمال تقوم بطبع النقود فتخفض من قيمة الدينار.

إن توفر الغذاء والدواء بأسعار معتدلة ستعكس إيجابياً في المستوى الإجتماعي والإقتصادي وذلك لإرتفاع الدخل الحقيقي. كما أن انحسار التضخم سيؤدي إلى تقليل التفاوت في توزيع الثروة والدخل، حيث لايضطر الناس، والطبقة المتوسطة على وجه الخصوص، لبيع مدخراتهم وأرصدتهم تدبيراً للعيش، كما يتوقع أن تنخفض معدلات الجريمة. قد يكون التأثير الأساسي إجتماعياً أكثر مما هو إقتصادي، حيث لايتوقع أن تفضي الزيادة الحقيقية في الدخل إلى زيادة الإدخار وإنما إلى شراء المزيد من السلع الإستهلاكية الضرورية والتي لم تكن في متناول العراقيين سابقاً.

إن هذه النتائج الإيجابية تتوقف، إلى حد كبير، على عاملين أساسيين:

أولاً: سياسة الحكومة، حيث لايجب أن تكون السلع المتوفرة عن طريق هذا القرار بديلاً للحصة الحكومية وانما يجب ان تشكل إضافة اليها . بعبارة أخرى يجب أن تبقى الأموال التي تنفق حالياً تستخدم لغرض توفير الغذاء والدواء، لا أن تستخدم لأغراض أخرى. إن ذلك يعني أن الوسط والجنوب سيحصل على حوالي ٢٤٢٠ مليون دولار (٦٢٠ مليون دولار إضافة إلى ١٨٠٠ مليون دولار). وهذا المبلغ يسمح باشباع جميع الاحتياجات مقاسة بمعيار الحصة التموينية، ثم انه يسمح برفع نوعية السلع الداخلة في الحصة. في حقيقة الأمر أن احتياجات الغذاء للمنطقة الجنوبية والوسطى تصل كما قلنا إلى ٢٢٧٨ مليون دولار. وعلى هذا فانه إذا لم يتم التخلي عن الحصة الأساسية فانه سيتاح للعراقيين في هذه المناطق تغطية أغلب حاجاتهم الإنسانية الأخرى والتي تبلغ ١٩٥ مليون دولار حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المشار اليه أعلاه.

ثانياً: ألا يُصار إلى طبع المزيد من النقود. فقد تظل الحكومة تشعر بأن ميزانيتها تعاني من العجز خاصة وأنه سوف لايدخلها أي مبلغ بموجب القرار، الأمر الذي يدفعها

إلى طبع المزيد من النقود وخلق حالة تضخمية. ومن الممكن أن تلغي مثل هذه السياسة أغلب أو كل إيجابيات القرار. ومن المفروض أن يتصدى البنك المركزي لهذه السياسة، إلا أن هذا البنك لا يتمتع بالاستقلالية في العراق.

*** إلى أيّ درجة يمكن لتطبيق الاتفاق أن يفيد الحكام في معالجة المعضلات الإقتصادية العميقة التي يواجهها نظامهم؟**

لاشك أن ذلك يعتمد على تعريف هذه المعضلات، فاذا كانت تتصل بالعقوبات المفروضة على النظام فلقد سبق التصريح بأن مذكرة التفاهم مستقلة عن العقوبات بل أن التوقيع عليها سيجعل من أمر رفع العقوبات أصعب. لاشك أن الموافقة على هذا القرار ستحل مشكلة الغذاء وبالتالي تساهم في تخفيف المعاناة إلى حد كبير، وإذا ما تبين أن ما يتوفر عن طريق القرار لا يساهم في تخفيف هذه المشكلة، فان ذلك سيشير الى عدم ملاءمة وفعالية السياسة الإقتصادية المرافقة للقرار. ومع ذلك فقد يوفر القرار هامشاً للنظام للتحرك، خاصة إذا ما احتفظ هذا النظام بالمبلغ، المنفق على الحصة التموينية أصلاً، لاستخدامه في أغراض تتعلق بترسيخ نفسه. إلاّ أن المعضلة في العراق ليست معضلة غذاء فقط، خاصة إذا ما انصرف الكلام إلى المعضلات التي سيواجهها العراق وليس النظام. فهناك متطلبات إعادة الإعمار والتخلص من الإلتزامات المالية وإنهيار البنية الإجتماعية والإقتصادية. كل هذه المعضلات يجب التصدي لها الأمر الذي يتطلب التغيير السياسي الجذري ابتداء.

جنيف، أواخر حزيران ١٩٩٦.


أدب وفن

ضلع المربع الدائري

قراءة في شعر بلند الحيدري*

ياسين النصير

-١-

ليست مصادفة أن يكون أكثر رواد الحداثة الشعرية الأولى عراقيين، بدر شاكر السياب، نازك الملائكة، عبد الوهاب البياتي، وبلند الحيدري. ومع أن الفهم النقدي لهذه الحداثة ارتبط بظهور الشكل الفنّي للقصيدة، إلا أنني أرى أن الحداثة الأولى بالذات لا ترتبط كلياً بهذا الشكل ولا بموضوعاته ــ وإن تمظهرت فيه ــ وإنما بحركة المجتمع الفكرية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فشملت مرافق عدّة منه بما فيها البنى الخفية من تطوره، ولذلك لا نجد العراق لوحده كان مؤهلاً لمثل هذه النقلة التحديثية. فأرضية الحداثة شملت سوريا ومصر ولبنان وفلسطين والعراق، وتمظهرت بأشكال تعبيرية عدة: حركة الإحياء في الثقافة والفكر في مصر، والتي تمخض عنها تيار تجديدي في الشعر والنثر، (أبوللو، والديوان) البنية الدرامية في مسرحة التراث (شوقي)، التطور الذي فجّرته الأغنية الشعبية (سيد درويش)، الوعي اللغوي في الحساسية النثرية (الزيّات)، الوعي الديني المتطور كجزء من حركة النهضة العربية (عبد الرازق)، النهوض السياسي والثقافي والفكري بعد ثورة أكتوبر (شبلي الشميّل ونقولا الحداد، وسلامة موسى، وحسين الرحال)، البدء في مواكبة حركة التصنيع العالمية بظهور النفط في البلاد العربية. . .إلخ. إلاّ أن ما أصاب العراق من هذه التحولات قليل جداً، وبخاصة في مراحل الحداثة المتقدمة، في حين أن الوعي السياسي الذي نهض به العراق بعد الحرب

العالمية الثانية وسقوط الفاشية، كان أثره كبيراً في تحويل المفردات الحياتية اليومية إلى شعر. لعل البدايات الحقيقية لهذه النهضة الثقافية والفكرية نتلمّسها في قصائد الجواهري، والرصافي، والزهاوي. حينما جعل الجواهري الحسّ الجماهيري بالأوضاع العامة، وبخاصة بعد نكبة فلسطين حساً سياسياً، وعندما حاول الزهاوي تضمين قصائده حساً فلسفياً مما حتّم عليه تطوير مفهوم الكتابة الشعرية، فظهر لأول مرة ما أسماه الشعر المنثور.. وقد كتب فيه عدد كبير من الأدباء بينهم، الزهاوي، والرصافي، وروفائيل بطي، وعبد الملك نوري لاحقاً.. ثم استقام لاحقاً على يد حسين مردان.

ومع أن موضوع الحداثة الشعرية الأولى قد عولج نقدياً أكثر من مرة ــ «الشعر العراقي الحديث»، للدكتور علي عباس علوان، و «الشعر الحر» ليوسف الصائغ، و «الشعر الحديث» للدكتور إحسان عباس. و «بدر شاكر السياب» لإحسان عباس أيضاً ــ إلا أنه مايزال بحاجة إلى تقليب أرضيتها كلما ظهر ما يغيّر من مسارات البحث تلك، خاصة وأن الفهم النقدي الحديث لم يعد مقصوراً على ظهور الشكل الشعري، ولا على قصائد بعينها، وإنما كما أسلفنا يشمل مجالات عدّة. وبما أن الحداثة لابد لها وأن تتمظهر بشكل ما يميّزها عن سابقتها، وأن هذا الشكل يحدد بزمن ظهور أو نشر القصيدة، وأن هذا الزّمن يرتبط بحال اجتماعية أو نفسية للشاعر، وإن هذه الحال محددة بنموذج أو أكثر.. فإن ردّ الحداثة ــ إلى شاعر ما بعينه يعني أنها أشبه بإلهام أتى شاعراً دون آخر، وتمظهرت بشكل محدد للقصيدة دون أي شكل آخر لأنواع ثقافية أو اجتماعية، وارتبط بتاريخ محدد، وأحياناً بشهر من هذه السنة، ثم ــ وهذا هو الأخطر في الفهم النقدي للحداثة الأولى ــ إن الدراسات قد شخّصت بداية ونهاية للحداثة الأولى، في حين أي تطور لمفهوم ما، بما فيه الشعر ــ وهو أعقد المفاهيم الإبداعية ــ لا يأتي دفعة واحدة أولاً، ولا يقضي على كل ما تقدمه ثانياً، ولا يظهر متساوق الخطوات قريبها ثالثاً، ولا يحتل شكلاً قادراً دون بقية الأشكال رابعاً، ولا يقمع كل ما عداه من تحول أو ثبات خامساً. وإنما يأتي الجديد متباعد الخطوات والأشكال، ولايحتل موقعاً إلاّ من خلال تدميره الحلقات الأضعف في الأشكال القديمة، وهيمنته على الأشكال الجديدة السابقة له، بما فيها تلك الأشكال المتقدمة فنياً على سواها. وهذا يعني أن جدلية الحداثة الأولى، وإن تمظهرت علانية في أوائل وأواسط الاربعينات، إنما ظهرت نتيجة حتمية لتطور تاريخ أشكال التعبير كلها، بما فيها الأشكال غير الشعرية، كما أنها لم تشهد توقّفاً وهي في نموها المستمر السابق على الشكل الحديث، لأنها كانت ضمن تركيبة ثقافية ــ سياسية تملك معرفة قادرة على ممارسة دور

لأزاحة الحلقات السابقة. وهذا يعني أن هذه الحداثة ما تزال في مسيرتها، وان اختلفت أدواتها، وغيّرت سبُلها، ويفصح هذا الموقف أن جدلية الحداثة الأولى ليست نهائية، لأنها تطور لما كانت عليه أشكال التعبير السابقة وإن كانت ضمن أشكالها الكلاسيكية، كما هو شأن شعر الجواهري وشوقي والرصافي مثلاً، فالأشعار تلك كانت تحمل نوى التحديث ولم تظهر بشكلها، على يد نازك والسيّاب ثم البياتي وبلند لاحقاً، إلاّ بعد أن اكتملت نماذج ولادتها. فحضورها بأشكال تعبيرية جديدة يعني أنها ما تزال مستمرة إلى الوقت الحاضر، مادامت تلك الأشكال موجودة، حتى ولو ظهرت ضمن هذه الأشكال ملامح الحداثة الثانية على يد شعراء الستينات، وملامح الحداثة الثالثة على يد شعراء لاحقين.. فإن ملامح هذه الحداثات جاءت نتيجة لتطور مفاهيم، أو بعض مفاهيم، الحداثة الأولى، ومن ثم تشذيبها من عناصرها التقليدية، مما سهّل للحداثة الأولى أن تتعامل مع الشكل الشعري العمودي لا لتلغيه كليّة وإنما لتفجر من خلاله فاعلين: التفعيلة المفردة وسياقها ضمن بحور معيّنة. وينطبق هذا المبدأ على ما نشهده اليوم من تبني أشكال تعبيرية جديدة متسعة اللغة والبناء بما ينبئ بحداثة ثالثة عمادها: النص وطاقة قصيدة النثر، وإن هذه الحداثة لم تأت دفعة واحدة، كما أنها لم تقض على كل مفردات الحداثتين السابقتين عليها، وإنما طورت الحساسية اللغوية والبصرية والشيئية فاقفلت الدائرة على بعض مفردات الحداثتين السابقتين فحجّمتهما مع أنها ــ أي المفردات السابقة ــ ماتزال حية ومستعملة في قصائد الكثير من الشعراء.. وفي ضوء هذه الحقيقة الجدلية، فإن مفاهيم قصيدة الحداثة الأولى ماتزال مستمرة إلى جوار مفاهيم الحداثة الثانية والثالثة، كما أنها لم تقض على مفاهيم القصيدة العمودية.. ويمكن تقويمها ــ أي الأسس والمفاهيم ــ نقدياً ضمن الأسس البنائية التي أنشأها الرواد..

ــ ٢ ــ

الشاعر بلند، وهو موضوع هذه الدراسة، زامل فترة الحداثة الأولى، وكتب فيها الحديث من الشعر. ولم يكن يوماً مقلداً لما يكتبه زملاؤه من الروّاد، وإنما اختط لنفسه حقل تجربة خاصاً، بدا لاول وهلة أنه ضمن مفاهيم الحداثة الأولى المعروفة، لكنه وبعد تجارب عدة له، لم يكن ما كتبه ينضم كله للمسرب ذاته، حيث استطاع أن يفرد له أسلوبية خاصة في تلك الحداثة، هي جزء من مناخ الحداثة نفسها، وبقي إلى اليوم ضمن منطلقات ما اختطه برغم أن الكثير من تلك المفردات قد غادرت مواقعها، وجرى تطويرها. فبلند

الحيدري يمتلك خصوصية أكثر ثباتاً وانضباطاً وأقل تطوراً فيما يخص منهجه الشعري. فهو لم يشهد قفزات أسلوبية، ولا تطورات مفاجئة وكبيرة، وإنما حافظ، منذ أواسط الأربعينات وحتى الوقت الحاضر، على خط تطوري بطيء ودقيق خاص به. وهذا ما تشهد عليه مسيرته الشعرية كلها بحيث يبدو للقارئ أن بلند لم يتطوّر كما تطوّر أقرانه: السياب والبياتي، كما أنه لم يتخلّ عن منطلقات الحداثة الأولى كما فعل شعراء لاحقون مثل صلاح عبد الصبور وأدونيس وسعدي ونزار، وإنما بقي ضمن مناخه يطور أدواته المعرفية بما يخدم الشكل الفني الذي يعتمده مخلصاً لفنّه، مطوّراً معرفته بالشكل ومكتشفاً لموضوعات ما كان للحداثة الأولى أن تتعرف عليها. وعندي أن شاعراً يعتمد التشديد على إيقاع المفردة، وما تبع هذا التشديد من ضبط دقيق وصارم للإيقاع والوزن ومن ثم إبراز ثيمة الأصوات المتعددة داخل بنية القصيدة الغنائية، وفي وقت مبكر جداً، ثم مطوراً لهذه الثيمة شعرياً ودرامياً دون أن تنتقل إلى الدراما والمسرح، يعني أن بلند الحيدري أكثر الشعراء تمسكاً بمنهجية الحداثة الأولى، ومن ثم يطوّر أدواته ضمن مساراتها التي ماتزال منفتحة وقابلة للتجديد، دون أن يكثر من اللعب الشعري والتحولات اللاممنهجة مما يعني سقوطه كما سقط الكثير من الشعراء، أو مداورته للقول الشعري ضمن مفاهيم محددة وقوالب جاهزة كما يفعل زملاء له من شعراء العربية. فأنت تقرأ ديوانه الأولى: «خفقة الطين» ١٩٤٦، فتجد فيه حداثتين: واحدة مجايلة لزملائه الروّاد وإن لم تشبه قصيدته قصائدهم، ووجه الشبه، هو في إعتماد التفعيلة والموضوع الجديد، وأخرى خاصة به، سعى لتطويرها لاحقاً وهي الخاصة بتعدّدية الأصوات. وهذا ما ميّزه عن أقرانه من الشعراء مما جعل هذه الحداثة إحدى خصوصيات مسيرته اللاحقة على تجربة ديوانه الأول. فبلند كأي شاعر يشعر بالتجديد حاجة، يمتلك حساسية البناء الحديث من خلال تجاربه الذاتية وليس من خلال قراءاته لأشعار الآخرين، كما أن ثقافته المحافظة، وطريقة تعامله مع الأحداث الاجتماعية والسياسية، والعيش في بيئة شبه أرستقراطية جعلت منه شاعراً أكثر محافظة على وعي التجديد من القفز بالتجديد. وهذا لايعني أنه يكتب كما لو كان شاعراً عمودياً، وإنما يعني إن الحداثة الأولى للشعر لاتعرف شكلاً واحداً للتعبير، ولا منطقة خاصة للإبداع، ولا طريقة قول متشابهة، ولا موضوعات محدّدة، وإنما كانت ثورة على أصعدة مختلفة استوعبتها أشكال تعبير مختلفة أيضاً حتى ضمن القصيدة الواحدة. ومن هنا يمكننا القول إن بلند الحيدري كان أحد رواد الحداثة الشعرية الأولى، وبقي ضمنها مطوّراً أشكال تعبيره

الخاصة برغم ما أصاب هذه الحداثة من نقلات جوهرية على يد الشعراء الآخرين. أما ميدان خصوصيته الشعرية، فهذا ما سنحاول دراسته هنا.

- ٣ -

ما نعنيه بالخطوة الرابعة في الحداثة الشعرية الأولى امتيازاً لبلند الحيدري هو ما ذهبنا إليه: التشديد على فاعلية الإيقاع الداخلي والخارجي للقصيدة، مشفعاً بالضبط الوزني مع الاعتماد على منطق المحاور الداخلية بين الأنا والآخر كجزء من بنية درامية للصوت الواحد. وهذه الميزة بدأت في أولى تجاربه الشعرية وما تزال. وهذا ما ميّزه عن أقرانه في المربّع الشعري العراقي حيث قامت الحداثة الأولى على فاعلية هذا المربّع وليس على أحدهما دون الآخر، حتى ولو تأخر إنتاج أحدهم عن المرحلة التي ابتدأت بها تلك الحداثة.. وقد يحدث أن يطوّر أحد الشعراء اللاحقين بعض الجوانب التي لم يدركها شعراء الحداثة الأولى، في تلك الحداثة لاحقاً، ولعل هذا ما فطن إليه شعراء الحداثة الثانية فأقاموا صرح نتاجهم على المناطق التي لم يطورها شعراء الحداثة الأولى، فالحداثة الأولى ابتدأت ولم تنته بعد، وحقولها الشعرية كليات ومطلقات وإن سُمّيت بأسماء وحالات محلية. فالسيّاب، وهو أول أضلاع المربع، فجّر التركيبة الداخلية للوزن — وإن قيل لاحقاً إن نازك الملائكة هي الأكثر حداثة في هذا الموضوع — هذا ما كتبه الشاعر حسب الشيخ جعفر أولاً ثم سامي مهدي ثانياً — فاعتمدها طريقة للتحديث، بينما اعتمد البياتي، وهو ثالث ضلع في المربّع الشعري، التحديث الحياتي والاجتماعي طريقة للتأليف في بنية القصيدة الحديثة، وهذا ما جعل ناقداً كبيراً مثل إحسان عباس أن يجعل البياتي الرائد الحقيقي للحداثة. في حين زاوجت نازك الملائكة بين صرامة الحكاية في بنية القصيدة مشفوعة بوعي نقدي صارم في الخروج على إطار الشكل الشعري السائد مع البقاء ضمن أطره الخليلية. أما بلند الحيدري فقد كان — وهو الضلع الرابع في المربع — مجاوراً لزملائه، مبتدئاً بخصوصية أسلفنا إيضاح مفرداتها.

وإذْ تتسع دوائر التحديث لاحقاً بهؤلاء الأربعة، حيث يطور السيّاب موضوعه فيضمّن قصائده بُعداً شعبياً وسياسياً وأسطورياً، خارجاً بقصيدته على الاهتمامات اليومية موضحاً أن معاناة الأمة ذات جذر تاريخي أسطوري، نجد دائرة نازك تضيق فتضغط عليها الإيقاعية القديمة، وتبدأ بتنظير للحداثة بدا أكثر صرامة من الحداثة نفسها، ففلتت قصيدتها من دائرة التنويع المستمر لتعود إلى صرامة الإيقاع والتمسّك

بالوحدة الداخلية للبيت كما لو أنها أنكرت على نفسها بدء ثورتها التجديدية. أما دائرة البياتي فبدأت بالاتساع لتضمّن قصيدته موضوعات الغربة والمنفى والموت والصراع مع السلاطين، خاصة بعد أن بدأت متغيّرات الحياة السياسية تمارس ثقلها في القمع.. وهي نفسها الممارسات التي استجاب لها السيّاب فانجرف في تياراتها. فما كان منه إلاّ أن بدأ بكتابه نثريات لا ترقى إلى مستوى المواجهة أو الانزلاق. ففي الحين الذي يستعير البياتي الرمز التاريخي المشبع بميثولوجيا شعرية تأويلية، نجد السيّاب يقع تحت تأثير المرض ومعاناة الجسد والغربة،.. في هذه الأحيان، بدأت دائرة بلند الحيدري تحدد هويّتها، فخلال مسيرته الشعرية لم يرفع بلند عينيه عن مشكلات الوطن، مع الاحتفاظ بمحورية الأنا ضمن صراعاتها المستمرة، مما تطلّب الموقف الجديد له فتح محاور جدال مستمرة مع الآخر، الذي كان مجهولاً وبلا اسم مرة، والإله مرة أخرى، والسلطان والحاكم مرة ثالثة، ثم مع المدينة ومظاهرها من سجن ونفي وموت وغربة مرة رابعة.

وإذْ تتداخل الدوائر الأربع، فيستعير أحدها من الآخر، كما حدث بين البياتي والسيّاب، أو يطور أحدها ما لم يكتشفه الآخر في المنحى ذاته، كما حدث بين السيّاب ونازك. فذلك يعود إلى أن الحداثة نفسها كانت تجوس ميادين مختلفة ومنهجيات افتراضية متباينة، وبدا من الصعب قياس أبعادها بنموذج يكتبه شاعر دون آخر، أو بديوان دون جملة دواوين. فقد كان فعلها فعلاً حضارياً، بمعنى أنها ــ أي الحداثة الأولى ــ أسّست في الميثولوجيا رؤية ولم تسر فيها طويلاً، وعاينت الواقع معاينة يومية ولم تؤدلج فيه، واقتبست من الحياة اليومية رؤية ولم تتقصّها. كما وضعت للتراث رؤية وإن كانت محدّدة بنماذج ثورية وبأحداث معيّنة، وبدا أن ثورتها في الإيقاع لم تهدأ فاتسعت دائرة البحور المستعملة، ودخل الطويل إلى جوار البحور الستة الصافية الإيقاع. ولذلك بدا من الصعب بمكان أن نحصر الحداثة بإنجازات مرحلة، وخاصة الإنجازات الناجحة منها، وننسى الفاشلة، أو أن نحددها بقوالب فنّية دون اعتماد الحرية في الإيقاع منهجاً تحديثياً. وقارئ شعر الجواهري مثلاً، وبخاصة شعره في الخمسينات والستينات يجده حديثاً في استعاراته ومجازاته وبلاغته وموضوعاته، وإن بقي ضمن العمود. فالجواهري استعار من التحديث ثورته، ولأنه شاعر متمكن، ضمّن كل موضوعات التحديث البنية العمودية لقصيدته. فنجده وقد اهتمّ بالرومانسية، الثورة والحب، وحرّر القصيدة من وحدة البيت، وجعلها خاضعة لوحدة الموضوع، وصيّر حالاته النفسية

والاجتماعية ــ وهي كبيرة ــ موضوعات حديثة. ولذلك بدت حداثة الجواهري حداثة اجتماعية قبل أن تكون حداثة في بنية الشكل الظاهرية... أقول إن مفهومنا للحداثة الأولى مايزال يشوبه الإضطراب والتشويش، وهذا ما يجعل أي إنجاز نقدي لمفاهيم الحداثة الثانية أو الثالثة مضطرباً. وإذْ نذكر الجواهري ــ عَرَضاً هنا ــ نذكر شوقي في مفهومه لبنية الدراما، والرصافي وعمر أبو ريشة وشعراء العمود الآخرين الذين أحدثوا ثورة في التحديث مع بقاء الشكل القديم.. لعل الحصيري أحد أهم الشعراء الشباب الذين أقرنوا ثورة التحديث بالقالب الفني للقصيدة القديمة.

ـ ٤ ـ

تقوم دراستنا لتجربة بلند الحيدري الشعرية على إعتبار أن دواوينه الأولى تشكّل بنية الأساس لبقية أبعاد التجربة، ولذلك ستكون لنا وقفة متأملة عند ديوان «خفقة الطين» ١٩٤٦، فإذا كان هذا الديوان قد لقي تقييماً نقدياً، وبخاصة تقييم السيَّاب له فإن، ذلك يُعد شاهداً على رفقة ريادية مما يعني أيضاً أن قصائده تعلن عن مسار شعري يفصح عن تعمّل محتدم داخل مناخه ومرحلته، نتلمّس خطوطها العامة في التزاوج بين رومانسية ماتزال محكومة بقاموس لفظي وشعري ضمن مناخ قديم لها، وبين واقعية تفصح عن محورية للأنا متمركزة في صلب الحدث، وهي تكشف بحساسيتها عن بُعد مأساوي تشرّبت به مناخات قصائده، مما يعني كذلك أن لا رومانسية مكتملة ولا واقعية متشدّدة محكمة، وإنما يوشي التداخل بينهما عن تردّد الأنا، وهي تجوب بين مواقع ذاتية وأخرى اجتماعية. ولعلّ هذا التجوال أهم خصيصة منهجية من خصائص الريادة الشعرية الأولى. وحداثة بلند من هذا النوع المتباطئ. فهي ذات شكل حديث إلاّ أن موضوعاتها مألوفة منذ زمن، وهذا ما جعل القصيدة في هذا الديوان تلتزم، وبشكل صارم، الوزن وإيقاعات اللغة الداخلية، وفي الوقت نفسه تتمرّد في ذلك على الإيقاعية بفاعلية التكرار والجملة الشعرية.

سكر الليل/ باللظى المخمورِ/ واقشعرت معالم الديجورِ/ وسرت نسمة، / فهشَّ ستار/ واستخفته ضحكة التغرير.

من الواضح أن هناك سياقاً وزنياً منضبطاً، وثمة قافية قارّة، ولكن الشاعر يلجأ لاحقاً إلى إحداث تغيير في مسرى السياق العام بالمحاورة، والمخاطبة. فالسياق السابق سيؤدي إلى الرتابة وإقفال الموضوع. عندئذ لا بد من خروج على الإيقاعية الداخلية.

سميراميس، ثياك الذي أدريه عن قلبك

سميراميس، من هذا الذي يغفو إلى جنبك؟

يتضح من المقطعين السابقين فعالية الجملة الشعرية [سكر الليل باللظى المخمور]، واعتماد واو العطف للتكرار، في حين يكثر السؤال الحواري في المقطع الثاني، وإذ يعود الشاعر في القصيدة نفسها إلى الطريقتين بالتناوب، نجده يلتزم سرد أسطورة مفادها أن ابنها هو الذي يغفو جنبها، وجريمة الأم في عرف الشاعر أكبر من جريمة الابن مادام الشاعر يضع نفسه سائلاً، والأم مسؤولة، أما الابن فقد كان حشوة في نظام السؤال نفسه. فما كان من الشاعر إلا أن أسكن الابن مرتعباً في حين أصبح هو صمتاً وليلاً ووعاءً يفرّغ شهواته. . . بمثل هذه الوحدة البنائية المركّبة كان الشاعر يفكر يومذاك.. أي في عام ١٩٤٦.

ليست لدينا قدرة كافية للربط المنهجي بين القاموس الشعري لرومانسية بلند الحيدري يومذاك وبين البنى الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع العراقي، ولكننا نشير إلى أن مؤشرات الحداثة الأولى اللغوية والفكرية كان أكثرها ارتباطاً بالمجتمع ومشكلاته السياسية والذاتية. فالسيّاب، مثلاً، أدّت بشاعريته حاجة التحديث إلى البحث عن أفق ماركسي مبكر، ونجد نازك تنزل بشاعريتها إلى المواقع الأسرية، وآليات الحياة العادية، في حين يغور البياتي، المنحدر من بيئة وسطية في المفردات الأكثر صخباً: التمرّد والثورة، والبحث عن اليقين المفقود في الأشياء.. ونجد بلند، المنتمي إلى أسرة عريقة شبه برجوازية يتصدّر تظاهرات الشارع معلناً تمرده على النظام، برومانسية مشبعة بموقع الأنا، وهي الرومانسية التي أفرزت في ديوانه «خفقة الطين» قاموساً اصطلاحياً نشخص فيه مفردات مثل: الشاعر، القلب، الكوخ، الظلال، الموت، المرأة، الليل، الطين، الحب، الذكرى، الأحلام، الحزن، الفقدان، العدم، . . . إلخ. ولو أمكننا أن نحلل دلالات هذه المفردات، بعلاقاتها الإجتماعية والثقافية، لأمكننا تشكيل رؤية لنوعية الوعي الذي يعتمده الشاعر يومذاك، لوجدنا أن الحداثة الأولى للشعر كانت تعني لدى الفئات الاجتماعية تحولاً في الحساسية قبل تحولها في الموضوع وفي الشكل. وهذا ما يجعل ميادين دراسة هذه الحداثة متسعة خاصة إذا فهمنا أن لكل رائد من روادها موقعه الاجتماعي والنفسي والسياسي، وإن هذه الحداثة كانت من السعة بحيث شملت هذه المواقع، وفرزت عنها أيضاً. من هنا ثمة تبرير منهجي واضح لظاهرة الإكثار من الكلمات المشدّدة ــ والمضعّفة ــ في قاموس بلند الشعري وهذا ما يفرض حضوراً مرئياً لضمائر المتكلم وبطريقة توكيدية تدور على محور العلاقة بين الشاعر والموضوع.

وظاهرة التشديد / الأنا بقيت ملازمة له طوال رحلته الشعرية وكأنها ضبط إيقاعي آخر يُضاف إلى صرامة التزامه بالوزن. ومنها، كما سنرى لاحقاً، فحوى توزيع الصوت الواحد إلى أصوات عدّة، متخذاً طريقة المحاور تارة، والمجاذبة بالكلام تارة أخرى. ولعل هذه الظاهرة تتجسد أكثر في شعر نزار قباني مثلاً. ويعمد بلند إلى اعتماد قافية تكاد تكون قاسماً مشتركاً لعدد من دواوينه متشابهة، تنتهي غالباً بـ «ي، ق، يه، م، مي». وهذه اللازمة النفسية للشاعر مبعثها هيمنة الصوت الداخلي وقوته، وحضوره الكامل في كل زوايا الرؤية، مما يعني أن الخطاب الشعري لبلند يصلنا عبر رؤية الأنا في مواقعها المختارة مسبقاً، ولعل هذا التصميم المسبق للقصيدة يقلل من فاعلية البنى الاعتباطية والعفوية التي تركن إليها الكثير من هواجس الإبداع الذاتي.

ولبلند الحيدري حسّ مبكر بالفواجع والافول، لكأنه وهو يبدأ خطواته في هذا المجال يعيد لنا حسّاً مأساوياً غائراً في الذات الفردية والجماعية، فهو لا يتعامل إلاّ مع الأحداث التي حسمت، فكأنها بقايا معلمة، ورسوم فوق خارطة زمنية. ففي «خفقة الطين» وبقية دواوينه ينمو الحسّ بالفاجعة الشخصية حتى أصبحت إحدى الثيمات التي رافقت الحداثة عنده.

ويمدنا التعامل مع المناخ المحبط بثلاثة تصورات منهجية للكتابة الشعرية: الأول، إن الوشيجة بين شاعر رومانسي وبين الأحداث الآفلة من القوة ما يجعلها محوراً للغة تبدو أكثر ارتباطاً بالماضي.:

كل آمالي تلاشت / مثلما يتلاشى النور عند الغسق / وتساوى الليل عندي والضحى / ربّ ليل فجره لم يفقِ / أجرع الحزن كئوساً / كلما، أفرغت أترعتها من أرقي.

الثاني، إن أنا الشاعر تصبح أنا مصلحة، وثورية في آن معاً، وتعاملها مع الحدث تعاملاً شخصياً، والحدث مهما كانت موضوعيته يعيد إلى أنا الشاعر ضمائر التملّك الماسكة به:

وددتُ لو حطمتها / لو دستها / لو انني قتلتها / / وددتُ لو جبلت من عظامها / مرآتي المحدّبة / أظل فيها مبحراً تحملني أشرعتي / حكاية أجمل مافيها.. أنا

الثالث، أن هذه الأحداث المأساوية، والآفلة، تمتلك أرضية جماعية، مما يعني أن لغته الشعرية ستحمل هماً جماعياً، أو إيحاء بالانتماء إلى الجماعة، كما أنها دالة على سوء وضع واكتشاف مجهول. وإن هذه اللغة من الممكن أن تصبح لسان جماعة.

نزت الآثام من عمري / فثوري / وارقصي نشوى على قلبي الكسير / مضغ الحزن

شبابي/ يافعاً/ فامضي بالشهوة القصوى مصيري/ لستُ أهوى جنة الله... ولا/ أتمناها رجاء في شعوري.

ـ ٥ ـ

ستتسع لغة ديوان «خفقة الطين» في مسيرته اللاحقة بعدما يضيف عليها جديده لاسيما وأن ديوانه الثاني «أغاني المدينة الميتة» قد صدر عام ١٩٥١ أي بعد خمس سنوات من «خفقة الطين»، وأولى الملاحظات، إن عنوانات قصائده مالت إلى التجريد، فقد احتوى الديوان سبع عشرة قصيدة بعنوانات مفردة، بمقابل إحدى عشرة قصيدة في ديوانه الأول. ويعكس هذا انطباعاً أكثر بالتركيز والاختصار، فالعنوانات استهلال أول يتضمّن معنى مضمراً للقصيدة. ولم يقف الأمر عند العنوانات المفردة، بل إن استهلالات القصائد في هذا الديوان شهدت هي الأخرى تطوراً في البنية، فقد تضمّنت وبوضوح النوى الفعلية لمعنى القصيدة، كل استهلالاته تتضمّن معنى الموت، والوحدة، والغربة، إلاّ أنها من حيث البناء تعد متعددة، حيث يحكمها منطق الجملة المولدة، والكلمات المتعدية، ولذلك عمد الشاعر إلى التطويل كجزء من بنية الخبر إذا ما اعتبرنا الاستهلال ابتداءً

شتوية أخرى/ وها أنا/ هنا/ بجنب المدفأة...

فقد تضمّن الاستهلال ثلاثة عناصر بنائية فاعلة: الشتاء والمدفأة والشاعر. وكل مفردة منها سوف تتسع داخل النص مولدة صورها المكملة، حيث الشتاء يعني قسوة الخارج ودفء الداخل، وحيث الأنا يشدّها الجلوس والذكرى، وتعطى نار المدفأة توازناً شعورياً بالأمان لاسيما وأن مثل هذه الحال تدفع بالصور الشعرية إلى أن تصبح تعويضاً عن حرمان ما. لعل الأحلام أحد السبل لفتح كوة في هذا المكان المدفأة.. لاسيما أن عنوان القصيدة «شيخوخة» يدفع هو الآخر أحاسيس الوحدة إلى التوزع والتنوع.

بالامس إذ كنّا صغار/ كم كانت الدنيا صغيرة

يتضمّن استهلال هذه القصيدة عناصر ثلاثة أيضاً:: الفتى/ الشاعر/ الدنيا، والكل مشمول بالصغر، وضمناً ثمة ماض وقد عبَّر عنه الشاعر بالذكريات والدروب المعتمة.. والاستهلال الناضج، هو الذي يحتوي أبعاد القصيدة، ويتوزّع على مفاصلها. فلقد تكررت صوره خمس مرات داخل النص: ما زلت أذكر ــ ما أصغر الدنيا ــ مازُلت أذكر ــ تعود ثانية ــ كم كانت الدنيا صغيرة... ومن الواضح أن الشاعر في هذه التجربة أكثر

نضجاً، وفهماً لمعنى الحداثة، وتؤكد ذلك مفردات قاموسه الشعري التي بدت هذه المرة، بعيدة عن الرومانسية، فالعنوان هو «أغاني المدينة الميتة» وهذه الأغاني تفرز مناخها المأساوي، لذلك لا نعجب إن كان الموت والماضي يغلفان كل التجربة، مما فرز مفردات قاموسية له وعمادها: الوحدة، الحارة، المأساة، المرأة، البحر، التشاؤم، الفقدان، الندب، القرية، الطيف، الدروب الموحشة، الظلال، الرمال، الرؤى. . إلخ. مفردات كلها جديدة، ومؤكدة من خلال بعدها الاجتماعي. ترى بماذا كان يرثي بلند المدينة؟ وأية مدينة؟ لاشك أن بغداد في العمق من هذا التصور، وأن المرحلة هي بداية الخمسينات حيث المجتمع يشهد نهوضاً سياسياً بعد نكبات عدة: ٤٨، في فلسطين، وثبة كانون ١٩٤٨ أيضاً، إضرابات عمالية عدة. . . من هنا يظهر البعد السياسي في هذه الأغاني. الشاعر مايزال مركزاً في هذه المآسي، إلاّ أن حسه الاجتماعي أفرز لشاعريته مساحة جديدة. لعلّ ميل الصورة الشعرية إلى اعتماد المفردة بدلاً من الجملة أحد هذه المؤشرات، فقد بدا الشاعر يركز بصره وذاكرته، وبدت القصيدة تتكثف في مناخ خاص، كما في قصائد «دروب» و «ثلاث علامات» وغيرها. والتركيز على الكلمة المفردة، يعني كذلك بدء فاعلية النغمة الضربة، والنغمة الدالة، مع أن القصيدة بعامّة ماتزال خاضعة لذلك المناخ الوزني الصارم، وتلك الحالات المشددة. وعموماً فالمدينة في عرف بلند موضع سخرية ومجافاة، ليُنهض بدلاً عنها القرية والحارة.. هل هي رومانسية مشوبة بحس الريف؟ أم أن التعويض قائم بين مدينة مكبلة بالسجون والموت كرمز للسلطة، وقرية ينشدها الشاعر أماناً ومكاناً للدفء والمواءمة. وهذا ما يتعمّق ثانية.

بكثرة نشدانه الصداقة، والألفة، والناس البسطاء، والحالات الأكثر اجتماعية. ويعني ذلك أن الشاعر في هذه المرحلة كان يقترب من عامة الناس ومن مشكلاتهم، ويرى في حركتهم اليومية ومشاغل حياتهم صورة لموقفه الوطني.

إلاَّ أن النقلة المهمة في تجربة «أغاني في المدينة الميتة» هي تحول رمز المرأة، فلقد أصبحت هنا قضية بعدما كانت كياناً أنثوياً مغطى برومانسية شاعر يحب، وكياناً مسحوقاً تحت فاعلية الرغبة الجسدية. فالمرأة هنا موقف ولغة في الحداثة، وبنية معرفية، وكائن له حضوره الاجتماعي والسياسي، وإنسان يشارك ويتفاعل، فقد بدأت جزءاً من الحوار، حيث اتخذت صفة المحاور الذي يمتلك خصوصية، بعدما كان رغبة تفرز كلماتها على لسان آخر.

النقلة الثانية في فنّية هذا الديوان، هي البدء بتوزيع الصوت الواحد، وهو غالباً صوت

الشاعر، إلى أصوات عدة، ولكن من داخل بنية القصيدة، فهو لم يستعد بعد فنياً لأن يوزع الحدث درامياً وإنما تعامل مع التعدّدية من خلال توزيعات هارمونية للصوت، وما محاولته اللعب بالضمائر إلاّ طريقة لتأكيد هذا الانشطار الداخلي للنص. أما هوية هذه الأصوات فقد اتخذت أسماء مثل: القرية، المدينة، الليل، الفتاة، وكلها تستعير ضمير الأنا وتؤكده:

*** أكاد أجن يا نفسي / أأنت؟ / أأنتَ يا حسي / أهذا العالم الانسي ـــ الذي ألقى به / المهد / ويطوي شعثه اللحدُ / هوَ الصارخ... ياعبدُ**

*** ساعي البريد / ماذا تريد؟ / أنا عن الدنيا بمنأى بعيد / أخطأتَ... / لاشك، فما من جديد / تحمله الأرض لهذا الطريد.**

نجد في تجربة بلند الشعرية توقاً إلى تحرير الذات من قيودها الماضية، هل يعني نشدان الحرية تشخيصاً لموت المدينة؟. إن فاعلية الآخر الذي ألمحنا إليه ممثلاً بالمرأة، أو القرية، هي فاعلية الملجأ، أو الموقع الذي يمكنه الوصول إليه نجاةً من عسف الظلم، وحقيقة المواقف هذه تدل على أن المرحلة التي شخّصها ديوانه «أغاني المدينة الميتة» شبه مأساوية، أفعالها المعلنة تدل على تاريخ من العسف والاضطهاد، ولذلك شاب لغته الرومانسية المحلقة سابقاً نوع من الركود أو الرسو على أشياء الواقع، وبدت الحياة أمامه كما لو أنها أكثر هدوءاً، وعودة على قاموسه الشعري يؤكد أن ما ذهبنا إليه هو حصيلة هذه المفردات المشخصة والقارّة.

ـ ٦ ـ

في خطواته الثالثة «خطوات في الغربة» الصادر ١٩٦٥، نلمح ثلاثة إتجاهات أساسية تتقاسم قصائد هذا الديوان.. صدر الديوان بعد خمس عشرة سنة على ديوانه الثاني، ويعني هذا أن بلند قد راقب فنّه الشعري طويلاً، وأنه اختبر مواقعه واختبره الواقع، فكان أن هاجر عن العراق بعدما اشتدت أوضاعه وساءت حال الثقافة والمثقفين، وقُتل وشرّد عدد كبير منهم، فأحداث شباط ١٩٦٣ كانت حداً حاسماً بين مرحلتين قارتين للكثير من القضايا.. وبلند الذي عرف انتماءه الوطني لقضايا المجتمع والثورة والتقدم، يجد نفسه أمام تناقضات لا حدّ لأبعادها فوقف فنياً، كما وقف فكرياً، وديوانه «خطوات في الغربة» حمل كل هذه الوقفات:

فسجننا أعمى بلا كوّة / ودربنا يوغل في الهوّة / ونحن لا حول ولا قوة

لقد سيطرت على الديوان فكرة العماء التي تقاسمتها قصائد عدة، فنقرأ صوراً منها (المصابيح المطفأة ـ الأرض الصمّاء كالصخرة ـ العيش بلا ظل ـ أحلام بلا رغد ـ البيت الحزين ـ الدنيا المظلمة ـ الأحلام السود بلون الدخان ـ السكون الناعب، والبيت الغارق في الظلمة... إلخ). وتفصح هذه الصور ـ والشاعر خارج الوطن ـ عن أن المعادلة التي يخرج بها الشاعر ذات طرفين: واقع مرّ وقد امتلأ سجوناً وقتلاً وظلماً، وأحلام مسافرة تقال لغة ومناشير ووعود، ولذلك لا أمل عند الشاعر في تغيير الوضع. إلاّ أن جدلية البنية الثنائية عماء / ضياء تفرض على الشاعر أن يقول قصائد ـ وهو في الغربة ـ توحي بالأمل، إلاّ أنه الأمل الذي يأتي على لسان «الأنا».. وهنا يعود بلند إلى تأكيد صوته الذاتي ثانية ولكن بلا دراما، بلا توزّع أو انشطار.. فنقرأ:

(ـ لا ما انتهيت ـ سوف نرى الصباح ـ استيقظت كرومنا ـ ستشرق الأنوار من بيوتنا ـ أريد أن أغور في شوارع مزدحمة... إلخ).

ولم تقف ثنائية العماء / النور، عند حدودها المعلنة، فالشاعر يرى في تداخلهما ثمة موقع ثالث يجمع بين الإثنين وينفرد، إلاّ أن هذا الموقع ليس له، أو لصوته، إنه للآخر، الذي أصبح هذه المرة، شخصاً أو حزباً، أو فكرة، أو أملاً مجسّداً.. والآخر الذي يعنيه بلند لا هوية واضحة، ولا اسم.. فنقرأ:

(ـ بالأمس مرَّ من هنا ـ قال لنا شيئاً ومرَّ ـ أنا إن رجعت غداً إليك قد ترجع نبرة حزن في صوتي ـ لابد أن يأتي فقد جفت من النزف الجراح ـ مادام في الدنيا غد... إلخ).

لقد جرت تحوّلات جذرية على شاعرية بلند في هذا الديوان:

الأول: أن البعد التشاؤمي، الذي اتسمت به قصائده السابقة عليه، قد تحوّل إلى بعد مأساوي، فلقد جسّدت الوقائع والأحداث ما كان يستشعره سابقاً، ويعني هذا أن اللغة الشعرية لم تتخلّص كلياً من نغمة الحزن والغربة والوحدة إلاّ أنها بدت أكثر رسوّاً على الواقع، وأقرب إلى العلن منها إلى البوح، وأنها شحنت بمناخ مرحلة، وأنها كذلك حملت لغة الاحتجاج والرفض والمواقف.

الثاني: أن صوت الشاعر، الأنا، لم يكن سائداً في كل القصائد، صحيح أن بلند لم يتخلّص كلياً منه، ولكنه جاوره بأصوات أخرى، ويظهر لنا صوته صافياً، متوحّداً، فالغربة ليست إلاّ إحساساً بالوحدة حتى ولو كانت ثمة جماعة، كما أن صوت الأنا قد تخلّص من الدرامية، ومن التوزيع كأنه أصبح محاصراً، بالوقائع، ومحاطاً بصفاء اللغة

المؤكدة على فاعلية الانا في مرحلة مضطربة.

الثالث: أن الآخر، الذي كان قرية، وبلداً، وشخصاً ووطناً. . إلخ، قد أصبح لغة سياسية، وبعداً إيديولوجياً، وتشخيصاً لحزب أو لفئة، وهذا يعني أن الآخر لم يعد مجهولاً، ولا فكرة، وإنما هو قضية تحملت أكثر من سواها ما حل بالعراق.

لم تكن هذه التحولات على البناء الفكري، وإنما على مستوى البناء الفنّي، فقد إصبحت قصيدته أكثر صفاء، وقلَّ فيها التشديد، وتنوّعت التفعيلات واتسعت دائرة الموضوعات، ففي الديوان عدد من الأفكار الجديدة، والموضوعات المختلفة مما يعني أن الحساسية الشعرية عنده بدأت تتعامل مع مواقع عدة.

هذا/ أنا/ ـــ ملقى ـــ هناك حقيبتان/ وخطى تجوس على رصيفٍ لا يعود إلى مكان/ من ألف ميناء أتيت/ ولألف ميناء أصار/ لا. . ./ ما انتهيت.

ـ ٧ ـ

في ديوانه الرابع «رحلة الحروف الصُفر»، بيروت عام ١٩٦٨، حدث تطور جوهري على صعيد البنية الفنّية للقصيدة، فبالإضافة إلى أن قصيدته فيه لم تصبح انعكاساً لحال، ولا ترديداً غنائياً لتجربة مفردة، ولا تجسيداً لوضع مأساوي سابق، وإنما تحوّلت إلى توظيف الحكاية بإطار درامي. فكانت المحاكاة لأفعال أسطورية (أوديب) ومن ثم تلبيسها أحداثاً واقعية عن طريق الجوقة وصوت الشاعر بمثابة ترديد شعري ينهض به حال قديمة بأثواب معاصرة، منتقلاً بأدواته الفنّية من أطرها الحكائية البسيطة التي كانت تتحكم بمسار النص إلى إطار درامي شعري تتوالد فيه الأحداث وتتداخل الأصوات وكأنها ترنيمة معاصرة لجوقة عراقية شهدت على أرض الستينات أحداثاً جساماً.

وأهم ملامح تطور قصيدته في هذا الديوان، أن كل قصيدة جيدة ابتدأها باقتباس لقول من رسائل له أو منه، والاقتباس بحكم الضرورة يمثّل استهلالاً معلناً، فهو تعميق للتجربة السابقة في التجربة الجديدة. وهو توصيل ما لحق بما سبق، ولذلك لم يأت عند بلند بمثابة عنصر اتكاء.

في هذا الديوان تبدأ قصائده بالرسو على الأرض مشبعة بوجدان شاعر أحس أن ما حدث في العراق من أحداث جسام لا بد وأن يجد صداها في بنية القصيدة الحديثة، ولما كان اليأس قد اتخذ شكلاً أكثر مأساوية تحدّدت عند بلند هوية المخاطب، أو الآخر، وفي الديوان ـــ إضافة إلى الاقتباسات ومعظمها من رسائل بين اثنتين ـــ نجد (الآخر) يتدّرج؛

فيبدأ بـ ولدي، ثم الأم، فالجد، وصولاً إلى الصديق، ثم مظفّر النواب، وأخيراً الإله.

*** الليل / قد يمرّ يا صديقي / ولا يجيء الصبح**

*** مت يا ولدي / مت في الساحة يا ولدي / كن درباً للوطن**

*** هل لي أن أحلم يا مدينتي / بالرجوع. . .؟ / لدارنا المطفأة الشموع.**

*** يا جدّي / قل لي: هل لي أن أبعث في يوم ما. . . في / زمن ما؟**

هل لي أن أبعث في أمسك؟ / أن أولد ثانية في فرحة عرسك؟ / في حلم أبي المتنسك؟

*** أصحيح يا مظفّر / أن غصناً طمرته الريح في الصحراء / رغم الريح والصحراء / أخضر. . .؟**

*** أوديب: / مهجورٌ كالليل أنا / كالصمت أنا مهجور**

*** آه لو تدري ما أطول رحلاتي في صدري**

في كل هذه المقتبسات نلمح ظاهرة الخطاب ـــ الرسالة. فاللغة متوجّهة من شخص إلى شخص، وفيها نغمة التبليغ، والإخبار. لعلّ المقتبسات التي تقدمت قصائده قد أثرت تثرياً على تحديد المرسل والمرسل إليه، مما طبع الرسالة بأن تكون ذات هدف شخصي، فالمخاطبة الوجدانية تستدعي حالة، معتمدة على أرضية ليست متصورة أو وهمية، أرضية واقع منهار، وآفل، من هنا تصبح الرسالة ضرورة لأن تستدعي طرفيها المرسل ـــ المرسل إليه، على درجة عالية من اليقظة والحيطة. ولهذا نجد الشاعر يطلب من ولده أن يكون درباً للوطن، وتأمل أناه بالعودة إلى العراق بعد قطيعة سنوات، وأن على «أوديب» أن لا يكون مهجوراً أو منبوذاً، فالمدينة التي فك الرقية عنها تستدعيه، ولكن ليس بأهبة محتل وإنما بهيئة مناضل. . . على هذه الأرضية أنشأ بلند مراسلاته، فهي الثّيمة التي تلازم كل مغترب عندما تصبح الرسالة أكبر من لغتها، فالمعنى كامن في العنوان وفي الانتقال وليس في المادة التي فيها.

في قصائد بلند هذه ثمة بعد سياسي معلن ومضمر معاً، برغم الغطاء الرومانسي. وقد اعتمده خلفية فاعلة في اللغة، فالشعر ظلّ لواقع يقول، هذا ما يوحي به ديوانه «رحلة الحروف الصفر» والقول هو رحلة، وقد يطول ليل الرحلة وقد لا يأتي، فالشعر منذ أن عرفناه جاهلياً وعباسياً صدى لواقع ملتبس مغلق، يكون القول فكّاً لرقية هذا الواقع. ولا نستغرب أن تصبح الغربة موتاً، ولكنه ليس مثل الموت قرب الدار «فالموت قرب الدار حياة» ولكن ليل الغربة مخيم كثيف الظلام، وليل إثر ليل يمرّ وليس ثمة صبح يأتيه، هذا ما يقوله أيضاً «مكبث» شكسبير: «طويل هو الليل الذي لا يلقى النهار».

في أبعاد الرحلة نلمح أيضاً فاعلية المفاوز، والمساحات، فتصبح الرسالة المكتوبة أقوى عندما تختصر هذه المسافات.. سابقاً كانت وسائل النقل أكثر بطئاً، لكنها اليوم، وبحكم ما حدث فيها من تغييرات، تختصر المسافات والزمن.. أما رسائل الشاعر فكتبت لا لتُرسل، تصل فتنطفئ. إنها تضيع في هذه المسافات وتحترق، ومن رمادها يوقد الشاعر، والمرسل إليه، الذكرى بالكتابة، أما المكتوب فيها، فهو الشعر الذي يصبح ملكاً لقارئه، ومتجدّداً كلما قُرئ ثانية، ورحلة لم تصل طرفيها بأسلاك أو برسالة ما، رحلة ما تزال منفتحة على الطرفين.. وفي أبعاد الرسالة أيضاً، ثمة الغاز، قد يكون المخاطب وطناً يتلبّسه طفل، أو «أوديب» أو الجد، هذه الرموز المعيشية شفرة تحل رموزها لاحقاً، إن واقعاً ملتبساً يلغز اللغة، وهذه ميزة تشكيلية اعتمدتها أساليب الحداثة الأولى للشعر. . .

- ٨ -

في ديوانه الخامس «حوار عبر الأبعاد الثلاثة»، بغداد ١٩٦٤، ثمة تطور جوهري في ثيمة الرسالة، والمرسل إليه. مع بقاء المرسل نفسه، فلقد جيء بالمرسل إليه وأدخل مسرحاً، وجيء بالشعب ليصبح جوقة، لا بل جوقتين، وجيء بأوديب، وجيء بالإله، لتصبح الرسالة ــ القصيدة ــ درامية، طويلة ومتعدّدة الأصوات ومركّبة. لقد نضجت عند بلند فكرة المحاورة عن قرب، ولكن بصيغ الرسالة التي لا تطلب جواباً سريعاً، ولا تطلب إلاّ تساؤلات. وهذه الطريقة الفنية لا بد لها كي تتوضح أبعادها، وتختلف مستويات اللغة فيها، من موضوع كلي، وصارم، وعنيف.. فاختار الخطيئة. ومنذ خطيئة آدم الأولى وحتى خطايانا السبع المعروفة، مايزال الموضوع يثير هواجس الشعراء.. وخطايا بلند، اجتماعية ــ نفسية، خطايا الأب ــ وخطايا الذات، وخطايا المجتمع، وخطايا الوجود، وقد تحولت إلى رموز: الأب (الإله)، السلطة (الآخر)، المجتمع (نحن)، الرب (المطلق). أما الشعب الرافض والمتسائل، فكان الجوقة، الناطقة ومن داخل هذا البناء تلوح الساحة الاجتماعية والمكانية، فإذا هي بغداد، اختصاراً لمسافات لم تقطع، وتحديداً لزمن الستينات الذي لم ينته بعد.

يا أنتَ، الحجر الساقط في الموت بلا مأساة/ كن موتي/ كي تولدَ في الزمن الآتْ/ كن جرحاً في كفّي/ كن أفعى في صوتي/ كن أنت الله، الإنسان بلا موت

لم يمتلك بلند خلال رحلته الشعرية أي فكر شمولي، والمواقف الوطنية لا تعني بالضرورة موقفاً شمولياً، لعلّ ذلك أحد الأسباب التي ميّزت ليس بلند، بل كل شعراء

الحداثة الأولى، لقد كانوا خلواً من موقف كلّي وشامل، وأعني ليس لديهم نظرة كلية شاملة، بل لهم إيديولوجيا. وعبّروا عن هذه الإيديولوجيا شعراً، فكان القناة التي توصل الذات بالمجتمع. لعلّ الطابع الفردي الذي ميَّز شعر الحداثة الأولى هو اغتناء الصوت الواحد بالأصوات المضمرة فيه. ومعظم هذه الأصوات فروع. بلند أكثر رواد الحداثة الأولى ابتعاداً عن التصادم مع أي فئة سياسية ـــ عدا السلطة ـــ كما كان أكثرهم حياداً في المواقف التي لا تمس فئة سياسية، وهذا الحيز الفكري أمدّه برؤية الوقوف عند ثيمات معيّنة سعى إلى تطويرها عبر حياته الشعرية. فقد يحدث أن تطابق مسيرة القصيدة مسيرة الرؤية الشخصية للعالم مع احتمالية جدلية قائمة، وعمادها أن التناقضات تنشئ مساراً ثالثاً. لذلك حمل ديوانه حواراً مبهماً وفلسفياً مادته «الخطايا». فهل كان بلند يريد إسقاط الأفعال عن الناس باعتبارهم حاملين لخطايا مسبقة ليس لهم يد في صناعتها؟ أم يريد إسقاط الخطايا على العلاقة المشوهة وغير الواضحة بين الشعب والسلطة؟ إن هناك إبهاماً واضحاً في كل هذه الإسقاطات. فالشاعر اختار أن يواجه الخطايا بأوضاع وأسماء مبهمة إيضاً. فهناك جوقة للنساء، وأخرى للرجال، وهناك في قصائد أخرى الإله، وأوديب ـــ أوديب عند بلند ليس «أوديب» سفوكليس، بل اسم مجرد دال على رمز من فقد اليقظة والنوم. وقلقه قلق وجودي، وليس قلقاً من أجل طيبة (بغداد) وقد دلل الشاعر عليه بـ «البعد الثالث» الذي عبَّر عنه تعبيراً فنياً بالشكل ـــ «المقطع الطويل الذي لا يلعب دوراً مهماً نمو الحدث، إلاّ أنه يفسره ويعلن عنه». فهو أشبه بالعامل المساعد في المعادلة الكيمياوية التي تنتج مادة جديدة دون أن يصيب العامل هذا أي تغيير. أما البعد الثاني، فهو صوت النساء الذي كان ممثلاً بجوقة النساء، وهو صوت ميثولوجي، ومبهم أيضاً، ويفسره بلند بأن «المرأة هي صوت الحضارة والاستمرار، وهو هنا يعيد مقولة ميثولوجية قديمة تقول إن المرأة هي التي علمت الرجل الجنس والنار والطهي والسكن وبناء الأسرة واللغة، في حين يصبح الصوت الأول (الرجل) أباً ممتلئاً بالخطيئة حسب مفهوم دستويفسكي، ومن ثم فرويد، لأنه مولد الخطيئة بوصفه أبا ينتج أولاداً. فهو إذن خاطئ بحكم كوِنه مانحاً. وكان وجوده الشعري ممثلاً بـــ «الخط العرضي الذي يرى فى ولادة ابنه قتلاً له».

هذا ما عنيته بالقول أن ديوانه الخامس (حوار عبر الأبعاد الثلاثة) مليء بالرؤية الشخصية المسقطة على العالم. فهل ياترى تلمح بُعداً سياسياً من وراء ذلك؟ إن المجتمع العراقي وخاصة في أوائل وأواسط الستينات كان مهيئاً لأن يلد نموذجاً ثورياً يكون نتاجاً

لمعاناة طويلة. إلاّ أن تفسيراً مثل هذا يضع ما حدث في العراق يومذاك خلفية غير مسندة شعرياً لمثل هذه القصيدة المركّبة. ولكننا نعيد للأذهان أن بلند الحيدري أكثر الشعراء ابتعاداً عن المواجهة السياسية المباشرة مع الفئات الإيديولوجية التي شهدت صراعاً حاداً في الستينات، إلاّ أنه كان عدواً حقيقياً للسلطة القامعة. لعلّ ذلك يشكل خلفية غير مكتملة لجريمة قتل الأب بالولادة، وبلند ــ شعرياً ــ لا يخطّئ أحداً ولكنه يسعى لأن ينشئ محاكمة من نوع خالص مع ما حدث «فالمحاكمة تمثل عصرنا الحاضر» كما يقول.

إذا كان ثمة تصوّر أن يحصر في المحاكمة كل الفئات المتنازعة، فالأمر إذن سياسي، وموقف كهذا يحيل الشعر إلى ترميز لواقع معلن. لعل اعتماده على بنية الدراما، وتعدد الأصوات، هو الدليل على أن المحاكمة تأخذ صفة المواجهة. فتحوّلت الدراما من كونها شكلاً فنياً يستوعب متطلبات التحديث، إلى فعل يحمل سؤالاً إيديولوجيا. وهذا ما توحي به المقابلة المدرجة مع الديوان. أما القصيدة ذاتها ــ كل قصائد الديوان هنا معنية بدلالة المحاكمة ــ فلا تحمل مثل هذه الإحالة. وعندي أن سبب ذلك يعود إلى أن بعض الشعراء يعولون على النثر في الشرح لما التبس شعراً في تفسير ما لم يكن واضحاً في النص. ومثل هذه النثرية تلقي بظلالها القاتمة ليس على النص وحده وإنما على مسيرة تطور البنية الفنية للقصيدة.

فالإنسان عند بلند كما صوره في قصيدة « مسيرة الخطايا السبع» بلا ظل، ولم يدر من أين ينتج السؤال، وأن جاء بولادة مبهمة، وأن التاريخ يلغي الزمن الفردي، وأن الأحلام ليست إلاّ محطات صغيرة، وأن الموت يولَد وأن الحياة ليست إلاّ أقنعة جوفاء. في حين أن قصيدته «نداء الخطايا السبع» تحمل سؤالاً جوهرياً عن المصير، سؤال المسيح ساعة الصلب، وهو السؤال نفسه للسياسي الذي يستشهد من أجل الوطن، وهو نفسه السؤال الذي يقلق أحلام الشاعر المجنون، وهو نفسه السؤال الذي تثيره جثة من يشنق في مفترق طرق، وهو نفسه السؤال الذي سأله كلكامش عن الخلود. . . فبلند لا يسأل إلاّ عن إنسان غامض، ومبهم، ولكنه موجود:

كن أنت، الله، الإنسان بلا موت.

ـ ٩ ـ

بعد هذه الرحلة الشعرية الطويلة، بدأ بلند يلتفت كثيراً إلى فكرة الإنسان المتوحّد. الإنسان الذي تصيّره الأقدار حارساً، وحارساً متعباً يغني، فكان ديوانه «أغاني الحارس

المتعب»، بيروت ١٩٧٣، مثالاً للأزمة التي يعيشها الإنسان المتوحّد في ظل الهزائم و الإنكسارات، فهو قد عبّر عن نفسه بـ «المسؤول عن. . .» فكانت القصائد على تساؤلات الحارس المتعب بفعل ما حدث فكان ديواناً عن القتلى، وعن بغداد، وعن المقاومة، وعن جيفارا، وعن الناس الذين استشهدوا مما يوحي أن القصائد رثاء العصر، والمرحلة، والحالات. . .

ماذا تبقى للحارس وقد انهدّ من حوله كل البناء؟ أرض محتلة بالقتلة، وفكر راح مثاله في أدغال بوليفيا، وشعب مهيأ لأن يعطي لإسرائيل كل شيء، وبغداد ما عادت بغداد بالنسبة له.. هي إذن بدء مرحلة جديدة.

لماذا الحراسة؟. وحراسة من؟. وماهو الشيء الذي يُحرس؟. إن أسئلة مثل هذه تحيلنا إلى واقعة، وإلى حدث.. والشاعر يوضح في عدد من القصائد مثل هذا الهدف..

أعرف كم أنت حزين أيها الحارس/ أعرف كم أنت متعب أيها الحارس/ وأن الفجر الذي تنتظر ما زال بعيداً. . . ولكن،/ حذارِ من أن تنام، فالشوارع/ المضاءة بآلاف المصابيح مازالت/ ملأى بالجريمة والزيف والخداع

فالحارس إذن فكرة، مجسدة برمز، وقد تكون شخصاً ما، حيث الهجرة عن العراق تعني فراغاً وتحمّلاً غامضاً. وبلند الشاعر لا يريد أن يترك قصيدته في هذه المرحلة بدون مراس تشده إلى العراق، فكانت رمزية الحارس وديعة الهجرة إلى البقاء، فالمدينة..

بغداد/ يا بيتاً مهجوراً/ يا زمناً ماجوراً/ يا وجعاً ماسوراً

والحارس يعرف تماماً حال بغداد، فهل تراه قادراً على حراستها بعدما أصابه التعب وأصاب المدينة البلى؟ كلاهما مغترب:

قد نعتبُ/ قد نندبُ/ قد نغضبُ/ قد يغترب الواحد منّا في الثاني

والإغتراب الجماعي يولّد حالاً من فقدان الذاكرة، فالمدينة قد تنسى أبناءها، وقد ينسى الأبناء مدينتهم، ولذلك لم يبق إلاّ الحلم، المشترك بين الإثنين: فالمدينة تحلم بأبناء جدد يأتون، والأبناء يحلمون بمدينة جديدة تولد..

. . . من يدري يا بغداد/ قد نولد ثانية في حلم/ . . . . . ./ قد نبعث ثانية في أمل ينتظر الميعاد

ويبدو تعب الحارس كبيراً، فهو متهم أولاً حتى ولو كان بريئاً، وهو مصلوب دائماً على جدار الزمن العراقي الثقيل، وهو مهموم حتى في لحظات الحب والوجد، وهو ضائع حتى لو كان بين الأهل، وهو صامت حتى لو كان الحوار الذي يجري يشترك فيه، وهو

عنيد حتى لو كان كل شيء سهل.. فهناك دائماً دعوة للحذر، وأمنية للسهر، ودافع للإهمال والكدر، فالمستيقظ لوحده يعرف كم هي ثقيلة ساعات الظلمة، والحالم لوحده يعرف أن كل الأمنيات تذهب حالما يستيقظ، فمدينة النعاس التي يحرسها قد أصابها العتق والنبذ والغياب.

لا ساعة تارق في عينيه، لا أرقام/ ونامت الكلاب/ والليل نام/ ونامت اللصوص والحراس/ فنم/ أطفئ عيون الناس/ ونمْ/ ولتصمت الأجراس.

ولأن الحارس متعبٌ، والصمت من حوله كثيف، والليل يزداد اسوداداً، فإن الحلم رفيقه.. يحلم وعيناه يقظتان، ويفكر وقلبه مغلق.. يسكن بلا مأوى، ويشرب الشاي خارج زمن الكسلة، وليس هناك من مبغى أو امرأة، أو حان.. حارسنا الحالم اليقظ نائم، وأمامه تعرض الحياة سلسلة من لقطات نعلم أنها بلا مخرج أو ممثلين.

ولأني لا أملك مأوى/ لا أعرف مقهى/ ملهى.../ مبغى يلقاني/ ولا امرأة في حانٍ/ سأظل هنا/ وسأنتظر الدور الثاني

وثمة ملاحظة تكمل القصيدة، أو يكتمل بها الحلم، تقول «الصالة خالية إلاَّ من رجل نائم». والصالة هي المدينة، أما النائم فهم حراسها، وأما الخلاء فكل بقعة أرض أو حلم يستوجب اسماً أو حارساً..

في مرة قادمة، وعندما يبدأ الصباح بالتسلل إلى أقبية المدينة، سينهض الحارس ليرى أمامه جثة جيفارا أو أي شهيد آخر، وعندها سيصرخ: آه من حلم مزعج مر. ثم يروح يهتف: «يحيا» للموت، و «موتاً» للحياة. عندها تتساوى نومة حارس مع استشهاد مناضل.

يحيا... يحيا/ تبعث في أرضٍ أشجارا/ تبعث في أخرى نارا/ تبعث حيناً رملاً وحجارا/ وتصير هنا........../ مت... يحيا/ مت... يحيا

الموت/ الحياة، هي وقفة المتأمل من داخل الظلمة، وهي النداء الذي لا تحويه حنجرة. فالحاضر قرين الماضي، والزمن لا يمتد كثيراً، والجغرافيا ما عادت مدناً قصيه تعلم بها الخرائط، بل صارت قارات متحدة بالمأساة. وسيان هنا، أو هناك، بغداد أو بوليفيا. امرأة يطرق بابها للبيع وأخرى تتلفّع بعباءة الصمت في انتظار جثّة ابنها.. ولو كان لبلند عينا زرقاء اليمامة، لكان رأى ما حدث في ثمانينات هذا القرن من حروب في العراق لرأى أن الأبعاد واحدة، والمسافات متساوية، والحزن يغلف كل النوافذ، لرأى، أن البيوت المطفأة لا حراس عليها، وأن الشوارع المليئة بالفراغ قد هاجرتها أقدام المناضلين، أما الموت، أو

الحياة، فما عاد في لغتهما أي معنى.. إنني أتحدث عن سنوات الحرب العراقية الإيرانية، والعراقية الأمريكية. . .

فقرننا العشرون / ألفى مسافات الرؤى في النوم / كل المسافات / لاشيء غير الموت للحفاة

يوصد الحارس أمامه الباب، وخلفه الباب. ثم يبدأ بالولادة. إنه الآن لا يلد إلاَّ مثيلاً له. والتكاثر هنا لغة تتناسل حتى لكاننا لا نرى إلاَّ واحداً. فعذاب الله على الأرض هو أن تلد شبيهاً لذاتك. والحارس المتعب لا يغني إلاَّ ليكرر، ولا يحرس إلاَّ المتكرر، كل شيء في حياته أمس. ليس هناك غد أو اليوم. وسيظل حارسنا ممثلاً «للحضور في الغياب» و «للغياب في الحضور» لا مدينة يحرسها ولا أناس، لا حلم يفسره ولا إمرأة يطأها لا حاكم يخشاه، ولا محكوم يماثله. حارسنا الحامل للعذاب لا يتلو قراناً ولا أناشيد، وإنما كلمات مبهمات ولدت من أفواه الكثرة.

ألم تنم.. يا لحارس الحزين / متى تنام / يا أيها الساهر في مصباحنا من ألف عام / يا أيها المصلوب بين فتحتي كفيه من سنين / /ألا تنام. . .؟/. . . . . ./ سقطتُ في النوم ولا أنام.

تختلط في لغة الحارس المتعب الكلمات، فعندما يقصد بيته يصبح الوطن هو المقصود، وعندما يرى وجهه في مرآة اليوم، يرى كل السنين الآتية وكانها الماضي، وعندما يجيء إلى. . . كأنه يذهب من. . . فالحارس

مصلوباً بين الألفين الكوفيين / وبين الحرف المتسائل عن حرف

وتتضح في لغة الحارس، الكلمات المبهمة، كالدين، والسياسة، والحب، والعلم، والثقافة، والسلطة، والحرب، والموت. وعندما يحاول أن يشرحها لطلابه، لا يتفوّه إلاَّ بالمعلوم، أما المجهول منها، فيغمض عينيه خوفاً من أن يقال إنه مبصر أعمى. فالثورة لا تلد ثورة، ولذلك أصبحت كل معلومات الأمس محظورة.

لكن وراء الأبواب المسدودة / مازال لنا وعد بالثورة / مازال لنا من يحلم بالثورة / من يدري / قد لا يشرب قهوته.. مُره.

حارس الأبواب المسدودة، موعود بمن يحلم عوضاً عنه، ويتأمل أن لا يشرب قهوته إلاَّ على صياح الثورة.. لكن الحارس إذ يحيا بالملفوظ، لايملك إلاَّ أن ينام على تردّد حروفه. . . فالليل جاثم، والأغاني لم تُسمع والأحلام ما عادت أحلاماً مفرحة.. كل لغة الحارس المتعب كوابيس.

- ١٠ -

المحطة الأخيرة في شعر بلند الحيدري هي بيروت.. آه من يتذكر بيروت يوم احتضنت الحداثة الأولى للشعر؟ بيروت اليوم فتاة عارية إلا من القلب، تتجول في شارع الحمراء بلا حماية، إذْ لم يبق عندها ما يسرق، وبيروت اليوم تحتضن الثورة، حداثة من نوع آخر، فزمن بيروت لم ينته وإن تغيّرت الأدوار. . .

فيا سيدتي/ . . . كوني إلي/ فاني تعبت/ وإني سقطت فلست لليل ولست لصبح/ ومسّي جراحي علّ لنا/ لقاء هنا/ يصير بنا. . . الموطنا./ فأدرك بعثي.. بموتي..

هي المحطة الملتقى، المسافر والمهاجر، المغترب والمنتمي. هي الأغنية التي ينشدها الجميع، ولكن لن تكون عذبة إلاّ على حناجر المغتربين في شوارعها. وأعني أهلها.. وبلند من أهلها.

وجه محفور في كل أزقة لبنان/ شباكاً في هذا البيت/ وسلالم في بيت ثان.

(. . .) فديوانه «إلى بيروت مع تحياتي» (دار الساقي بيروت ١٩٨٩)، يحمل نذير انهيار كامل للمنطقة العربية. فالشاعر لا يرى درباً مضيئاً ولا يرى عتمة أيضاً، كل ما يراه عماه كأن العالم العربي لم يولد:

في تلك الليلة/ كانت بيروت بلا قلب/ اختنقت كل شوارعها بالعتمة والنقمة والرعب

ولأنها مدينة بلا هوية ـــ خلال الحرب ـــ حاولت بيروت أن تؤكد هويتها الأصيلة عبر بحثها عن هويتها في الهويات العشر:

. . . وخرجت الليلة/ كانت في جيبي عشر هويات تسمح لي/ أن أخرج هذي الليلة.

لكن بيروت لا تصنع من الهويات العشر التي تقاسمت أرضها، كياناً لأحد، ولا هوية لأحد، بل حاولت أن تمحو أثر الإنسان الذي يحاول أن يلغيها بهوياته، فما كان منها إلاّ أن تضع له ظلاً، والظل دائماً لا يتقدم.

والظل ورائي. . ./ ما أكبر ظلك إنساناً يملك عشر هويات/ في زمن.. في بلد لا يملك أي هوية.

وكعادة من يحب مدينة، يحول الحب إلى أشخاص فيها، أو مواقع، وأماكن، ولحظات، وهاهو المطران كابوتجي، ثائر الصليب المعاصر. يمثل نقلة وعي كبرى، ومثله ينهض حجر من بيروت. فالحب لا يفرق بين اثنتين حتى ولو سمتا، ومن خلال بيروت تأتي بغداد، مع صحن حساء أو مع الغبش، أو مع العرق المغشوش كما يقول سعدي يوسف، ومعها يأتي قتيبة الشيخ نوري، الفنان والطبيب، والمناضل، وتأتي التواريخ الصغيرة

والكبيرة معلنة عن أيام مضت وعن مواقف وحالات. . . لا يملك الشاعر في الغربة إلاّ دفتراً يختزنه لغة وصورة، دفتراً لم يحو أي مدوّنة، لكنه ملأ فراغه الأبيض. والمدينتان: بيروت وبغداد مجردّ مدينتين حوّلهما لاعب البيت الأبيض إلى عرائس في مسرح السياسة والجغرافيا. وها هو يمسك خيوطهما من هناك ليدير بها حركات المدينتين: الأولى عليها أن تفقد حبها لكل حاملي السلاح فيها. والثانية عليها أن تعود إلى القرون الوسطى بعد ما هيأ لها من يرتضي بذلك، لتصبحا في عرف اللاعب أسمين ضائعين. وإذا كانت بيروت حاضنة القصائد، فبغداد شبح يطارد الشاعر،

تطاردني بغداد/ تحاصرني/ في كل زوايا المرآة

ويستعيد الشاعر مأساة أوديب، الذي أحب طيبة فانقذها فإذا به يفقد نفسه ويفقدها.

كي لا أبصر وجهي الآتي/ يهرب مني

قد يسمل الشاعر عينيه، وقد يفقد قدماً متورمة لكنه لا يفقد لسانه، لغته، فبغداد كبيروت، مدينتان حزينتان، والبرد شديد، والرصاص كثيف، واللغة عاجزة عن وصف المأساة.. كل الدروب إليهما مليئة بأشباح سود، أما سماواتهما، فقد احتلتها نجوم العلم الأمريكي:

يا سيدتي/ معذرة فأنا لا أملك إلاّ صمتي/ وأنا أعرف أن الصمت شتاء آخر. . . برد آخر/ يمتد بلا زمن

حاول الشاعر أن يمثل المدينتين بشواهد، أشخاص وحجر وأماكن ولغة، لكنه يلجأ ثانية إلى النُصب، فبيروت نصبها حجارة ومدفع وراية. ووضع كل هذه الأشياء في مرآة.. فبدا التاريخ منعكساً فيها، مرآة الزمن الحاضر تعكس ماضي بيروت، أما حاضرها فقد بقي خارج المرآة، أما بغداد فاستعادها من خلال نصب الحرية لجواد سليم، ففيه وجد الشاعر بغداد، أما جواد فقد تنكر لنُصبه بعدما غيرت بغداد من معنى «الحرية».

وجواد لن ينحت بعد اليوم/ لا موعد ثأر/ لا صبوة ثوار/ لا بعث امرأة قتلت غسلاً للعار.

كل شيء في المدينتين: إما راية سوداء، أو قطرة دم، الراية ترتفع على أرض سواد، بور، والقطرة تطفو فوق مياه الأنهار والبحار معلنة عن موت شهيد. أما الشاعر، أما هو، فقد اقتعد نافذة عمياء في فضاء المدينتين ليطلّ منها على بدء التكوين، فالأبواب قد سُدّت، والناس أنكروا معرفته، والسراج انطفأ، والبيت مهجور، والزمن مليء بالكذب والاسم ضاع.

وطني يا وطن الجلادين/ يا ليل «عراق» مسكين/ يا أنت العالق كالغصة/ يا أنت القاتل والمقتول/ وأنت الجرح وأنت السكين

قد تطول المعاناة، وتكثر حالاتها، لذلك بقي الشاعر في هذا الديوان وفي ديوانه الثامن «آخر الدرب». (دار سعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣)، يعيد حالتي بيروت وبغداد فالزمن الذي أعقب الحربين مازال مشبعاً بحالتيهما. لذا لا جديد في ديوانه الثامن إلاّ ما قاله في تعدّد مراكز المحاورة، وفي توسيع رقعة الألم، والأمثلة كثيرة، والشواهد لا تحصى، وبلند ارتضى الوقوف عند مستوى المعاينة المرّة لما حدث وبقي من هناك يرسل إشارة مكررة..

ـ ١١ ـ

أما القصيدة، فبلند فيها متنوّع، قطع رحلة ليست متشابهة المواقع، وقطعت القصيدة معه رحلة ليست متشابهة البناء، وعودة على ما ابتدأنا به دراستنا هذه، نجد بلند لم يغادر الضلع الرابع من مربّع الحداثة، ذلك الموقع ـــ وأعني به المحاورة والدرامية ـــ مايزال غضاً في الشعر، حتى في حداثته الثانية، وملامح الحداثة الثالثة. وقد يكون التطور الذي أصاب القصيدة الحديثة من تنوع في أساليبها قد أغنى هذا الضلع، وبخاصة عندما تحولت القصيدة الغنائية إلى قصيدة مركّبة ـــ درامية، وأصبح الصوت الواحد أصواتاً عدة، اما انشطاراً أو تعدداً، أقول قد يكون هذا التطور هو المعوض الفنّي عن ما يمكن أن نقوله عن النقص الذي لم يمتلئ في الحداثة الأولى، والذي يمثله بلند. ولكن الشعر الحديث، وبعد ثورة النص كقالب، والشعرية كنسق ينظم ويداخل بين مستويات الصوت الواحد، لم يعد بحاجة إلى مراجعات أو تراجعات، فقد ملأ سفينته بكل ماهو غريب ويومي، وتاريخي، وميثولوجي، وغرائبي، وديني، وسحري بانتظار طوفان لم يأت بعد.

(امستردام ١٩٩٦)

* نشرت الدراسة في الزميلة «الطريق» اللبنانية (العدد ٣-١٩٩٦)

الاشتراك السنوي

50 دولاراً أو ما يعادلها

100 دولار للمؤسسات

يدفع مقدماً بشيك مصرفي إلى رقم الحساب 42-467127

ANI HAMED AYOUB

BANQUE LIBANO-FRANCAISE

Bar Elias, LEBANON

أو يدفع إلى رئيس التحرير

يرجى المراسلة بشأن توزيع المجلة وما ليتها على العنوان:

الثقافة الجديدة. سورية. دمشق. ص.ب: ٧١٢٢. تليفاكس: 4449724



السعر عشرة دنانير